

# آفاق الأمن الإسرائيلي..الواقع والمستقبل

إعداد

خالد وليد محمود

المشرف

الدكتور نزياب مخادمه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان، ٢٠٠٧

ب

## قرار لجنة المناقشة

## الإهداء

إلى من رباني على الجد وحب العلم ...  
والذي

إلى من رعت جهدي، وزرعت الطموح في نفسي... إلى أعلى ما في دنياي...  
أمي

إلى إخوتي الذين شاركوني فرحة نجاحي، واستنشقوا معي هموم قلبي...

إلى كل من تورط في (الحب) وطناً... فكان القلم ترجمانه

إليهم جميعاً ، أهدي ثمرة جهدي وفرحة عمري، تقديراً و عرفاناً بالجميل

الباحث

## شكر وتقدير

أدين بالشكر لأشخاص كثيرين ، أما امتناني وتقديري فهو لأستاذي المشرف على الرسالة، الدكتور ذياب مخادمه، الذي أولاني معروفاً بنصحه وإرشاده وتوجيهه حتى إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم، التي من شأنها الارتقاء بمستوى هذا العمل وإخراجه نحو الأفضل.

وأوجه شكري البالغ لكل من ساعد في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ عريب الرنتاوي على ما قدمه من تشجيع لي، كما كانت إرشاداته ونصائحه أساسية لإنجاز هذه الرسالة . ولن أنس الزميلات والزملاء في مركز القدس للدراسات السياسية، على ما منحوني إياه من اهتمام ومساعدة منذ بداية التحاقني بالدراسة.

وأرى لزاماً علي، أن أتقدم بالشكر إلى كل من : إيمان فرج، نبيل الزر، ابتسام الزريعي، صادق أبو السعود ، نسرين حبيب، ولكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

خالد

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير .....
هـ	فهرس المحتويات .....
ز	قائمة الجداول والإشكال .....
ح	المخلص باللغة العربية .....
١	المقدمة .....
١٥	الفصل الأول: الأمن الإسرائيلي.. الأطر المفاهيمية
١٦	المبحث الأول: الأمن وتعريفاته.....
١٦	المطلب الأول: مفاهيم الأمن.....
٢٠	المطلب الثاني: ركائز ومستويات الأمن.....
٢٤	المبحث الثاني: الأمن في الفكر الصهيوني.. الخلفية والجذور.....
٢٩	المطلب الأول: مفهوم وثقافة الأمن عند (بن غوريون).....
٣٣	المطلب الثاني: المراحل التي مر بها مفهوم الأمن الإسرائيلي.....
٣٧	المبحث الثالث: ثوابت ومرتكزات الأمن الإسرائيلي.....
٤١	المطلب الأول: الردع.....
٤٧	المطلب الثاني: الحرب الإستباقية.....
٤٩	المطلب الثالث: الحدود الأمانة.....
٥٣	المطلب الرابع: العمق الإستراتيجي.....
٥٧	الفصل الثاني: الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة

٥٩	المبحث الأول: الأمن الإسرائيلي والتهديدات الجديدة .....
٦٥	المبحث الثاني: المهددات الداخلية .....
٦٥	أولاً: المقاومة الفلسطينية.....
٧٥	ثانياً: الخطر الديمغرافي.....
٨٢	المبحث الثالث: المهددات الخارجية.....
٨٢	أولاً: البرنامج النووي الإيراني .....
٨٩	ثانياً: التطور في تكنولوجيا الصواريخ الباليستية .....
٩٦	ثالثاً: الأصولية الإسلامية .....
١٠٢	رابعاً: مهددات الجبهة الشمالية (سوريا، حزب الله).....
١١٩	<b>الفصل الثالث: إستراتيجية إسرائيل العسكرية</b>
١٢٣	المبحث الأول: خصائص التسلح والحرب المقبلة .....
١٢٥	المبحث الثاني: البرنامج الفضائي الإسرائيلي .....
١٣١	المبحث الثالث: العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة
١٣٨	<b>الفصل الرابع: إسرائيل وخيارات الأمن والسلام</b>
١٣٩	المبحث الأول: أولويات الأمن والسلام في المفهوم الإسرائيلي .....
١٤٥	المبحث الثاني: عملية السلام وأثرها على الأمن الإسرائيلي.....
١٥٤	المبحث الثالث: أمن إسرائيل برؤية اقتصادية .....
١٥٧	المبحث الرابع: مستقبل الأمن الإسرائيلي.....
١٦٢	<b>الخاتمة والاستنتاجات</b>
١٦٨	<b>المراجع والمصادر</b>
١٨١	<b>الملخص باللغة الإنجليزية</b>

## قائمة الجداول والأشكال

### أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	جدول يبين تفاصيل عن الأقمار الصناعية الإسرائيلية.	١٢٦
٢	جدول يبين التسلسل الزمني لبرنامج الفضاء الإسرائيلي.	١٢٧
٣	جدول يبين قيمة المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل لشراء أسلحة.	١٣٤

### ثانياً: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	خريطة تبين موقع مرتفعات الجولان.	١٠٣
٢	خريطة تبين موقع مزارع شبعا.	١٠٩
٣	رسم بياني يبين أحجام ومدى الصواريخ التي يمتلكها حزب الله.	١١٢
٤	خريطة تبين المناطق في إسرائيل التي تصل إليها صواريخ حزب الله.	١١٤

## آفاق الأمن الإسرائيلي.. الواقع والمستقبل

إعداد

خالد وليد محمود

المشرف

الدكتور ذياب مخادمه

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل العوامل والمحددات التي ساهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمني المعقد المحيط بإسرائيل، تحديداً الفترة الزمنية من ١٩٩١-٢٠٠٦؛ وإبراز مصادر التهديد التي لحظتها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة، سواء المهددات الداخلية التي تتمثل (بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي)، أو الخارجية المتمثلة بـ (إيران وبرنامجها النووي، الصواريخ الباليستية، الإرهاب والأصولية الإسلامية، الجبهة الشمالية: سوريا وحزب الله)، كذلك إعطاء تصور مستقبلي لمعالم إستراتيجية إسرائيل الأمنية واستشراف مستقبلها، وبالتالي فإن ما تم طرحه في هذه الدراسة على بساط البحث والتقويم هو رد على تساؤلات مثل: ما التغييرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في الوقت الراهن؟ وما التهديدات التي باتت تواجهه؟ وكيف ستكون انعكاساتها على مستقبل الأمن الإسرائيلي؟ وتأسيساً عليه، فإنه كحالة تطبيقية لهذا التساؤلات، تُعنى هذه الدراسة، بتناول الصيغ التقليدية، والمستجدات الخاصة، التي يواكبها أمن إسرائيل، وتغير سلم التهديدات المتصورة في ظل تغير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من أجل معرفة إستراتيجية إسرائيل الأمنية وسياساتها الحالية والمستقبلية وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي



بشكل خاص، وكذلك على مستقبل عملية السلام في المنطقة، وترى الدراسة أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدد ملامح التعامل معها.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، استندت الدراسة على المنهج التاريخي و المنهج التحليلي.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن "المستجدات التي طرأت على النظرية الأمنية الإسرائيلية في العقد الأخير من القرن العشرين، أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أكثر تهديداً من ذي قبل".

وأخذاً بعين الاعتبار ضرورة وجود التوافق بين مقولات الدراسة والتقسيم، فقد اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول وخاتمة، تتناول الأول منها الأطر المفاهيمية للأمن الإسرائيلي، أما الفصل الثاني فقد تم فيه استعراض المهددات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه أمن إسرائيل. وفيما يتعلق في الفصل الثالث: فقد حاولت الدراسة في إطاره التعرف على إستراتيجية إسرائيل العسكرية بينما ركز الفصل الرابع والأخير على خيارات الأمن والسلام من حيث أيهما أهم لإسرائيل الأمن أم السلام.

### وخلص الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أولاً: أن الأمن الإسرائيلي، احتل ، ولا زال، موقع الصدارة في قائمة الأهداف العليا والإستراتيجية لإسرائيل، واستطاعت إسرائيل أن توظف إمكاناتها الاقتصادية ، المالية ، العسكرية و الاستخباراتية لصالح عنصر الأمن، وقد لعب الأخير كعامل "ثابت" و "متغير" دوراً حيوياً واستراتيجياً لدى السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، وحصل إلى حد ما على قبول وتشجيع عالمي، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي رعت متطلبات إسرائيل الأمنية من خلال توفير دعم عسكري ومادي لها.

ثانياً: ثمة متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وديمغرافية أثرت على الكثير من المفاهيم في العقيدة الأمنية الإسرائيلية؛ أوجدت شعوراً متنامياً لدى صناعات القرار والسياسة الإسرائيليين بضرورة الحاجة لإعادة التفكير في بعض الركائز التقليدية التي قامت عليها النظرية الأمنية

الإسرائيلية؛ سيما بعد أن تكون في المنطقة واقع سياسي وعسكري مختلف أدى إلى تراجع مبدئين في الفكر الأمني الإسرائيلي وهما مبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ أرض إسرائيل الكبرى.

ثالثاً: استطاعت إسرائيل أن تجعل من أمنها مسألة مصيرية وإحاطته بهالة مقدسة، وحولته إلى عقدة جماعية تحكمت، ولا تزال، في تحديد اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي. ومنذ عام ١٩٤٨ ولغاية كتابة هذه السطور ظلت إستراتيجية إسرائيل ومفاهيمها الأمنية، موضع إجماع داخلي بين القوى الحزبية الإسرائيلية بمختلف تلاوينها السياسية والأيدلوجية.

رابعاً: بقي هاجس الأمن حاضراً وبقوة في السياسات الداخلية والخارجية لإسرائيل. ولم يستطع العرب ورغم تخليهم، منذ سنين طويلة، عن الخيار العسكري، وتراجعهم عن أفكارهم الداعية إلى تدمير دولة إسرائيل، وتخلي الفلسطينيين أيضاً عن تحرير كل فلسطين التاريخية؛ إلا أنهم لم ينجحوا في إقناع إسرائيل بالتخلي عن مفاهيمها الأمنية القديمة، ولم يستطيعوا نزع ذريعة الأمن من القيادات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي استخدمتها كمبرر للهروب من دفع استحقاقات السلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، لغاية الآن. و حولت إسرائيل "الهاجس الأمني" إلى ذريعة لخوض الحروب والتوسع، فشنت منذ قيامها عام ١٩٤٨ لغاية ٢٠٠٦ ستة حروب بدءاً بحرب ١٩٤٨ مروراً بحرب ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ١٩٨٢ - تموز ٢٠٠٦ والتي أطلق عليها الحرب السادسة.

## المقدمة

ثمة عوامل كثيرة ومتعددة، ساهمت بصورة أو بأخرى، في خلق المناخ الأمني المعقد المحيط بإسرائيل، من بينها: التاريخ الطويل المشحون بالحروب والمنازعات، والصعوبات المختلفة التي واجهتها إسرائيل لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها.

فمسألة الأمن بالنسبة لإسرائيل، تعتبر في غاية الأهمية، وتتصدر قائمة مكونات الأهداف الإستراتيجية العليا لها، و يجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما يشكلان مرادفاً لوجود دولة إسرائيل . من هنا، فإن الحفاظ على الأمن الإسرائيلي إزاء المخاطر والمهددات الداخلية والخارجية يتم من خلال التشديد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية في اتجاه يهدف للحفاظ على هذه المسألة التي راحت ترتبط بظروف البيئة الإستراتيجية، وتتحكم بها متغيرات داخلية وأخرى خارجية تخضع لمعطيات الواقع الراهن وتحولات السياسة الدولية.

منذ قيامها عام ١٩٤٨ واعتراف العالم بها، وضعت إسرائيل مسألة الأمن في قمة أولوياتها. وبلورت إستراتيجية متكاملة لمفهوم أمنها وسبل تحقيقه، ووظفت إمكانات مالية واقتصادية وتعليمية وثقافية كبيرة؛ لخدمة إستراتيجيتها الأمنية . ويسجل للقيادات الإسرائيلية أنها أجادت صياغة روايتها التاريخية لجذور الصراع ومسبباته، وأقنعت جمهورها وأقسام واسعة من الرأي العام الأمريكي والأوروبي بروايتها فترة زمنية طويلة. وجعلت إسرائيل من أمنها مسألة مصيرية وإحاطته بهالة مقدسة، وحولته إلى عقدة جماعية تحكمت ولا تزال في تحديد اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي.

وبقي هاجس الأمن حاضراً وبقوة في السياسات الداخلية والخارجية لإسرائيل. ولم يستطع العرب ورغم تخليهم ، منذ سنين طويلة، عن الخيار العسكري، وتراجعهم عن أفكارهم الداعية إلى تدمير دولة إسرائيل، وتخلي الفلسطينيين أيضاً عن تحرير كل فلسطين ، ودخولهم مفاوضات مباشرة معها، وعقدهم عدد من اتفاقات الصلح، وتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية... الخ؛ إلا أنهم لم ينجحوا في إقناع إسرائيل بالتخلي عن مفاهيمها الأمنية القديمة، ولم يستطيعوا نزع ذريعة الأمن من القيادة الإسرائيلية، واستخدمتها إسرائيل كمبرر للهروب من دفع استحقاقات السلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، لغاية الآن. و حولت القيادة الإسرائيلية مسألة أمن إسرائيل إلى ذريعة لشن الحروب

والتوسع . وشنت إسرائيل منذ نشوئها حتى عام ٢٠٠٦ ، ستة حروب بدءاً بحرب ١٩٤٨ مروراً بحرب ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ١٩٨٢ - تموز ٢٠٠٦ .

التطورات و التحولات الإستراتيجية في المنطقة، وإن قلصت أو حدثت من مستويات التهديد الموجهة للأمن الإسرائيلي مثل معاهدة السلام مع مصر ومعاهدة أوسلو مع الفلسطينيين و اتفاقية السلام مع الأردن والنتائج المترتبة على حرب الخليج عام ١٩٩١ من تدمير البنية العسكرية العراقية التي كانت تشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي، مما أدى إلى اختلال التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة؛ إلا أن إسرائيل لا زالت ترى أن هناك تهديدات متزايدة لأمنها. لأن الأمن هو الهاجس الذي تعيش فيه ، وتعتبر نفسها في تهديد دائم نتيجة صغر مساحتها الجغرافية، وقلة سكانها، وترى في ذلك نقاط ضعف لا تجعلها قادرة على المجازفة بخسارة معركة واحدة خوفاً من انهيارها أو زوالها.

على الرغم من بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتوقيع إسرائيل معاهدات سلام مع عدد من الدول العربية؛ إلا أن القيادات السياسية الإسرائيلية لم تتحول عن اعتبار قضية الأمن هي القضية المركزية. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ورود مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية عدداً قياسياً من المرات، في معاهدة السلام التي وقعتها إسرائيل مع الفلسطينيين ومع الأردن. وفي تلك الاتفاقيات والمعاهدات لجأت إسرائيل للاعتماد على المقولات والاعتبارات الأمنية لتبرير المصلحة الأيديولوجية في فرض شروطها. واستخدمت حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو مروراً بأريئيل شارون، حتى أيهود أولمرت، إلى توظيف المقولات والحجج الأمنية لتجنب التنازل عن أية أراضٍ للفلسطينيين. وثمة إجماع بين الإسرائيليين على أن قضية الأمن لا يمكن المساومة عليها وما "السلام" في المفهوم الإسرائيلي إلى وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأمن.

ويتضح مما سبق، أن قضية الأمن الإسرائيلي تمثل أهم القضايا التي تشغل إسرائيل؛ لما لها من دلالات تتصل بكافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما لهذه القضية من تأثير على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك على مستقبل عملية السلام في المنطقة، ولأن وضوح معالم إستراتيجية إسرائيل الأمنية سيحدد ملامح التعامل معها، فقد ارتأت الدراسة إلقاء الضوء على الأمن الإسرائيلي، واقعه ومستقبله، من خلال عمليات الرصد والتحليل للوصول إلى

نتائج متوخاه يؤمل أن تساهم في إبراز معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية الراهنة، واستشراف مستقبلها.

### مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول البحث في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، من خلال التركيز على التغيرات والتحولات وكذلك التهديدات الجديدة، التي أصبحت تواجهها منذ بداية عقد تسعينيات القرن الماضي حتى الآن، أي الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ لغاية عام ٢٠٠٦ ، لأن الباحث وجد أن ثمة القليل من المراجع والمصادر (باللغة العربية) التي تناولت دراسة الأمن الإسرائيلي والمستجدات التي طرأت عليه في هذه الفترة. وقد شكلت المواجهة العسكرية ما بين حزب الله اللبناني وإسرائيل في ١٢ تموز ٢٠٠٦ والتي استمرت ٣٣ يوماً حافزاً لدى الباحث في إعداد رسالته الجامعية هذه؛ نظراً للتداعيات "السلبية" الكثيرة والمتعددة التي عكستها تلك المواجهة على نظرية الأمن الإسرائيلية و الركائز التقليدية التي قامت عليها . إذ دلت مجريات المواجهة على عدة منعطفات مهمة في تاريخ الصراع المسلح العربي - الإسرائيلي، لعل أبرزها إثارة الشكوك حول قدرة نظرية الردع والعقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية على العمل القتالي الميداني، مقارنة بالكفاءة التي أثبتتها في مجال المواجهة مع جيوش نظامية عربية في حروب سابقة. وبالتالي فإن ما سيتم طرحه في هذه الدراسة على بساط البحث والتقويم، هو رد على سؤال: ما التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن في إسرائيل في الوقت الراهن، وكيف ستكون انعكاساتها على مستقبل الأمن الإسرائيلي؟ وتأسيساً عليه؛ فإنه كحالة تطبيقية لهذا التساؤل، تعنى هذه الدراسة بتناول الصيغ التقليدية والمستجدات الخاصة التي يواكبها أمن إسرائيل، وتغير سلم التهديدات المتصورة في ظل تغير المعطيات الإستراتيجية والسياسية كلياً وعلاقة ذلك بالأمن الإسرائيلي.

## أهمية الدراسة

يكتسب موضوع البحث أهميته من ناحيتين : الناحية الأولى: نظرية، أما الثانية فهي عملية.

### الناحية النظرية

تتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل أهم الركائز التي تصدرت ولا زالت، قائمة مكونات الأهداف الإستراتيجية العليا لإسرائيل، وهو "الأمن"، ورصد التطورات أو التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم وبشكل أساسي منذ عام ١٩٩١ - ٢٠٠٦ وهي فترة تتناول جانباً مهماً فيما يخص مسألة الأمن الإسرائيلي. وإبراز وتحليل مصادر التهديد التي لحظتها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة. لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة من أجل معرفة إستراتيجية إسرائيل الأمنية وسياساتها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، وكذلك على مستقبل عملية السلام في المنطقة.

### الناحية العملية

تكمن أهمية هذه الدراسة على أنه من المتوقع أن تكون مرجعاً للدارسين والمهتمين والباحثين في قضايا الأمن والإستراتيجية الإسرائيلية، إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع القليلة التي لم يوجه إليها الاهتمام الكافي؛ سيما أن الباحث وجد أن ثمة القليل من المراجع والمصادر (باللغة العربية) التي تناولت دراسة الأمن الإسرائيلي والمستجدات التي طرأت عليه في هذه الفترة.

### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

١. تسليط الضوء على مصادر التهديد الجديدة التي أصبحت تواجه مفهوم الأمن الإسرائيلي، سواء التهديدات الداخلية التي تتمثل (بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي)، والمهددات الخارجية (إيران وبرنامجه النووي، الصواريخ الباليستية، الإرهاب، الأصولية الإسلامية، الجبهة الشمالية: سوريا وحزب الله). وتوضيح كيفية انعكاس هذه المهددات على مستقبل الأمن الإسرائيلي.

٢. معرفة الانعكاسات التي أحدثتها التحولات الإقليمية والدولية في العقدين الأخيرين على المناخ الأمني المحيط بإسرائيل.

٣. معرفة الدور الذي تؤديه المساعدات الخارجية العسكرية الأمريكية لإسرائيل في تعزيز وحماية متطلبات الأمن الإسرائيلية.

## أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة التي تدخل في صميم الأمن الإسرائيلي، وهي: ما التغييرات التي طرأت على المبادئ التي ارتكز عليها الأمن الإسرائيلي؟ وما التهديدات الجديدة التي باتت تواجهه؟ هل يمكن أن تحافظ إسرائيل على الاحتلال والأمن معاً في آن واحد؟ هل استطاعت القوة العسكرية المتقدمة التي تمتلكها إسرائيل على مدار نصف القرن الماضي ولغاية الآن أن تحقق الأمن لإسرائيل؟ وما هو مستقبل الأمن الإسرائيلي؟

## فرضيات الدراسة

تطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

"المستجدات التي طرأت على ركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية في العقد الأخير من القرن العشرين، أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أكثر تهديداً من ذي قبل".

ويتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات :

١. أن انكماش حجم التهديدات الخارجية لا يعفي إسرائيل من أن تواجه تهديدات داخلية .
٢. أدى الواقع السياسي والعسكري الجديد الذي نتج عن حرب الخليج الثانية وتمثل بسقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وتفكك القوة العسكرية العراقية (التي شكلت إحدى مصادر التهديد الرئيسية لأمن إسرائيل على مدار أربعة عقود) إلى إتاحة الفرصة إلى تعزيز أمن إسرائيل وتمتين مكانتها العسكرية في معادلة التوازن العسكري مع الأقطار العربية.
٣. إسرائيل غير قادرة على حسم صراعها مع العرب عموماً، ومع الفلسطينيين خصوصاً بالوسائل العسكرية، وعليه فإن أقصى ما تستطيعه هو توظيف تلك القوة للحفاظ على الوضع القائم بكل ما ينطوي من أفضليات ومكاسب سياسية وأمنية.
٤. إن التسوية السلمية مبدأ تستفيد منه إسرائيل لاختيار السلام من ناحية ولاستمرار أيديولوجيتها المبنية على القوة والعنف من ناحية أخرى، وليس بالضرورة أن تدخل إسرائيل في حروب جديدة



ولكنها بالضرورة ستشترك بقوة في صنع السياسات العسكرية في المنطقة من منطلق يحفظ لها أمنها ووجودها.

٥. نظرية الردع الإسرائيلية تقوم على أساس أن إسرائيل ستبقى مستهدفة من قبل جيرانها العرب ولذلك ينبغي على إسرائيل أن تحتفظ دائماً بزمam المبادرة في حالة الحرب ، كما ينبغي عليها أن تحتفظ بالتفوق العسكري النوعي على جيرانها العرب حتى في حالة السلام.

### الدراسة السابقة

قام الباحث برصد بعض الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الإسرائيلي في الفترة التي حددها الباحث للدراسة، وحسب اطلاع الباحث لم يجد مصادر و مراجع تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، ولم تتوفر دراسات أكاديمية (باللغة العربية) مختصة سابقة تتعلق بالموضوع، إلا أن الباحث اعتمد بشكل أساسي على عدد من الدراسات التي تم ترجمتها من اللغة العبرية إلى العربية، وإلى جانب ذلك، اعتمدت الدراسة على أعداد متنوعة من الصحف، المجلات، مقالات صحافية، مقابلات شخصية، إضافة إلى الاعتماد على مصادر المعلومات وقواعد البيانات على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وقد توصل الباحث إلى عدد من الدراسات التي تناولت الأمن الإسرائيلي - وإن بشكل غير مباشر - وتالياً إيجازاً لأهم الأفكار التي تناولتها هذه الدراسات:

- عطايا، أمين محمود، (١٩٩٨). الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، الإمارات.

تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل جوانب عامة تتعلق بالإستراتيجية الإسرائيلية العليا وبشكل خاص ما يتعلق بالجانب الأمني لإسرائيل (نظرية الأمن الإسرائيلية ، ومفهوم الحدود الآمنة)، وهدفت الدراسة بشكل عام إلى محاولة القيام بعرض وتحليل وتقييم أهم جوانب "الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية"؛ ورصد التطورات أو التعديلات التي طرأت عليها بعد حرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من خلال دراسة مبادئ وأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية وأهدافها ونهج هذه الإستراتيجية في المرحلة الحالية والمستقبلية خاص فيما يتعلق بمبادئ نقل الحرب إلى "أرض العدو" الحرب الوقائية، الحرب الإستباقية، نظرية الردع الإسرائيلية" وهي

موضوعات جديرة بالدراسة والتحليل عند تناول مسألة الأمن الإسرائيلي. وخلصت الدراسة إلى أنه في المرحلة المستقبلية ستنشأ مشكلات وقضايا وحقائق جديدة تزيد الصراع العربي - الإسرائيلي تعقيداً، وستحاول إسرائيل إطالة أمد اللاسلم واللاحرب، وتحمل في ثناياها بذور حرب كاملة.

- فالد، عمونيل (١٩٩١). انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية ، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١، عمان.

تناولت هذه الدراسة الإخفاقات التي وقعت بها نظرية إسرائيل الأمنية في الحروب التي خاضتها مع الدول العربية خاصة حرب ١٩٧٣ وقد وجه المؤلف نقده للخطة الأمنية الإسرائيلية داخياً إلى القيام بعملية مراجعة شاملة لهذه النظرية التي أخذت تتناوشها الخطوب بدءاً من حرب ١٩٧٣ والتي اعتبرها بأنها حطمت أول مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية المتصلة بنقل ميدان المعركة إلى أرض الخصم. مروراً بحرب لبنان عام ١٩٨٢ التي أثبتت قصر نظر الخطط الأمنية الإسرائيلية. وتبين الدراسة بأن القوة العسكرية الإسرائيلية "المتفوقة" والجندي الإسرائيلي "الذي لا يقهر" والسلاح الذي يعتمد على أحدث التكنولوجيا أمور لم يعد الركون إليها في تحديد نظرية الأمن الإسرائيلية؛ لأنها لم تعد حكرًا على إسرائيل ، مبيناً أن نتائج الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ لغاية عام ١٩٨٢ أثبتت أن كفاءة الجيش الإسرائيلي وقدرته على تحقيق الانتصار قد أخذت تضعف مع مرور الزمن، وأن هذا الجيش لم يحقق الحسم العسكري في أي من الحروب الثلاثة التي خاضتها إسرائيل ١٩٦٧-١٩٧٣-١٩٨٢، ويعتبر "عمونيل فالد" مؤلف الدراسة؛ أن الجيش الإسرائيلي انتصر من ناحية تكتيكية ، وهذا يثبت بتقدير -فالد- مدى نقشي الضعف في القوات البرية ومدى استمرار وباء تآكل القوة العسكرية بشكل عام. فأهمية هذه الدراسة هي كونها جاءت بمنظار باحث إسرائيلي ينظر بمنظار المصلحة الصهيونية موجهاً سهام نقده للنظرية الأمنية الإسرائيلية ليس حبا في النقد وإنما دعوة لضرورة مراجعة الأسس التي قامت عليها النظرية لتتواءم مع المهددات الجديدة التي باتت تواجه إسرائيل.

- موسوي، سيد حسين، (٢٠٠٢). التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط العدد ١٠٧، مركز الدراسات الإستراتيجية ، لبنان.

خاض الباحث في دراسته هذه في مسألة التهديدات الأمنية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن حماية المصالح الإسرائيلية تقتضي أن تعتمد إسرائيل في أي لحظة إلى رفع وتيرة تهديداتها وتعريض أمن سائر الأطراف في الشرق الأوسط للخطر، وقد تطرق الباحث إلى الحديث عن القدرات العسكرية الإسرائيلية (التقليدية وغير التقليدية). وخلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تسعى على الصعيد العسكري إلى رفع قدراتها وإمكاناتها العسكرية في خدمة توسيع منطقة نفوذها، وأن الماهية العسكرية للنظام الإسرائيلي بطابعها الديني المتطرف، وطرح شعار "الأرض الموعودة" قد جعلت هذا النظام ومنذ تأسيسه وبالاعتكاف على أكثر التجهيزات العسكرية حديثة وتطوراً، يشكل تهديداً حقيقياً للبلدان المجاورة له. وأن إسرائيل لن تتخلى عن محاولتها في التوسع من أجل تعزيز قواعدها ما دامت مصالحها الحيوية تقتضي ذلك، لذا فمن الطبيعي أن يكون لهذه المحاولات انعكاس على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- بن دور، جبرائيل، (٢٠٠٣). **عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي في أزمة: أزمة جيش الاحتياط**، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان

قام بإعداد هذه الدراسة، أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن الوطني في جامعة حيفا. جبرائيل بن دور، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة و تحليل رغبة المواطنين الإسرائيليين في الخدمة بالجيش، وبيّنت أن عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي قامت على عدد من الافتراضات الواضحة. وكانت أحداها صعوبة إسرائيل في مجارة الإعداد الكبيرة من القوى البشرية العسكرية المتوافرة للبلدان العربية المحيطة بإسرائيل والمهددة لها. واقترح الباحث الإسرائيلي طريقة لمقاومة هذه الصعوبة والتغلب عليها وهو المحافظة على "أمة تحت السلاح" أي التجنيد الإجباري للرجال والنساء في إسرائيل، والذي من شأنه المساهمة في تحقيق الأهداف القومية الإسرائيلية. مبيناً أن عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي افترضت الحاجة إلى جيش المواطن (الأمة تحت السلاح)، المبنية على التجنيد الشامل، بما في ذلك إلزام المواطنين بالبقاء والخدمة في الاحتياطي العسكري حتى عمر متقدم. ويشكل هذا الجيش الاحتياطي غالبية القوة البشرية المتوافرة للقوات المسلحة في إسرائيل. وتقوم هذه الدراسة بتحليل رغبة المواطنين الإسرائيليين في الخدمة بالجيش، وخلصت الدراسة إلى أن جيش الاحتياط الإسرائيلي أخذ في الضعف.

- بدهتسور، رؤوبين (٢٠٠٤)، ثقافة الأمن الإسرائيلية - مصادرها وتأثيرها في الديمقراطية الإسرائيلية، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.

عرضت الدراسة تطور "ثقافة الأمن" الإسرائيلية من خلال النظر إلى نظام العلاقات المتبادلة بين (بن غوريون) ومفهوماته وبين "الوضع" كما فسره وكما بلوره هو نفسه، وبينت الدراسة أن نمط التفكير الاستراتيجي، الذي يشكل الأساس للفهم الأمني الإسرائيلي، قد تمت بلورته في المرحلة ما بين نهاية حرب ١٩٦٧ لغاية عام ١٩٥٦. وأن أساس مكونات النظرية الأمنية التي تبلورت في هذه المرحلة تم تبنيها من مقرري السياسة للأجيال التي تلت ذلك، وبدرجة كبيرة ما زالت تشكل حتى اليوم الأساس للتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. إذ أن هذه الدراسة ركزت على تطور "ثقافة الأمن" الإسرائيلية من خلال النظر إلى نظام العلاقات المتبادلة بين (ديفيد بن غوريون) ومفهوماته، وبين "الوضع" كما فسره وكما بلوره هو نفسه، وخلصت الدراسة إلى أن النخبة الأمنية برئاسة بن غوريون، نجحت في إيصال المجتمع الإسرائيلي إلى موافقة واسعة، على أن مشاكل الأمن هي التي تقف على رأس جدول الأعمال اليومي لدولة إسرائيل، وأن النظر إليها والعمل على حلها، يجب أن تقوم في رأس الأولويات القومية لإسرائيل.

- رودمان، دافيد، (٢٠٠٣). عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي - مراجعة ابتدائية، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان

افترضت هذه الدراسة أن انعدام وجود عقيدة رسمية ملائمة للأمن القومي، والآثار المختلفة لتجارب ومحيط الدولة؛ أقتعت مخططي الدفاع في إسرائيل بصياغة جملة من المفاهيم الأمنية الأساسية. فمن جهة، كانت هذه المفاهيم رد إسرائيل على المحيط الجغرافي، الدبلوماسي والمتعلق بالموارد التي تعين عليها أن تعيش فيها. ومن جهة أخرى، فقد شكلتها تجارب الدولة في عهدي الحرب والسلام على حد سواء.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه المفاهيم التي تطورت في نقاط مختلفة من الزمن، ولم تتكامل في جملة من المقترحات وثيقة الصلة بحيث يمكن تسميتها بالنظرية المنهجية والتماسكة للأمن القومي؛ قادت التفكير والسلوك الإسرائيليين على مدى وجود الدولة. ويمكن تنظيمها، بدون نظام خاص، تحت ثمانية عناوين بارزة: الجغرافيا، الطاقة البشرية، الكمية مقابل الكيفية، حرب المناورة

الهجومية، الردع، التهديدات التقليدية مقابل غير التقليدية، الاعتماد على النفس، والرعاية من القوة العظمى. وهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل هذه المفاهيم من منظور تاريخي - أي متابعة تطورها والنظر في أهميتها للأمن القومي الإسرائيلي على مدى السنين.

ومما يؤخذ على بعض الدراسات السابقة خاصة تلك التي ترجمت من اللغة العبرية، هو أنها لباحثين إسرائيليين، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض المصداقية والموضوعية في بعض المسائل التي تم التطرق إليها، ناهيك عن استخدام تلك الدراسات، لبعض المفردات مثل العمليات (الإرهابية) أو الإرهاب الفلسطيني ما إلى ذلك، والتي لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الباحث، إلا أنه ارتأى وضعها كما وردت في النص من قبيل الأمانة العلمية .

وبناء عليه ، يعتقد الباحث أن الذي يميز هذه الدراسة، عن الدراسات السابقة خاصة تلك التي باللغة العربية، هو أن تلك الدراسات ركزت على تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي وفق مفاصل الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب. خاصة في الفترة من ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٢، وتطرق تلك الدراسات بالحديث عن الركائز التقليدية التي انبنت عليها نظرية الأمن الإسرائيلي . لهذا؛ يعتقد الباحث أن معظم تلك الدراسات بما فيها المترجمة عن اللغة العبرية والتي لها علاقة بموضوع البحث، لم تتناول التغيرات والتهديدات المستجدة التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي بشكل أعمق خاصة في فترة تسعينيات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٦، حتى أن الباحث لم يعثر على دراسة كاملة أو مستفيضة تناولت الموضوع. وفي حدود معرفة الباحث؛ فإن هذه الدراسة لم يتطرق إليها في السابق أياً من الباحثين العرب إلا في حدود ضيقة نسبياً؛ وعليه تأتي هذه الدراسة بشيء مختلف عما تناولته تلك الدراسات والتي يعتقد أنها تكتسب أهمية خاصة في مضمونها وتوقيتها. وتحاول قدر الإمكان عرض الواقع الأمني لإسرائيل كما يتصوره خبراء الأمن الإسرائيليون أنفسهم.

## منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تستند هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتناسب وطبيعة الموضوع ، وهي :

### أولاً: المنهج التاريخي

يتضمن هذا المنهج استخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته؛ وبالتالي فإن اعتماد الباحث على المنهج التاريخي؛ يأتي من قبيل أنه يعتمد التتبع لتفهم المؤثرات التاريخية في تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي، وذلك على أساس أن هذا المفهوم له امتدادات وجذور تاريخية سابقة، وأن العودة إلى تتبع الظروف والمؤثرات التاريخية المحيطة بهذه الجذور والامتدادات يلقي بمزيد من الضوء على الكثير من الجوانب الإشكالية المعاصرة له، لأن التطرق إلى تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي تاريخياً يمنحه تكاملاً من خلال تعريف القارئ بالظروف التي أدت إلى بلورة مفهوم الأمن الإسرائيلي وأخرجته إلى أرض الواقع.

### ثانياً: المنهج التحليلي

لأن طبيعة الدراسة تسعى لاستعراض التطورات والتغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي منذ عام ١٩٩١-٢٠٠٦ تدفع الباحث نحو استخدام المنهج التحليلي؛ لمعرفة أثر التغيرات والمهددات الجديدة التي أصبحت تواجه هذا المفهوم .فاعتماد الباحث على هذا المنهج؛ كونه يقوم على تجميع الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة تشخص الواقع ثم تحلل لتصل إلى نتائج مقبولة، ويعتقد الباحث أن هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة الدراسة هذه كونه يصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً، مما يساعد على معرفة الحقيقة بصورة أكثر دقة وشمولية وبالتالي استخلاص نتائج تساهم في تكوين رؤية مستقبلية.

## النطاق الزمني للدراسة

اتخذ الباحث من السنوات (١٩٩١-٢٠٠٦) كمرجعية زمنية لدراسته، وذلك لعدة أسباب:

١. يمثل العام ١٩٩١ عام التحول الكيفي في مسار الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، فبعد (٤٣) عاماً من بداية الصراع، بدأت في نهاية أكتوبر ١٩٩١ أول عملية تسوية سياسية شاملة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فالأطراف المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع اشتركت فيها.

وفي هذا العام تحول مجرى الصراع تحولاً نوعياً، وأن بدء عملية تسوية شاملة له كانت تعبيراً عن هذا التحول الذي أثرت عليه مجموعة من العوامل المباشرة ذات طبيعة سياسية وعسكرية، وتتمثل هذه العوامل في حدوث "انهيارات" عميقة في عناصر البيئة الإستراتيجية المحيطة بالصراع، وهي:

أ. انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية: شهد العام ١٩٩١ واحد من أخطر التطورات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تهيمن على التفاعلات الرئيسية في العالم، وهذا ما كان له تأثيرات على الأمن الإسرائيلي، كون (الولايات المتحدة) تمثل الحليف الرئيس لإسرائيل.

ب. انهيار القوة العسكرية العراقية، لقد شهد العام ١٩٩١ تطورات رئيسية أدت إلى انهيار القوة العسكرية العراقية بشكلها التقليدي، وتحييد تأثيراتها على الأمن الإسرائيلي فيما بعد، من خلال (احتلال العراق) وسقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٥، وخروج العراق من ساحة الصراع ما أدى إلى وجود خلل استراتيجي في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل.

ج. ظهور العديد من مشاريع التسوية والسلام بدءاً من مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقيات تسوية مع منظمة التحرير في أوسلو عام ١٩٩٣ وفيما بعد اتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤.

العناصر السابقة أدت إلى تحول المسار العام للصراع باتجاه بدء عملية التسوية والتي كان من المفترض أن تنتهي الصراع، وتقلل من التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإسرائيلي، ويصبح

أكثر استقراراً؛ إلا أن الأشكال التقليدية للصراع المسلح قد استمرت واكتسبت سمات جديدة ، لا بل أن ثمة مهددات جديدة أصبحت تواجه الأمن الإسرائيلي، واكتسبت بعض تلك المهددات والتحديات ملامح جديدة لم تعهدها إسرائيل من قبل، وشهدت بداية التسعينيات أيضاً تصاعداً كمياً ونوعياً في سياق التسليح التقليدي بين أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة، والأهم من ذلك، أظهرت مراحل عملية السلام عمق الخلافات حول مسائل الأمن والقضايا العسكرية المتصلة بها.

٢. خلال فترة الدراسة حدثت تطورات عسكرية مهمة أثرت على استقرار الأمن الإسرائيلي، مثل حدوث انتفاضة الأقصى وتطور الأساليب القتالية للمقاومة الفلسطينية.

٣. تنتهي هذه الدراسة حتى عام ٢٠٠٦، وقد شكلت المواجهة العسكرية ما بين حزب الله اللبناني وإسرائيل في ١٢ تموز ٢٠٠٦ والتي استمرت ٣٣ يوماً؛ حافزاً لدى الباحث في إعداد رسالته الجامعية هذه؛ نظراً للتداعيات "السلبية" الكثيرة والمتعددة التي عكستها تلك المواجهة على نظرية الأمن الإسرائيلية و الركائز التي قامت عليها .

إن أهم عقبة واجهت الباحث في إعداد دراسته هذه، هي صعوبة الحصول على المعلومات باللغة العربية، نظراً لندرة المصادر الحديثة التي تتناول الأمن الإسرائيلي والتي جُلها باللغة العبرية مما شكلت اللغة عائقاً أمام الباحث في الوصول للمعلومة الحديثة، فكان المجهود مضاعفاً لتجميع المادة العلمية من المراجع المتنوعة.

وأخيراً، فإنني أثني على ما قاله العماد الأصفهاني : "إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر" .

الباحث

خالد وليد محمود



## الفصل الأول

### الأمن الإسرائيلي.. الأطر المفاهيمية

البحث في مفهوم الأمن الإسرائيلي، لا يعد أمراً يتصف بالسهولة واليسر، ويخلو من التعقيد، لا بل هو على العكس من ذلك، فالأمن الإسرائيلي بأبعاده وركائزه ومضامينه انطوى على قدر كبير من الغموض والتعقيد أحياناً، وقد يكون امتزاجه بالأسطورة الدينية، أحد أسباب هذا التعقيد. ورغم ذلك؛ إلا أن هذا المفهوم، اكتسب اهتمامات خاصة، واجتذب حجماً كبيراً على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لدى الكثير من المهتمين في الشأن الإستراتيجي.

ورغم أن مفهوم الأمن، كأحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية يتسم بالغموض الشديد، وكونه واحداً من المفاهيم الخلافية، ورغم أن مسألة الأمن احتلت وضعاً رئيسياً في السياسات الخارجية لبعض الدول، بينما احتلت القضايا الأخرى وضعاً ثانوياً أو تابعاً بالمقارنة بقضية الأمن؛ إلا أن الموضوع يبدو مختلفاً في إسرائيل؛ إذ احتلت قضية الأمن الصدارة والأولوية في السياسات الخارجية والداخلية لها على حد سواء.

يقسم هذا الفصل، إلى ثلاثة مباحث، يعرض المبحث الأول للإطار المفاهيمي للدراسة، من حيث الوقوف على تعريفات الأمن كمفهوم مجرد، ويحاول المبحث الثاني، تأصيل النظرية الأمنية الإسرائيلية مع التركيز بشكل خاص على تطور تلك النظرية في الفكر الصهيوني وتطور ذلك المفهوم في التاريخ الإسرائيلي المعاصر، بينما يتناول المبحث الثالث أهم الركائز التي قامت عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية.

## المبحث الأول الامن وتعريفاته

تتعدد المفاهيم والمصطلحات حول مفهوم الأمن، وتتفاوت الآراء ووجهات النظر، حول ماهيته وأنواعه وأبعاده وآثاره، وثمة العديد من الدراسات قد استطاعت استيعاب العديد من هذه المصطلحات، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، فإنه بإجماع الباحثين يعد مفهوماً حديثاً في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض؛ مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعدُّ اصطلاح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة منفصلاً عن علوم الإستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني".

## المطلب الأول مفاهيم الأمن

يعود استخدام مفهوم الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٧٤م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية<sup>(١)</sup>.

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع الأمن؛ فإن المفاهيم المرتبطة به أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره، لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي"، "الأمن الأوروبي"، "الأمن الإسرائيلي"، "الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه، و"الأمن القومي

(١) عنتر، عبد النور، (٢٠٠٥). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، ص ٥٨

العربي". وقد برز هناك طرح إقليمي للأمن تحدده البحار والمحيطات، كأمن البحر الأبيض المتوسط، وأمن البحر الأحمر، وأمن المحيط الهندي، وأمن الخليج العربي<sup>(١)</sup>.

ومما يجدر ذكره، هو أن كلمة الأمن وما يشتق منها وردت في القرآن الكريم في مواضع عديدة، وذلك بمعنى السلامة والاطمئنان النفسي وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، وما يشمل أمن الإنسان الفرد وأمن المجتمع، يقول تعالى {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ} (٢)، {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا} (٣)، {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً} (٤).

من هنا، نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

في مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للاّمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية"<sup>(٥)</sup>. من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة، تعريف "باري بوزان"، أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية، حيث يعرف، الأمن بأنه "العمل

(١) محمد، جاسم محمد، (١٩٨٣). الإستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، منشورات مركز دراسات

الخليج العربي، عدد (٦٥)، ص ١٩

(٢) سورة قريش، آية ٤

(٣) سورة البقرة، آية ١٢٥

(٤) النحل آية ١٢٢

(٥) Encyclopedia of the Social Sciences, Vol (١١), p ١٤٠

على التحرر من التهديد" <sup>(١)</sup>. ويعتبر الجامعي الفرنسي "داريو باتيسيل" تعريف "بوزان" للأمن، تبسيطاً لمعنى تعريف (أرنولد ولفرز) لعام ١٩٥٢، وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعاً من الإجماع بين الدراسين <sup>(٢)</sup>. وحسب "ولفرز"، فإن: "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم" <sup>(٣)</sup>.

ومن وجهة نظر "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، فإن الأمن يعني: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" <sup>(٤)</sup>.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل" <sup>(٥)</sup>.

وقد تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب، بسيطرة التصور الواقعي (المدرسة الواقعية)، والتي اختزلها في المجال العسكري، وتتنظر تلك المدرسة للأمن من زاوية القوة القومية، حيث اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعي مثل (جون هوبز) الذي يعتبر في حال الطبيعة، أن كل وحدة سياسية تتطلع

<sup>(١)</sup> Barry, Buzan, (١٩٩١) . **People, States and Fear: an Agenda for International Security**

**Studies in the Post-Cold War Era**, Boukder, Lynne Rienner Publishers, p.١٨

<sup>(١)</sup> عنتر (٢٠٠٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، ص ٥٦

<sup>(٣)</sup> عبد الحليم، فؤاد (١٩٧٤). الأمن الآسيوي والشرق الأوسط، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ص ٨

<sup>(٤)</sup> محمد، جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩

إلى البقاء. وعليه، فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها...)، باعتبارها الفاعل المركزي - إن لم يكن الوحيد- في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي. أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساساً، والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، واختزاله في قضية حماية ودفاع، وجعل الأمن موضوعاً للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، وبالتالي تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منها مفهوماً نظرياً<sup>(١)</sup>. ويبين التصور الواقعي للأمن على أساس مسلمة مركزية (في الفكر الواقعي) وهي الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمرادفة لحال الحرب. فمثلاً (كينيث والتز) أحد أقطاب الواقعية الجديدة، يعتبر بنية النظام الدولي فوضوية، ويرى أن "الفوضوية مرتبطة بحدوث أو ظهور العنف، وأن تهديد العنف والاستخدام المتواتر للقوة بميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية، ويعتبر أن الأمن هو الغاية الأسمى في نظام فوضوي"<sup>(٢)</sup>.

تأسيساً على ذلك، يمكن صياغة مفهوم الأمن على النحو التالي: قدرة الدولة التي تتمكن بها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شئى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب. وبالتالي يشمل مفهوم الأمن كل تلك السياسات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترمي بوضوح إلى حماية وتطوير المصالح القومية للدولة.

<sup>(١)</sup> عنتر (٢٠٠٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧

<sup>(٢)</sup> N. Waltz, Kenneth, (١٩٧٩). **Theory of International Politics**, New York, McGraw-Hill, pp. ١٠٢-١٠٣

## المطلب الثاني

### ركائز ومستويات الأمن

أولاً: الركائز الأساسية للأمن

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانياً: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ثالثاً: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية، والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعاً: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً<sup>(١)</sup>.

ثانياً: مستويات الأمن

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانياً: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة، وهو ما يُعبّر عنه "بالأمن الوطني"<sup>(٢)</sup>. وهناك تعريفات عديدة للأمن الوطني، نحاول تثبيت أهمها، فهو "توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر، من الخارج أو الداخل، سياسياً كان أم معنوياً، اقتصادياً أو عسكرياً"<sup>(٣)</sup>.

كذلك هو عبارة عن "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الدولية"<sup>(٤)</sup>. أما "جوهان أ. كولينز" فيعرفه في كتابه

(١) هو يدي، أمين، (١٩٧٥). الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة للنشر، ص ٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٢

(٣) صادق، حاتم، (١٩٧٠). إستراتيجية فرص السلام ونظرية الأمن الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩)، ص ٦.

(٤) هو يدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢

"الميزان العسكري" : "بأنه دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج" (١).

والأمن الوطني هو من مسؤولية الدولة في المقام الأول، وهو أكثر المستويات ضعفاً من ناحية، في حالة الدول الصغيرة، ومن ناحية أخرى، أكثرها فاعلية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قراراتها السياسي، وهو ما تصر عليه إسرائيل والولايات المتحدة في رفض ترك أمنها أو القرارات الخاصة به لدولة أخرى بما في ذلك التنظيم الدولي أو تحالف مع دولة أو دول صديقة" (٢).

ثالثاً: الأمن الجماعي، ويعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعاً: الأمن الدولي، وهو: الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. فالأمن الدولي: مفهوم ظهر في المنظمات الدولية وارتبط بثلاثة عناصر، أولها: وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة/ مجلس الأمن).. وثانيهما: وجود إطار مرجعي لتجريم العدوان (القانون الدولي)، وثالثهما: وجود تنظيم إجراءات لدحر العدوان (مجلس الأمن في الفصل السابع) (٣).

في ضوء العرض السابق للمفاهيم الأمنية، لا بد للباحث، أن يفرق بين الأمن كحالة تسعى الدولة إلى تحقيقها، وبين الإجراءات والوسائل التي تتبعها لتحقيق هذا الهدف أو المحافظة عليه، فالأمن كحالة أو كهدف هو مفهوم ثابت نسبياً، بينما الإجراءات نسبية ومختلفة، من دولة إلى أخرى، بل قد تختلف الدولة الواحدة، من زمن لآخر حسب ظروفها الداخلية والخارجية، وبهذا المعنى، يتحدث البعض عن الأمن الإجرائي، وهنا يبرز الحديث، عما يعرف بمجلس الأمن القومي الذي يمثل هيئة استشارية تجمع ممثلين عن السلطة ومراكز صنع القرار، ويؤكد البعض الآخر، عنصر

(١) أ. أيلون، (١٩٨٦). أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها، ط ١، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ص

(٢) جلال، محمد نعمان، الأمن ومستوياته، صحيفة العرب اليوم الأردنية، ١٠/٥/٢٠٠٦.

(٣) المصدر نفسه.

المعلومات التي تمتد لتمثل العدو والصديق في نفس الوقت، وتحليل هذه المعلومات ، وإعدادها بالشكل الذي يمكن الاستفادة منها في الحركة، وهنا تبرز المعلومات كأساس للقدر على الحركة السياسية سواء في الداخل أو في الخارج.

ما يجدر ذكره في هذا السياق، أن مفهوم الأمن يمر بمنعطفات جديدة ، هذه المنعطفات إنما تأتي كتعبير واضح عن دخول لاعبين جدد في المشهد الدولي، إذ أن احتكار الدولة القومية بدور المؤثر في تشكيل معالم الوضع الدولي لم يعد قائماً، وهذا ما أدى إلى دخول عناصر جديدة مهددة لأمن الدول غير ذلك الخطر المتمثل بالدول المماثلة. وبفعل العولمة أيضاً، فإن مفهوم الأمن يعيش توسيعاً، ويعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي، أما التحول الآخر في المجال الأمني، فهو تحولات القوة، ذلك أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا، والتعليم، والنمو الاقتصادي... إلا أنه يبقى العامل العسكري الوسيلة النهائية لحماية الدول نفسها<sup>(١)</sup>.

التطورات التي وسّعت من مفهوم الأمن ليضم جوانب أخرى، جعلت منه مفهوماً إنسانياً، وعالمياً، أدى إلى إتباع الدول طرق جديدة للحفاظ على أمنها القومي، فلم يعد الحفاظ على الحدود هو تحقيق الأمن، ولم يعد الخطر العسكري هو التهديد الوحيد لأمن الدول، هذا ما دفع الكثير من الدول لتغيير من استعداداتها الأمنية، وأساليبها التقليدية في الحفاظ على مصالحها، وتحقيق أمنها بشكل عام.

بناء عليه، يمكن القول، أن ما حدث من تغييرات غير تقليدية في العمل السياسي الإسرائيلي، لا يمكن فهمه بمعزل عما يشهده العالم اليوم من تعاطٍ جديد مع مفهوم الأمن، وما يمكن أن يشهده في تعاطيه مع مفهوم الدولة مستقبلاً، والتي على الرغم من تقدير معظم الخبراء على أنها ستبقى المؤسسة الأهم حتى في ظل التغييرات العالمية الجديدة؛ إلا أن وظائفها ستطوع وتكيف تبعاً لهذه التغييرات . إذاً مفهوم الأمن الإسرائيلي، ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم متحرك، يواكب السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، وهذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية

<sup>(١)</sup> عنتر (٢٠٠٥) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١



المحيطة. كما تعتبر إسرائيل أن الأمن لا يعتمد فقط على القوة العسكرية، بل كذلك على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وعلى إقامة مستوطنات جديدة في المناطق الخالية والإستراتيجية وعلى تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي والصناعي فيها.

ورغم عدم وجود إجماع حول المقصود بمفهوم الأمن، فإن الدراسة تقترح تعريف مفهوم الأمن الإسرائيلي على أنه كل الوسائل والأساليب الإسرائيلية المتاحة للدفاع، وحماية القيم الأساسية لدولة إسرائيل، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم بالكتلة الحيوية لها ، وببإقي القدرات الشاملة (اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا).

## المبحث الثاني

### الأمن في الفكر الصهيوني .. الخلفية والجذور

كان الدافع الرئيس ليهود العالم وحركتهم الصهيونية العالمية منذ مؤتمر (بال) في سويسرا عام ١٨٩٧ هو البحث عن وطن قومي يحقق لهم الأمن، فاليهودي طوال تاريخه يبحث عن مكان آمن، سواء أكان هذا المكان حارة يهود، أو "جيتو" أو دولة كاملة . ومنذ خروج اليهود من مصر، ثم تشتيتهم في أرجاء مملكة (نبوخذ نصر) البابلي، ثم شتاتهم الأكبر في عام ٧٠ ميلادية، وهم يحملون بوطن خاص بهم في أي مكان في العالم <sup>(١)</sup> .

و ساعدت الظروف السياسية للعالم عامة، ولمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخضوع الدول العربية للاستعمارين البريطاني والفرنسي؛ على تسليح يهود العالم إلى فلسطين يدفعهم في ذلك معتقدهم الديني في (أرض الميعاد) وشعب الله المختار، حتى تحقق حلمهم بإقامة دولة لهم عام ١٩٤٨.

من هذا المنطلق، فإن تنامي مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية، يعود إلى عاملين أساسيين: ينبع الأول، من العقلية الإسرائيلية التي تشكلت داخل إطار الدائرة الدينية، والتي تؤكد أن إسرائيل هي وعد الرب لنبيه إبراهيم، (في ذلك اليوم ظهر الرب وقطع مع إبرام ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض. فبنى هناك مذبحاً للرب الذي ظهر له) <sup>(٢)</sup>، وهي أيضاً حلم صهيون، وان هذا الحلم الذي تواري في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل ظلم وطغيان قوى القهر والبغي لم يكن غائب من وجدان بني إسرائيل <sup>(٣)</sup>. وفضل الصهاينة الأوتل أو الصهيونية الحديثة، أحيي هذا الحلم ليرى الإسرائيليون أن من يصادر أحلامهم أو يقف أمام طموحاتهم، إنما يصادر حقاً أصيلاً لهم

<sup>(١)</sup> رياض، عادل محمود، (١٩٧٧) . الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية:

الشركة العربية للطباعة والنشر، ص ٢٤٧

<sup>(٢)</sup> سفر التكوين، ١٣ : ١٤ - ١٨

<sup>(٣)</sup> الحلو، أنجلينا، (١٩٦٧) . عوامل تكوين إسرائيل، بيروت، مركز البحوث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٤٠

شرعه الرب ، كما أنه يصادر القوة الروحية الجبارة التي تدفع اليهود دفعا للعمل والمثابرة والتضحية ، بالإضافة إلى أن حلم صهيون وأرض الميعاد هما عامل الربط بين يهود الشتات وأرض ويهود إسرائيل ، وكل من يجترئ على حلم صهيون فإنه يجرّد الصهيونية من مقوم الوحدة بين يهود العالم و بين أرض صهيون، وهو ما يقوض بالتالي أركان الأمن الإسرائيلي<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت (جولدا مائير)\* إلى أن إسرائيل وجدت "تنفيذاً" لوعده الرب، وبهذا لا يصح أن نسأله أيضاً عن شرعية ذلك الوجود"<sup>(٢)</sup>. ويشير (مناحيم بيغن)\* بقوله "لقد وعدنا هذه الأرض، ولنا الحق فيها"<sup>(٣)</sup>.

بينما نتج العامل الثاني ، عن الوضعية التي أنشئت فيها إسرائيل كعنصر غريب في الجسد العربي، يقول (ليني اشكول)\* رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (إن حماية الدولة، والحفظ عليها مادياً و روحياً، ثم تدعيم مستقبلها و تأمين استمرار وجودها مسألة تحتل مركز الصدارة في عقول

<sup>(١)</sup> زياد، منى، (١٩٩٥) . بنو إسرائيل، جغرافية الجذور، دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر، ص ٣٣

\* عملت جولدا مائير كوزيرة للعمل في الفترة ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦م وكوزيرة للخارجية الإسرائيلية في الفترة ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦م في أكثر من تشكيل حكومي. وبعد وفاة رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول، تقلدت جولدا منصب رئيس الوزراء وقد تعرّضت حكومة التآلف التي ترأستها للنزاعات الداخلية وأثارت الجدل والتساؤلات في مقدرة حكومتها على القيادة خاصة بعد الهجوم العربي المباغت والغير متوقع، والذي أخذ الإسرائيليين على حين غرة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣م. تعرّضت جولدا مائير لضغوط داخلية نتيجة الأحداث التي سلفت فقامت على تقديم استقالته وعقبها في رئاسة الوزراء إسحاق رابين. وفي ٨ ديسمبر ١٩٧٨م، ماتت جولدا مائير ودفنت في مدينة القدس.

<sup>(٢)</sup> السلطان ، جمال مصطفى ، (٢٠٠٠) . الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، ط ١ ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، ص ١٩

\* ولد مناخيم بيغن في مدينة بريست لتوفيسك في روسيا عام ١٩١٣، وتأثر بأفكار التيار الصهيوني المتنامي هناك آنذاك، في عام ١٩٧٧، تمكّن مناخيم بيغن من ان يصبح سادس رئيس وزراء لإسرائيل. ومن أهم الأحداث التي حدثت في فترة رئاسته التي استمرت حتى عام ١٩٨٣

<sup>(٣)</sup> صحيفة دافار ، إسرائيل ، ١٩٧٨/١١/٤

\* ليفي إشكول (٢٥ أكتوبر ١٨٩٥ إلى ٢٦ فبراير ١٩٦٩) . ثالث رئيس وزراء إسرائيلي من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ عندما مات بالسكتة القلبية .

الإسرائيليين<sup>(١)</sup>. وفي سبيل ذلك صارت الإستراتيجية الإسرائيلية منذ تأسيسها وبروزها كقوة إقليمية في المنطقة تهتم بالوقوف بوجه أي دعم للقوة العربية. ففي ظل الأوضاع الإقليمية، تجد إسرائيل أن أمنها مهدد بفعل الخلل في التوازن الناتج من عدم التماثل في القوى؛ خاصة مع اعتماد الدول العربية على الجيوش النظامية؛ بينما تعتمد إسرائيل على الاحتياط؛ الأمر الذي يزيد من الشعور الإسرائيلي بعدم التوازن.

عند الحديث عن مفهوم الأمن في الفكر الصهيوني، لا بد من العودة للتاريخ، والبحث عن أهمية الأمن بالنسبة لمؤسسي دولة إسرائيل، إذ تقف مسألة ضمان الأمن الإسرائيلي في موقع الصدارة لدى قادة إسرائيل بدءاً بديفيد بن غوريون\* مروراً بموشي دايان، شمعون بيرس\*، إسحاق رابين\* بنيامين نيتنياهو\*، أيهود باراك\*، أريئيل شارون\*، حتى الوصول إلى رئيس الوزراء

(١) صحيفة دافار، ٤/١١/١٩٧٨.

\* لا ترجع شهرة ديفيد بن غوريون إلى كونه أول رئيس وزراء إسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٥٣) فحسب، بل ولكونه واحداً من المؤسسين الأوائل للدولة الإسرائيلية، حيث قاد انتصارات اليهود على العرب في حرب ١٩٤٨ التي انتهت بقيام إسرائيل، توفي بن غوريون عام ١٩٧٣ عن عمر ناهز ٨٧ عاماً.

\* شمعون بيرس : سياسي، رئيس حزب العمل في السنوات ما بين ١٩٧٧-١٩٩٢ ومنذ نهاية عام ١٩٩٥، ورئيس حكومة في السنوات ما بين ١٩٨٤-١٩٨٦ وما بين ١٩٩٥-١٩٩٦. ولد في بولندا في عام ١٩٢٣. هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٣٤ حيث درس في المدرسة "جنولاه" في تل أبيب، وفي المدرسة الزراعية في بن شيمون. وفي عام ١٩٤٠ كان أحد مؤسسي الكيبوتس "ألموت" وأنتخب لمنصب سكرتير حركة الشباب العامل والمتعلم.

\* إسحق رابين، عاش في الفترة (١ مارس ١٩٢٢ إلى ٤ نوفمبر ١٩٩٥). رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي، وخامس رئيس وزراء إسرائيلي في فترتين. الفترة الأولى من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ وفي الفترة الثانية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ حينما اغتاله متطرف يهودي، فيصبح رابين أول رئيس وزراء إسرائيلي يموت اغتيالاً، ويعد من أشهر رجالات (البالماخ) المتفرعة من الهجاناه العسكرية.

\* نيتنياهو هو : ولد عام ١٩٤٩. شغل العديد من المناصب العسكرية والحكومية، لعل أبرزها رئاسته للوزراء. نافس شارون على رئاسة الليكود أكثر من مرة، لكنه أصبح رئيساً للحزب بعد انشقاق شارون وتأسيسه لحزب كديما. رغم أنه وقع اتفاقية "واي ريفر" مع الفلسطينيين، إلا أنه لا يؤمن بفكرة وطن مستقل للفلسطينيين.

\* أيهود باراك: وُلد في ٢ فبراير ١٩٤٢. هو عاشر رئيس وزراء لإسرائيل من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.

\* أريئيل شارون وُلد في ٢٧ فبراير ١٩٢٨ لأب بولندي و بعد من السياسيين والعسكريين المخضرمين على الساحة الإسرائيلية. والرئيس الحادي عشر للحكومة الإسرائيلية. ظل شارون وزيراً بلا وزارة في الفترة من ١٩٨٢ وحتى

الإسرائيلي الحالي أيهود أولمرت\*... ولا شك أن المتأمل لخطوط الطيف المختلفة لمفاهيم الأمن الخاصة بإسرائيل يجد أن السياسة الأمنية العليا للدولة؛ إنما تعبّر بصورة انعكاسية مباشرة عن العقد الاجتماعي السائد في المجتمع وعن ثوابته الإيديولوجية وأهدافه الكبرى ورؤية النخب الحاكمة المقبولة من غالبية أعضاء المجتمع، للأرض والشعب والحدود وهوية كل من العدو والصديق.

لمزيد من فهم الرؤية الأمنية لهؤلاء القادة، علينا أن نتعمق في إلقاء الضوء على مفهوم الأمن لدى مؤسس دولة إسرائيل، ورئيس وزرائها الأول، وكذلك وزير دفاعها (ديفيد بن غوريون)؛ لما كان للأخير من فضل في رسم معالم صورة الوضع الأمني لإسرائيل التي جعلت كل قادة إسرائيل الذين جاءوا بعده يسيرون على نهجه.

١٩٨٤، ثم اختير بعد ذلك وزيراً للصناعة والتجارة في الفترة بين ١٩٨٤ و١٩٨٨، وعين وزيراً للبناء والإسكان في الفترة بين ١٩٩٨ و١٩٩٢، وتولى منصب وزير البنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو التي تشكلت إثر انتخابات عام ١٩٩٦، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة نفسها من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. فاز شارون برئاسة الوزراء بعدما أُنقِع الناخب الإسرائيلي بأنه الوحيد القادر على إعادة الأمن الشخصي له إثر فشل رئيس الوزراء السابق أيهود باراك في ذلك بسبب استمرار انتفاضة الأقصى منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ و استطاع التغلب بيهود باراك في الانتخابات التشريعية ليقود حكومة يمين ليكودية مارست سياسة اغتيالات عنيفة ضد أبرز القيادات الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل إرهابية، كما باشر في بناء الجدار الفاصل لفصل أراضي إسرائيل عن الضفة الغربية وقطاع غزة. في ٤ يناير ٢٠٠٦ أصيب شارون بجلطة سببها نزيف دماغي حاد وادخل على أثرها مستشفى هداسا ولا زال في غيبوبة عميقة.

\*لمع اسم أولمرت بعد أن أصيب آرئيل شارون بجلطة دماغية في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، إذ خلفه أولمرت في رئاسة الوزراء، وخلفه أيضاً في زعامة حزب كديما الذي أسسه شارون وعين أيهود أولمرت نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصناعة والتجارة والعمل والاتصالات، وتولى الحقيبة الأخيرة حتى يناير/كانون ثاني ٢٠٠٥. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٥ عين وزيراً للمالية بالوكالة، حتى تم تعيينه في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٥ وزيراً للمالية. في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ وبعدما أصيب رئيس الوزراء آرئيل شارون بنزيف دماغي، بدأ أولمرت بممارسة مهامه كقائم بأعمال رئيس الوزراء بموجب القانون الأساسي للحكومة. وفي ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ انتخب أولمرت رئيساً مؤقتاً لحزب كديما خلفاً لشارون. في أعقاب فوز حزب كديما برئاسة أولمرت في الانتخابات للكنيست ال-١٧ التي جرت في ٢٨،٣،٢٠٠٦ أصبح أولمرت رئيس الوزراء.

## المطلب الأول

### مفهوم وثقافة الأمن عند "بن غوريون"

لم يكن لدى إسرائيل قبل الإعلان عن قيامها أو بعد، أية وثيقة نظرية مكتوبة لعقيدتها الأمنية سوى ما كتبه رئيس وزرائها السابق "دافيد بن غوريون" في مذكراته ، على شكل فرضيات في المجالين الأمني والاستراتيجي، ثم تم جمعها وترتيبها في كتاب أطلق عليه "السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية"، للبروفيسور (أفنيير يانيف) عرفت بعد ذلك، لدى الكثير من الكتاب والساسة والمفكرين العسكريين في إسرائيل بـ "نظرية الأمن " التي تبطن أكثر مما تظهر ولديها قابلية للتمدد في كل مرحلة<sup>(١)</sup>.

إن نمط التفكير الاستراتيجي ، يشكل الأساس للفهم الأمني لإسرائيل، فقد تمت بلورته في الأساس في المرحلة ما بين نهاية حرب ١٩٤٨ وبين عملية "كديش" في عام ١٩٥٦، وأن أساس مكونات النظرية الأمنية التي تبلورت في هذه المرحلة، تم تبنيها من مقرري السياسة للأجيال التي تلت ذلك، وبدرجة كبيرة ما زالت تشكل حتى اليوم الأساس للتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي<sup>(٢)</sup> .

هذا التفكير الاستراتيجي، الذي ترجم إلى النظرية العسكرية للجيش الإسرائيلي، هو الأساس "للنظرية الأمنية الإسرائيلية"، التي تعبر في الواقع عن ثقافة كاملة بدأت تتبلور في نهاية سنوات الأربعينيات وبداية الخمسينيات، والتي يمكن تسميتها "ثقافة الأمن" الإسرائيلية. فمكونات "ثقافة الأمن" هذه، ما زالت تستعمل حتى اليوم كإطار التعامل الوحيد تقريباً لمقرري السياسة من جانب، ولأكثريّة أجزاء المجتمع الإسرائيلي من الجانب الآخر، في كل ما يتعلق بموضوعات الأمن الإسرائيلي؛ بسبب انعكاساتها وتأثيراتها واسعة المدى في المجتمع الإسرائيلي.

<sup>(١)</sup> متان فيلنائي، صحيفة هآرتس، إسرائيل، ٢٧/٨/١٩٩٨

<sup>(٢)</sup> بن دور، جبرائيل (٢٠٠٣) . نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان،

وقد تبنى ورثة بن غوريون، سياسة الأمن التي بلورها في بداية خمسينيات القرن الماضي<sup>(١)</sup>، وواصلوا طريقه في كل ما يتعلق بـ "ثقافة الأمن" التي نشأت في أعقاب قراراته الحاسمة، وحتى أنهم قرروا التمسك بها، وتعزيزها واستعمالها لغاية الآن كهدف حقيقي ومهم لحماية وجود إسرائيل وديمومتها<sup>(٢)</sup>. لقد كان لـ "بن غوريون" الفضل الأكبر في رسم معالم صورة الوضع الأمني والعسكري لإسرائيل، والحاجات الأمنية النابعة منه، والطرق التي يجب اتخاذها من أجل إحراز غاياتها. يقول "رؤوبين بدهتسور في هذا السياق": "انه لا يمكن أن نفهم بصورة تامة "ثقافة الأمن" الإسرائيلية دون أن نحلل ونفهم مفهومات "بن غوريون" في مجال الأمن القومي، بهذا تشكل إسرائيل مثالا متميزاً يتماثل فيه تماما مسار بلورة ثقافة أمنية مع شخصية ومفهوم شخص واحد<sup>(٣)</sup>. من هذه الناحية فان "بن غوريون" هو "شخصية أب"، على مثال "شخصيات أب" أخرى تميز مسارات بناء أمة، ولكن على خلاف أكثر هذه "الشخصيات"، فان بن غوريون هو أيضا "شخصية أب" في مجال الأمن<sup>(٤)</sup>.

عمل "بن غوريون" على بلورة شخصيته كـ "سيد الأمن"، ومن اجل أن يعزز مكانته الرمزية أكثر كـ "شخصية الأب الأمنية" اعتاد على ارتداء البزة العسكرية رغم انه لم يخدم قط في الجيش الإسرائيلي. وكان هذا تعبيراً آخر عن مكانته كـ "وزير الجيش". بالإضافة إلى ذلك، كان مما ساعد على تحويل مفهومات "بن غوريون" ومكانته إلى سائدة كثيراً في مجال الأمن، وقد خلق "بن غوريون" لنفسه، بموافقة إرادية من زملائه في القيادة السياسية، مكانة خاصة مكنته من أن يبلور وحده تقريبا خطوط سياسة الأمن القومي لإسرائيل<sup>(٥)</sup>.

(١) كتب إيغال ألون في عام ١٩٧٦ في صحيفة هآرتس: "لا شك أن العنصر الأمني المباشر هو العنصر الأول في

مقامه بين مجموع العناصر التي تقوم عليها قوة دولة موجودة في وضع كوضعنا"

(٢) فالد، عمونيل، (١٩٩٢). انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية، ط١، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية

عمان، ص ١٦

(٣) بدهتسور، رؤوبين (٢٠٠٤)، ثقافة الأمن الإسرائيلية - مصادرها وتأثيرها في الديمقراطية الإسرائيلية،

ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص ٢٧

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤

شرح "بن غوريون" منذ شباط ١٩٤٨ انه لا يستطيع أن يرى في الوقت نفسه أي شيء، إلا من خلال نظارة الأمن، وأن الأمن مرتبط بكل فروع الحياة. وفي ١٩ أيار ١٩٤٨، عندما تحدث في مجلس الدولة المؤقت، قال (بن غوريون) "أن كل شيء يجب أن يكون موجهاً لمسألتين أساسيتين: الأمن وإنشاء الاستقلال"<sup>(١)</sup>. وبعد ذلك بثلاثة أيام، في لقاء مع رجال فكر إسرائيليين، قال لهم بن غوريون "إننا لسنوات كثيرة قادمة سنضطر إلى تخصيص أفضل وسائلنا وجهودنا من أجل إنشاء أمن الدولة... الأمن هو شرط وجودنا واستقلالنا"<sup>(٢)</sup>.

طور "بن غوريون" أيضاً المفهوم القائل: أن "الأمن يضم كل شيء وكل شيء يُشتق منه"، وأن "الأمن لا يشتمل على الجيش فقط"<sup>(٣)</sup>. وأوضح عند عرض حكومته أمام الكنيست بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥: "لن يقوم أمن إسرائيل على الجيش والسلاح فقط، برغم أنه دون هذين لا يوجد أمن... أمن إسرائيل يعني الهجرة إليها.. الأمن يعني الاستيطان.. الأمن هو احتلال البحر والجو.. الأمن هو تنمية البحث العلمي والقدرة العلمية في كل المواضيع.. الأمن هو إعداد مهني متطور للشبيبة في الزراعة، والمهن، والصناعة، والبناء"، وقد اعتمد (بن غوريون) في طروحاته النظرية الأمنية على فرضيات أساسية، تتبع أولها، من الخوف الوجودي لإسرائيل، بحكم أنها من وجهة نظره، معرض وجودها للخطر، من جانب الأعداء المحيطين بها، إضافة للفرضية القائلة "إن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد في وجودها على عنصر أو عناصر خارجية"<sup>(٤)</sup>. أما الفرضية الثالثة فتقول: "إن إسرائيل لا تستطيع، ولن تستطيع حسم الصراع مع العرب بالوسائل العسكرية، بمعنى أنها لا تستطيع أو تتمكن من تحقيق حسم عسكري يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية لأية تسوية، أو اتفاقية سلام في أعقاب أي مفاوضات"<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> صحيفة هآرتس، ٢٠ أيار ١٩٤٨

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> صحيفة هآرتس، كانون الثاني ١٩٤٩

<sup>(٤)</sup> ليفتا، أرئيل، (١٩٩٠). النظرية العسكرية الإسرائيلية دفاع وهجوم، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات

الفلسطينية، عمان، ص ٤٢

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه، ص ٤٢



بعد نهاية حرب عام ١٩٤٨ وتوقيع إسرائيل على اتفاقات وقف إطلاق النار مع الدول العربية، أوضح "بن غوريون" أنه لم تكن نهاية النزاع، وأن الحديث فقط عن "هدنة مؤقتة"<sup>(١)</sup>. وكتب عن تطرقه إلى هذه المرحلة: "النصر الرائع للجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية في السنة الأولى لقيام الدولة وتوسيع حدودنا - لم يطمس على عيوننا ولم يجعلنا نشعر بالزهو، وقد عرفنا طوال الأيام، انه تتوقع لنا جولة ثانية"<sup>(٢)</sup>.

لقد أكد "بن غوريون" مرة تلو الأخرى، أنه يجب على إسرائيل أن تتصرف حسب افتراض أن حرباً جديدة قد تندلع في كل لحظة. في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٠ أوضح بن غوريون: "لست مشاركاً في فرح جمهورنا بانتصاراتنا في الماضي، إن الخطر الذي يترصدنا في المستقبل ليس بأقل خطورة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، بل ربما يكون الأمر عكسياً، والى الآن تملؤني الرهبة، ربما أكثر مما أنا مستعد للتعبير عنه هذه الساعة"<sup>(٣)</sup>.

"إسرائيل موجودة في وضع "سلام مسلح"، هذا ما قاله (بن غوريون) خلال التباحث في الكنيست حول قانون الأمن في عام ١٩٥٢. فإسرائيل، حسب فهم "بن غوريون"، موجودة في وضع دائم من الحرب"<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر السابق.

(٢) تصريحات بن غوريون، هآرتس، ١٩٦٤.

(٣) لورن، إيغال، (١٩٧١). تكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد العودة، لبنان، ص ٨١.

(٤) بن دور، (٢٠٠٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

## المطلب الثاني

### المراحل التي مر بها مفهوم الأمن الإسرائيلي

منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ واعترف العالم بها، مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بعدد من المراحل المهمة، هي<sup>(١)</sup> :

١. مرحلة القاعدة الاستيطانية، وتوفير المستلزمات القادرة على توسعها في مجال حيوي يشكل جزءاً من الحلم الصهيوني.

٢. مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، واستكمال مستلزمات قوتها للحصول على المجال الحيوي اللازم لها، وتبني إستراتيجية هجومية للاستيلاء على مزيد من الأراضي (حرب ١٩٤٨)، والتوسع خارج الأراضي الفلسطينية (حرب ١٩٥٦)، وفيها أرست إسرائيل أول أسس لإستراتيجية (نقل الحرب خارج حدودها).

٣. مرحلة التوسع (١٩٦٧) والسيطرة على مجال حيوي شكل حزاماً أمنياً للقاعدة الاستيطانية (حدود هدنة ١٩٤٩)، أو ما تسمى بحدود الخط الأخضر، واستثمار موارد هذا المجال الحيوي (مثل أسواق الضفة الغربية، الأيدي العاملة، المياه والمساحة اللازمة للفعاليات العسكرية والاستيطانية، إضافة إلى إبعاد خط الحدود بما يحقق أمن نسبي للقاعدة الاستيطانية، علاوة على اعتراف العرب الضمني بوجود إسرائيل وتنازلهم عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، عن طريق المطالبة بعودتها (أي إسرائيل) إلى حدود الرابع من حزيران لاستعادة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

٤. مرحلة الهيمنة، حيث تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي في فترة لاحقة إلى تبني إستراتيجية أمنية قائمة على :

١. تنشيط إستراتيجية الردع، وإذا ما فشل الردع فإنه يجب تحقيق الحسم وتجديد الردع.

<sup>(١)</sup> الخلايلة، احمد وآخرون، (٢٠٠٢). إسرائيل بين الإستراتيجية والعقيدة، ط١، مركز المستقبل للدراسات

الإستراتيجية، عمان، ص ٤١

٢. اختراق المنطقة العربية "سياسياً" و "عسكرياً" و "اقتصادياً".

٣. استخدام إستراتيجية ذريعة الحرب والعقاب العسكري أو "الإرهاب"، لفرض واقع نفسي لدى العرب بـ"قدرات إسرائيل التي لا تقهر".

٤. دمج موضوع "الحرب" و "السلام" في إستراتيجية فرض الأمر الواقع على الآخرين من خلال المحافظة على "الحالة الراهنة Status Que" أي الاحتفاظ بالمجال الحيوي المتوقع.

٥. حمل الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على قبول الأمر الواقع ، من خلال ترويضه على التعايش مع الاحتلال ، وإلغاء حقه في الأرض ، باعتبارها أرض إسرائيل ، حيث أن "الصهيونية تقوم على أساسين ، حق اليهود في أرض إسرائيل، وحق دولة اليهود في الأمن القومي"<sup>(١)</sup>.

٦. التلويح بالردع النووي، لزرع اليأس في نفوس العرب ، وإلغاء إمكانية الحركة لتهديد المجال الحيوي الإسرائيلي من خلال شن حرب ضد إسرائيل.

وبدت العناصر التي ينصرف إليها الهدف السياسي بعد أن نجحت الحركة الصهيونية بتجسيد مشروعها مادياً وهي إقامة دولتهم إسرائيل، تحدد بـ:

أولاً: فرض إسرائيل كأمر واقع، وضمان بقائها في قلب المنطقة من خلال قوة عسكرية متفوقة، وارتباطات إستراتيجية مع القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا) وارتباطات إستراتيجية مع بعض القوى الإقليمية مثل (تركيا).

ثانياً: تأسيس كيان سياسي متميز يعتمد على استقبال نوعية محددة من المهاجرين من بدايات المشروع الصهيوني، ثم فتح الباب على مصراعيه أمام موجات الهجرة اليهودية من أجل الوصول إلى أقصى حدود ممكنة تستوعب داخلها كل يهود العالم.

<sup>(١)</sup> باليس، الفي ، (١٩٩٢) . عوامل المحافظة والتغيير في مواقف الليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد

ثالثاً: تكثيف عمليات الاستيطان أينما تصل أقدام الآلة العسكرية، ثم السعي لتكوين تكتل شرق أوسطي تكون إسرائيل المركز القائد فيه<sup>(١)</sup>.

يفهم مما تقدم، أن النظرية الأمنية الإسرائيلية تعكس قناعات ثابتة، على أن الأمن ما هو إلا تعبير عن تلك الحالة التي تجسد "قوة الدولة"، واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية في الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها في الوجود والاستمرار كوحدة سياسية في إطار بيئة إقليمية ودولية. هذا التصور يعني أن تأمين وجود الدولة، والحفاظ على استمراريتها بقاءها؛ شكل محور التفكير الأمني الإسرائيلي منذ قيام دولة إسرائيل، ومثل أحد أهم المتغيرات التي أسهمت في صياغته وتكوينه، ففي هذا السياق أشار (ليني أشكول) "أن مشكلة إسرائيل الأمنية يجب أن تحتل مكانة مرموقة ضمن اهتماماتنا، إن هذا ليس نتيجة لأي من الاعتبارات الأيديولوجية بل إنه مسألة ضرورية ماسة، إن الأمن هو محط اهتمامنا الأول، ويمكنني أن أقول: إنه أصبح إلى حد ما، ضرورة أو قيمة مقدسة في حد ذاته؛ لأننا نعيش في حالة محكومة بالرغبة المعلنة لأعدائنا لإزالتنا من على وجه الخريطة"<sup>(٢)</sup>.

من هنا، أعطي موضوع الأمن الإسرائيلي - ولا زال -، أفضلية أولى، وهو يسبق دائماً سائر نشاطات المجتمع الإسرائيلي، لا بل يتصدر قائمة الأهداف الإستراتيجية العليا لإسرائيل، ويتخطى التعريفات والحدود المتعارف عليها، أو كما قال "بن غوريون": أمن إسرائيل ليس قضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة، وإنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية، أي أن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة الأجنبية فحسب، وإنما هو مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته"<sup>(٣)</sup>.

يتضح للباحث أيضاً، أن ثمة مساحة واسعة في الفكر الأمني الإسرائيلي، خاصة تلك التي جاء بها بن غوريون؛ استمدت شرعيتها السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة

(١) أبو هدبة، أحمد، (٢٠٠١). الثابت والمتغير في السياسة العسكرية الإسرائيلية، ط ١، القاهرة، ص ٦

(٢) الخطيب، عمر، (١٩٨١). القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل، سلسلة دراسات الخليج للدراسات

العربية، ص ٣٩

(٣) باليس (١٩٩٢)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠

اليهودية، وإلى حد يمكن القول فيه، أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا إطار فكري وتطبيقي للعقيدة الدينية سواء على صعيد الدعوة إلى الاستيلاء على الأرض (تنفيذا لوعده الرب) أو من خلال القناعات اليهودية-الصهيونية. كما أن الفصل العنصري هو الطريقة الوحيدة لمنع تدنيس (شعب الله المختار)، وظلت سياسة الانفصال قائمة لغاية الآن تتمثل ببناء إسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي انبعثت فكرته من صميم النظرية الأمنية التي انفرد بها اليهود على مر الأزمان\*، وهذا حقيقة نابعة، من خوف اليهود من الآخر (العربي)، هذا الخوف هو الذي دعا قادة إسرائيل ومنهم بن غوريون إلى تطوير عقائد سياسية أمنية يكون بمقدورها ضمان بقاءهم واستمرار وجودهم، وهذا الأمر هو الذي حتم على بن غوريون ومن سار على خطاه، تبني سياسة عدوانية، توسعية، قائمة على انتهاج الخيار العسكري كوسيلة أساسية لتحقيق أهدافهم.

\* من خلال قراءتنا للعديد من النصوص الدينية وكتب التاريخ المختصة بالحديث عن اليهود، يتضح للباحث أنه منذ مئات السنين انطلق اليهود ليقبوا الجدران حول أريحا، ويفيد المؤرخون اليهود أنه في الممالك التي أقامها اليهود في فلسطين كان الجدار هو أهم ما يحرصون على إقامته حول مدنهم وتجمعاتهم السكانية، وقبيل بعثة النبي محمد (ص) عكف اليهود حول المدينة المنورة على إقامة الجدار حول قراهم لتصبح قلاعاً محصنة. وفي مطلع الهجرة اليهودية لأرض فلسطين أواخر العام التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين كان اليهود يقيمون الجدار حول مستوطناتهم. ويشير الكاتب الإسرائيلي (يهودا ليطاني) إلى أنه في العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي؛ أطلق اليهود حملة " جدار وبرج"، في إشارة إلى كون التحصين أهم عنصر في العقيدة الأمنية، وعندما أقام اليهود دولتهم عام ١٩٤٨ بقي الجدار يحتل مكانة كبيرة في العقيدة الأمنية. ويشير ليطاني إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دافيد بن غوريون كان يشاهد وهو يشارك في إقامة الجدار حول المستوطنات الحدودية كنوع من أنواع الأعمال التطوعية في ذلك الوقت. وبعد حرب الأيام الستة أقامت إسرائيل خط "بارليف" الشهير، الذي كان ينظر إليه على اعتبار أنه أهم ضمانة أمنية في ذلك الوقت. حتى جاء قرار حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون بإقامة الجدار الفاصل في قلب الضفة الغربية، وهكذا فإن فكرة الجدار الفاصل أو الحاجز كما تسميه إسرائيل، لم تكن وليدة العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في إسرائيل أو الخطر الديمغرافي، بل هي فكرة موجودة أصلاً في العقلية الإسرائيلية القائمة على (الغيتو)، وما البدء بتنفيذ بناء الجدار إلا ترجمة للأفكار التي حملها أرئيل شارون منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي

### المبحث الثالث

#### ثوابت ومرتكزات الأمن الإسرائيلي

تستند نظرية الأمن الإسرائيلي إلى مجموعة من الاعتبارات الجغرافية - السياسية وليدة الظروف والملابسات التي رافقت نشوء دولة إسرائيل. فقد قامت الأخيرة وسط (بحر من الأعداء) ومساحتها صغيرة، نفتقد إلى العمق الاستراتيجي؛ وظلت هذه الاعتبارات تحكم صياغة نظرية الأمن الإسرائيلي، وما زالت أرضاً تفرض ذاتها على تطور إستراتيجية إسرائيل العسكرية، وتؤرق تفكير قادة إسرائيل ومخططي سياسيتها؛ مما دفعهم دائماً إلى محاولات التجديد والابتكار باستحداث أفكار تلائم الأوضاع المتغيرة.

ويختزن الأمن الإسرائيلي كما هو الحال بالنسبة لأي دولة أخرى، منظومة مترابطة الأجزاء تخضع لمعطيات الواقع الراهن والتحولات التي يتعرض لها<sup>(١)</sup>.

استخلصت عناصر الأمن القومي الإسرائيلي، من البيئة الإستراتيجية والجيو-سياسية لإسرائيل لمواجهة أخطار نظرية وعملية تواجه إسرائيل، وكان يفترض بها معالجة ثلاثة أنواع من الأخطار: النزاعات منخفضة الوتيرة مثل (حرب العصابات)، حروب الجيوش النظامية، وحرب أسلحة الدمار الشامل. وتتشكل عناصر الأمن القومي الإسرائيلي من مجموعة عناصر أمنية يطلق عليها "قيود أمنية" هي دائمة التأثير ومن الصعب تغييرها أو تليينها، إضافة إلى مجموعة عناصر يطلق عليها "ردود أمنية" أو حلول إستراتيجية، جرى بلورتها للرد على المخاطر المتأنية من عناصر "القيود الأمنية"<sup>(٢)</sup>، ويندرج في إطار الظروف التي يفرضها صغر مساحة إسرائيل، وانكشاف العمق الجغرافي والأهداف الحيوية فيها، التعداد السكاني، والموارد الاقتصادية وغيرها،

(١) عبد الكريم، إبراهيم، (٢٠٠١). مقارنة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٠١)، ص ٦٢.

(٢) كوهين، ستيفارت، (٢٠٠١). تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٥)، ص ٣.

بينما يندرج في إطار المجموعة الثانية: الحرب الوقائية - الإستباقية، نقل المعركة لأرض العدو، الردع، الإنذار الإستخباري ، والتفوق النوعي مقابل التفوق الكمي ورعاية الدولة العظمى<sup>(١)</sup>.

ظلت هذه الاعتبارات، تحكم صياغة نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حتى الوقت الراهن؛ ولذلك فإن البحث في الأمن الإسرائيلي يجب أن يتم من خلال اعتبار هذا الأمن؛ وأي أمن آخر؛ مفهوماً متغيراً وليس نصاً يوضع مرة واحدة. وهو رهن دائماً بالتطورات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تجري ضمن الظروف التاريخية المعينة.

ففي فترة حرب ١٩٤٨ حددت القيادة الإسرائيلية العليا وعلى رأسها (ديفيد بن غوريون) ، تفاصيل النظرية الأمنية الإسرائيلية وطابع تنظيم القوة العسكرية، وكان أساس تلك النظرية الأمنية هو مبدأ "القوة" لتأمين "جوهر البقاء"، حيث صاغت إسرائيل نظريتها الأمنية منطلقاً من إدراكها لوضعها "الجيو-سياسي"، وبأنها مطوقة بدول معادية من كل جانب؛ لذا فإن إسرائيل تشعر دائماً باحتمال زوالها وتدميرها. ومن هذا المنطق؛ تجب عليها المحافظة على "القوة" في أعلى درجاتها، لذلك عملت على تقوية وضعها العسكري، والاهتمام بالجيش والتسليح والتدريب قبل أي اهتمام آخر.

ولقد أخذ مفهوم الأمن لدى إسرائيل تفسيرات متعددة حسب تطور الأوضاع في المنطقة ، ففي البداية كان مفهوم الأمن الإسرائيلي يقتصر على تثبيت الوجود في المنطقة، وفيما بعد أدخلت إسرائيل على مفهومها الأمني "نظرية الردع" مع الإبقاء على هامش التفوق النوعي بالسلح على العرب، كما اعتمدت مبدأ الحرب الوقائية والضربة الإستباقية الأولى<sup>(٢)</sup>.

على هذا الأساس، صاغت إسرائيل نظريتها الأمنية التي أقامتها على "ذريعة الحرب" أي تحويل أي عمل عربي، تعتبره إسرائيل خطراً على أمنها، إلى ذريعة لإشعال فتيل الحرب، معتبرة ذلك خرقاً لحالة قائمة، وتبادر بالتالي إلى شن هجمات وقائية ومسبقة تتحول فوراً إلى نقل الحرب

<sup>(١)</sup> رودمان، دافيد، (٢٠٠١ أ) . مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي- نظرة تمهيدية ، مجلة الشرق الأوسط للشؤون

الدولية، العدد (٣) ، ص ١٥

<sup>(٢)</sup> السامرائي، شفيق عبد الرزاق، (١٩٨٨) . الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مجلة شؤون

عربية ، العدد (٥٦)، ص ٤٠

إلى "أرض العدو"، لتحقيق الحسم السريع بواسطة "تدمير العدو" واحتلال أراض، والاستفادة من ميزة العمل على "خطوط داخلية" ضد "عدو" يعمل على "خطوط خارجية" وإنهاء الحرب بصورة سريعة، قبل أن تتدخل الدول الكبرى لفرض وقف إطلاق النار<sup>(١)</sup>.

يعتقد القادة الإسرائيليون، أن هزيمة الجيش الإسرائيلي في أي معركة فاصلة يعني تدمير إسرائيل وزوالها، وقد أكد بن غوريون على هذا المفهوم عندما قال: "إن إسرائيل لا تستطيع أن تخاطر بخوض "معركة أخيرة"؛ لأنها لا تستطيع أن تنزل بـ"عدوها" ضربة قاصمة لن تكون بعدها بحاجة إلى خوض مجابهة عسكرية... وبالمقابل فإن بمقدور العرب أن يضعوا بين خياراتهم المعركة الأخيرة التي يستطيعون خلالها أن ينزلوا بإسرائيل ضربة عسكرية حاسمة تقضي على وجودها، وإذا لم يحققوا ذلك في المحاولة الأولى، فإنهم يستطيعون تطبيق هذا الخيار في المحاولات التالية، وأنه يجب على إسرائيل أن تتبع الأسلوب الدفاعي الذي يحبط كل محاولة تقوم بها الدول العربية لغزو إسرائيل وإحاق ضربة خطيرة بسلامة وأمن مواطنيها أو تعكير صفو حياتهم"<sup>(٢)</sup>.

أثارت هذه النظرية جدلاً واسعاً في الأوساط العسكرية الإسرائيلية، فالنظرية الأمنية الإسرائيلية التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات عالجت موضوع الأمن بجوانبه العسكرية العلمية فقط، لكنها أهملت الجوانب السياسية - الإستراتيجية الأوسع، والتي لا تقل أهمية بالنسبة إلى الأمن الوطني... لقد تمخضت حرباً سيناء عام ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ عن نظرية أمن عسكرية ضيقة الأفق، ولم تحدد أهدافاً سياسية إستراتيجية، فلقد أسفر تطبيق هذه النظرية عن انتصارات عسكرية تعبوية، لم تترجم إلى انتصار إستراتيجي لا في هاتين الحربين، ولا في الحروب التي تلتها (١٩٨٢، ١٩٧٨، ١٩٧٣)<sup>(٣)</sup>.

لقد جاءت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ لتؤكد فشل النظرية الأمنية التي كانت تتبناها إسرائيل في الفترة السابقة للحروب وأثناءها، كما أظهرت هذه الحرب أن الردع الإستراتيجي الإسرائيلي لا يحول دون قيام العرب بالمبادرة إلى الحرب لتحرير أراضيهم المحتلة. "إن جميع

(١) المصدر السابق، ص ٤١

(٢) قال (١٩٩٢)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦



الأساطير العسكرية الأمنية لنظرية الأمن الإسرائيلية قد تحطمت في حرب ١٩٧٣ فهذه النظريات الميته التي استغرق بناؤها وتأسيسها سنوات طويلة ، انهارت في فترة قصيرة جداً وفي الواقع خلال ساعات" (١).

بناء عليه ؛ يتبين لنا أن مفهوم الأمن الإسرائيلي، ليس مفهوماً جامداً ، بل هو متحرك يواكب السياسية التوسعية التي تنتهجها إسرائيل ، وهذا مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، ومن جهة ثانية ، فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة بل يتحقق على أساس "ردعي" يمنع بمعطيته نشوب حرب أخرى، إلى حين تحين الظروف المناسبة التي تقرر فيها القيادة الإسرائيلية أن الثوب الذي تلبسه قد ضاق ، فتخترقه لتحتل أراضي عربية جديدة، كما يعني أن أمن إسرائيل مطلق لا يتحقق من خلال سيطرة فعلية على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش الإسرائيلي بالهزيمة وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية" (٢).

وفي الوقت نفسه، افترضت النظرية الأمنية الإسرائيلية دائماً بأن الدولة، تواجه خطراً يهدد وجودها من جانب الدول العربية، وأنه لا يوجد لإسرائيل حلفاء مخلصون تستطيع الاستعانة بهم لمواجهة هذا الخطر، وانطلاقاً من هاتين الفرضيتين، أسس المسؤولون عن الأمن الإسرائيلي نظرية الأمن الإسرائيلية على مبدأ الاعتماد -وقبل كل شيء- على الجيش الإسرائيلي، وليس على التسويات أو الحلفاء الخارجيين على غرار دول أخرى (٣).

لذا؛ فالأمن الإسرائيلي مفهوم ينظر إليه من خلال اعتبار هذا الأمن، وأي أمن آخر رهناً بالتطورات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تجري ضمن الظروف المتغيرة، وما يستجد من ظروف سياسية أو عسكرية.

(١) المصدر السابق، ص ٤

(٢) العابد، إبراهيم، (١٩٧١). مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ص ٢٠-٢١.

(٣) ليفتا (١٩٩٠) ،مصدر سبق ذكره، ص ٧

## المطلب الأول

### الردع

يمكن أن نلخص مفهوم الردع الإسرائيلي في منطلقاته الأولية، بمحاولة التأثير في الحسابات الإستراتيجية لدى العدو وحثي إرادته عن القيام بأعمال غير مرغوب فيها عن طريق إثارة تكاليفهما المادية والبشرية.

فمنذ قيامها عام ١٩٤٨ اتبعت إسرائيل سياسة إستراتيجية تعتمد مفهوم (الردع)، للحفاظ على أمنها، وقد وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ديفيد بن غوريون، ومن ثم رئيس الأركان موشيه دايان، قواعد هذه السياسة القائمة على الرد غير المتكافئ في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد أخذ المنطق الذي استند إليه بن غوريون، ودايان بالحسبان ثلاثة اعتبارات:

الأول: إن حجم دولة إسرائيل الصغير، وعدد سكانها المحدود، يجعل منها حساسة جداً للخسائر البشرية، وبشكل لا يسمح للقوات المسلحة أن تستوعب العديد من الهجمات داخل الأراضي الإسرائيلية وبالتالي خوض حرب استنزاف طويلة الأمد.

الثاني: افتقاد إسرائيل إلى العمق الداخلي الكافي من الأراضي، مما يجعل من الضروري نقل المعركة إلى داخل أراضي العدو واحتلالها إذا ما كان من داعي وضرورة لذلك.

الثالث: الحاجة إلى منع وردع التفكير الذي قد يساور البعض للقيام بأية هجمات جديدة على إسرائيل قد يكون من الممكن القيام بها، بالإشارة إلى أن كل جولة من الممارسات المعادية لإسرائيل ستنتهي بضربة قاضية ومدمرة توجهها إسرائيل إلى أعدائها العرب<sup>(١)</sup>.

و مثل أغلب الدول، تطلعت إسرائيل إلى الدفاع عن مصالحها الأمنية القومية بالوسائل السلمية. فقد سعت، إلى ردع خصومها العرب بدل قتالهم. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت الردع العام والمحدد على حد سواء. وفضلا عن ذلك فقد مارست الردع في عالم الحرب التقليدية وغير التقليدية. وركز الردع الإسرائيلي من حيث الأساس تركيزا شديدا على منع الحرب التقليدية واسعة النطاق. فموقف الردع الإسرائيلي العام، مبني على أساس مفهوم إصدار صورة مضاعفة لقوتها. فقد

<sup>(١)</sup> هونينغ، أور، (٢٠٠٧). العسكرية الإسرائيلية ونهاية سياسة ضبط النفس، فصلية الشرق الأوسط، ترجمة مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ص ٢

كانت القيادة الإسرائيلية شغوفة في القول انه على الرغم من أن الدول العربية يمكنها أن تختار البدء في الحرب، إلا أن إسرائيل ستقرر مدى وكثافة أي حرب. وكان يقصد بهذا نقل رسالة إلى العالم العربي بعدم المبادأة بالحرب، وذلك لان إسرائيل ستلحق بهم هزيمة بحيث يصبح ثمن الشروع في الحرب يفوق المكاسب المتوقعة منها. ومن جهة أخرى، فان موقف الردع الإسرائيلي المحدد، قد تمحور حول مفهوم وضع "خطوط حمراء" واضحة المعالم سيؤدي تجاوزها إلى رد فعل عسكري حازم<sup>(١)</sup>.

"قدرة الردع هي ترياق إسرائيل، ولولاها لابتلعها أعداؤها حية"<sup>(٢)</sup>. من هذه المقولة، دأبت إسرائيل ومن دون انقطاع على التأكيد بأن العرب سيعاقبون بشدة إن هم قاموا بفعل تراه يستدعي الرد الانتقامي الصارم. وأكدت العقيدة العسكرية الإسرائيلية على مبدأ التفوق لتحقيق الفوز العسكري، واعتبرت (أن الجيش القادر على الانتصار تكون لديه قابلية الردع، ولكي يفلح الردع؛ فإن القوة العسكرية لن تفي وحدها بل ينبغي أن يلازمها مصداقية استخدامها دون تردد وفي الوقت الملائم وبطريقة حاسمة)<sup>(٣)</sup>.

لقد تنبأت إسرائيل نظرية الردع في إطار عقيدتها الأمنية، وتشدت في التعبير عنها من خلال إيجاد تفوق عسكري وفق منظور تقني متطور لموازنة الكم العربي<sup>(٤)</sup>، وكان هدفها من ذلك، التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب ودفعهم إلى التسليم بها كوجود وكواقع عن طريق إقناعهم بأن أية مجابهة معها ستكون باهظة الثمن، وأنها ستؤدي إلى خسارة حقيقية<sup>(٥)</sup>.

(١) رودمان، دافيد، (٢٠٠٣ ب). عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي - مراجعة ابتدائية، ترجمة مركز القدس للدراسات

السياسية، عمان، ص ٢٦

(٢) أهارون ليبيران، ردع غير محدد، صحيفة معاريف، إسرائيل، ٢١/١٢/٢٠٠٦

(٣) لورن (١٩٧١)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢

(٤) العابد (١٩٧١)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠

(٥) Michel Handle, (١٩٧٣). **Israel 's Political Military Doctrine**, Cambridge University

press London ,p. ١٣

على ما يبدو، أن إستراتيجية الردع الإسرائيلية هذه، قد حققت الوظائف التي عينت لها، فأنعدم أي عمل هجومي عربي كبير في الميدان العسكري حتى عام ١٩٧٣، كما وهيات هذه الإستراتيجية لإسرائيل فرصة الإنفراد في ممارسة الخيار العسكري عندما شن عدوانه على الأقطار العربية في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧<sup>(١)</sup>. وبعد حرب ١٩٦٧ ونتيجة احتلال إسرائيل للأراضي العربية توفر لها عنصر الأمن الإستراتيجي في ضوء الوضع الجغرافي الجديد<sup>(٢)</sup>. وكانت استراتيجية الردع الإسرائيلية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ تقوم على أساس حماية الأوضاع الجديدة، ومنع العرب من القيام بأي عمل عسكري يهدف استرجاع المناطق العربية المحتلة، إذ أن المناطق كانت قد حققت لإسرائيل وضعاً مريحاً يؤمن لها وإلى حد كبير متطلبات الدفاع والحماية<sup>(٣)</sup>. بعبارة أخرى، فإن مهمة الردع بعد عام ١٩٦٧ كانت تهدف إلى توطيد المكاسب وتأمين الاستقرار على أساس الوضع الراهن واقتناع العرب بأن ليس هناك بديل عملي عن القبول بوجود إسرائيل الدائم، وإن استعمال القوة ضدها يعد قضية خاسرة<sup>(٤)</sup>.

ولتحقيق هذه الغاية عملت إسرائيل على تصعيد وتائر التفوق العسكري في ميزان تعادل القوة البينية بينها وبين العرب، بهدف أن يكون هذا التفوق عاملاً من عوامل التأثير على حالتهم النفسية لإرغامهم على الامتثال للمطالب الإسرائيلية، إما عن طريق التهديد القابل للتنفيذ، أو عن طريق نزاع الإرادة العربية في المجابهة في ساحة المعركة<sup>(٥)</sup>، يقول (اسحق رابين) بهذا الصدد :

<sup>(١)</sup> جابر، فؤاد، (١٩٧١). الأسلحة النووية الإسرائيلية واستراتيجية إسرائيل، ترجمة زهدي جاد الله، مؤسسة

<sup>(٢)</sup> المجنوب، طه محمد، (١٩٧٢). التطورات الجديدة في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مجلة السياسة

الدولية، العدد (٢٣)، ص ١٩

<sup>(٣)</sup> صادق، حاتم، (١٩٧٠). استراتيجية فرص السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد

(١٩)، ص ٣٣

<sup>(٤)</sup> Hunter, Robert, (١٩٦٧). **Israel and the Arab World**, The Institute of Strategic

**Studies**, London, p. ٣٤

<sup>(٥)</sup> S. T. Rosen, (١٩٧٧). **A stable System Of Mutual Deterrence in the Arab Israeli**

**Conflict**, The American Journal of political Science Review, p. ٣٣

"إن ما نحاول تحقيقه هو إحراز القوة العسكرية الضرورية لردع محاولات تحديد الاشتباكات على نطاق محدود وواسع"<sup>(٦)</sup>.

إلا أن السؤال الذي يطرحه الباحث في هذا السياق، هو: هل تمكنت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ حتى عام ٢٠٠٦ من ضمان مستوى مقبول من الردع تمكنت من خلاله تثنى ارداة العرب عن مهاجمتها؟

لا شك أن سياسة الردع الإسرائيلية ، وفق نظام الأسلحة التقليدية وحتى عام ٢٠٠٦ لم تعين إسرائيل على إيجاد حلول ناجعة لمعضلتها الأمنية ، بدليل أن تجارب المواجهة العسكرية بين إسرائيل والعرب في تلك الفترة؛ دلت على اهتزاز قدرة الردع العسكري لإسرائيل رغم تحقيق الأخيرة بعض المكاسب العسكرية بفرض سيطرتها على مناطق عربية بعد حرب ١٩٦٧ وتمكن من خلق أوضاع إستراتيجية جديدة غيرت من طبيعة مشكلات الأمن بالنسبة لها؛ إلا أن جوهر مشكلة الأمن المتمثلة برفض العرب لإسرائيل وإصرارهم في تلك الفترة على مواصلة الصراع مقابل عدم شعور الإسرائيليين بالأمان بقي مستمراً<sup>(٧)</sup>.

من هنا يمكن القول، بأنه وحتى عام ٢٠٠٦ عبرت إستراتيجية الردع وفق نظام الأسلحة التقليدي بمضامينها التقليدية المتطورة عن عجزها وإخفاقها في تحقيق شروطها في ضمان مفهوم الأمن الإسرائيلي، ولم تعد بالوسيلة المستقرة التي يمكن الركون إليها لضمان اعتراف العرب بالوضع الراهن ، وكذلك لتقريب إسرائيل من تحقيق أهدافها الأمنية الشاملة، فالردع الإسرائيلي في تلك الفترة لم يمنع العرب ولم يجردهم من إرادتهم في مواصلة صراعهم مع إسرائيل ، فتجربة حرب ١٩٧٣ وفيما بعد الإنتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، وصولاً للمواجهة العسكرية بين منظمة حزب الله اللبناني وإسرائيل ١٢ تموز ٢٠٠٦ ؛ بددت وهم التفوق العسكري الإسرائيلي، وصدعت مفهوم عصمة الجيش الذي لا يقهر . من هنا، كان على إسرائيل أن تبحث عن بديل إستراتيجي آخر يحقن الرادع التقليدي بجرعة قوية لتحقيق التوازن والاستقرار ويدفع العرب إلى التسليم بقدرة إسرائيل كحقيقة واقعة. فماذا فعلت؟ لقد تمثل البديل الإستراتيجي بالخيار النووي، ذلك أن شروط فاعلية الردع النووي تكون أكثر استقراراً من شروط فاعلية الردع التقليدي ؛ لأنها تثير مسألة الخوف والخشية من التعرض لخسائر باهظة، لذا؛ فإن وجود رادع نووي من شأنه أن يقلل

(٦) العابد(١٩٧١) ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤

(٧) السلطان (٢٠٠٠) . مصدر سبق ذكره، ص ٩٦

بل يضعف من احتمالات الحرب، لأنه سيجعل منها خياراً غير منطقي، بل ستعد عملاً انتحارياً إذا ما حاول العرب التفكير بها أو اللجوء إليها<sup>(٢)</sup>.

بناءً عليه؛ فإن تراجع قدرة الردع العسكري التقليدي في تحقيق أمن الدولة لإسرائيل، كان واحداً من أهم المتغيرات التي دفعت بإسرائيل للانتقال إلى قوة الردع النووي، إضافة إلى هناك العديد من البواعث كان لها دوراً واضحاً في وضع إسرائيل للتوجه نحو الخيار النووي، لقد دار في حينه جدل واسع النطاق حول الأفضلية التي يمكن أن تحققها إسرائيل جراء امتلاكها أو حيازتها للسلح النووي، وتشكل اعتقاد لدى العديد من القادة الإسرائيليين، مفاده أن ميزان القوة العسكري التقليدي لإسرائيل سيعمل وبمرور الزمن لصالح الدول العربية، وأن إسرائيل وعلى المدى البعيد لن تستطيع الحفاظ على تفوقها في مجال الأسلحة التقليدية على الأقطار العربية، ذلك أن القوة العربية ليست شيئاً ثابتاً بل هي في حالة تغير مستمر، فلقد حرصت القيادات العربية، على تطوير أسلحتها وفق مقاييس تقنية حديثة، وقد استطاعت أن تحرز تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، وكان أبرز ميدان لاختبارها حرب تشرين أول ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية (القوة العسكرية العراقية)، وكان الاعتقاد في حينه يذهب إلى أن مثل هذا الاعتبار وضمن مدى زمني ليس ببعيد سيؤدي إلى تغير ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الخيار النووي وبقدر ما يوفر لإسرائيل رادعاً موثقاً به في مواجهة الخطر العربي والقوة العربية المتنامية، فإنه سيساعد على تجنب الإنفاق المالي والتكاليف الباهظة التي تفرضها عليه عملية سباق التسلح التقليدي، كما وأن الخيار النووي لن يمكن إسرائيل من إحراز تفوق عسكري استراتيجي في ميزان تعادل القوة على الجانب العربي فحسب، وإنما سيمكنها أيضاً من تجنب الاعتماد على مصادر خارجية في مجال التسلح<sup>(١)</sup>.

إذاً، ثمة العديد من المتغيرات التي حكمت التوجه الإسرائيلي نحو سياسة "الخيار النووي" التي بقي يحيط الغموض بها لغاية الآن، هدفت إسرائيل من ورائها تأمين كفاية دفاعية وأمنية تعطي لسياسات الردع إضافة نوعية لتزيد من درجة مصداقيتها، فضلاً عن أن امتلاك إسرائيل للسلح النووي يؤمن لها تفوقاً عسكرياً نوعياً في ميدان الأسلحة التقليدية التي يمتلكها العرب.

<sup>(٢)</sup> بيرلموتر، موسى، (١٩٨٣). دقيقتان فوق بغداد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ص ٤٤

<sup>(١)</sup> لورن (١٩٧١)، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١

كما أن حيازة إسرائيل للسلاح النووي يعطي إسرائيل عاملاً أمنياً وراحة نفسية حتى مع عدم إعلانها عن هذه الحيازة، لأن إسرائيل تترك أن الزمن على المدى الطويل يعمل لمصلحة دول عربية لا زالت إسرائيل تصنفهم كأعداء لها ولأمنها، وبالتالي؛ فإن تفوقها على المدى الطويل غير مأمون إلا بامتلاك السلاح النووي والتهديد باستخدامه بشكل محدود، أو بشكل شامل كجزء من إستراتيجية الردع الإسرائيلي. كما أن إسرائيل تستطيع استخدام السلاح النووي من خلال ضربة نووية استباقية، في حال قيام حرب قد ينتصر فيها العرب.

وفي حال امتلاك العرب أو إيران للسلاح النووي، فهذا يعني بالنسبة لإسرائيل بطلان الميزات التي تحصل عليها من خلال امتلاكها لهذا السلاح. وذلك لأن "توازن الرعب النووي" سيؤدي إلى نوع من "الردع المتبادل" بين العرب وإسرائيل، وهذا ما ستعتمده إسرائيل في إستراتيجيتها النووية المقبلة.

## المطلب الثاني

### الحرب الإستباقية

تسلم حزب الليكود رئاسة الحكومة في إسرائيل في منتصف حزيران / آب ١٩٧٧ ، وقامت القيادة الإسرائيلية الجديدة تدريجياً بإدخال تغييرات على عقيدتها العسكرية ، من خلال تبنيها لإستراتيجية الحرب الإستباقية ، أو الضربة الوقائية، وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية ، ومفاد المصطلح (الحرب الإستباقية) هو أن إسرائيل لا تسمح بتنامي أي قوة عربية لأنها تهدد أمنها، وهذا المصطلح يعد إحدى ركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية. إضافة إلى أنها تشكل نمطاً من أنماط التعبير عن مصداقية الردع عندما يتحول إلى عقاب ويقترن باتخاذ خطوات عملياتية، فحواها القيام بالهجوم ضد القوة المعادية. وعليه؛ فمن بين الأسس التي تقوم عليها نظرية الردع الإسرائيلية هي المصداقية والتي تعني أن قيمة الردع تكمن في درجة العزم والتصميم الذي يظهره الرادع على تنفيذ التهديد بالعقاب<sup>(١)</sup>.

الضربة الإستباقية، تتضمن عنصر المبادأة بالهجوم والمفاجئة من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية، أي استباق الهجوم المعادي بتوجيه ضربة إلى مفاصل تجمع قوات العدو الحيوية لإجهاض هجوم متوقع من قبله، وبالتالي؛ فهي تجرد العدو من المرونة في اختيار وقت الهجوم ومكانه، وبالمقابل فهي توفر للطرف المبادئ بها، مزايا انتقاء المكان والزمان وأسلوب القتال الذي يناسبه<sup>(٢)</sup>. ولقد أكد العديد من منظري الإستراتيجية الإسرائيلية على أهمية هذا النمط من أنماط العمل الإستراتيجي الميداني ، فالعميد (يسرائيل طال) يذهب إلى ضرورة قيام إسرائيل بهجوم استباقي في حال تمركز (حشود عربية عدائية) على الحدود الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> Schelling ,Thomas G.,(١٩٦٦) . **The Strategy OF Conflict** ,Harvard University press

p.١٨٧

<sup>(٢)</sup> آغا، حسين وآخرون ، (١٩٨٢) . إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسليح، بيروت: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ،ص١٢

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه ، ص١١



أما الجنرال (أهارون بارليف)، فقد أشار بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى "أن خير الدفاع هو الهجوم"، ولا يبتعد (بارليف) عن هذه الأطاريح عندما يقيم نوع من الربط الجدلي بين مفهوم "الأمن" و "العمق الإستراتيجي" و "الضربة الإستباقية" بقوله: "إن العمق الإستراتيجي عامل لا تستطيع معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط، إذ أن من الجدي لنا عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أراضي إسرائيل، بل لا بد من نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو"<sup>(١)</sup>.

ويمكن إضافة صياغة أخرى للحرب الإستباقية (Preemptive War) بحيث تصبح حرباً وقائية (Preventive War)، والفارق الأساسي بينهما هو أن (الاستباق) يفترض تحركاً عربياً فعلياً يفسر كونه عدائي، بينما (الوقاية) تشمل التحرك والنوايا وتستهدف القوى العربية الكامنة ومنع قيام أي وضع أمني (سلبي) بالنسبة لإسرائيل<sup>(٢)</sup>.

لا شك أن هناك العديد من الأمثلة على قيام إسرائيل باستخدام الضربة الوقائية مثل قصف المفاعل النووي العراقي في تموز عام ١٩٨١، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥.

<sup>(١)</sup> إبراهيم، صلاح، (١٩٩٠). إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي: نماذج نظرية، مجلة الفكر الإستراتيجي

العربي، بيروت، ص ٢٥

<sup>(٢)</sup> العابد (١٩٧١)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤

## المطلب الثالث

### الحدود الآمنة

دللت حروب المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل، على صحة الفروض التي تنطلق منها النظرية الأمنية الإسرائيلية والتي تتحدد بتمائل الغايات السياسية مع الأهداف العسكرية، فالقناعات العسكرية حول مضامين (الحدود الآمنة، العمق الإستراتيجي، الردع والضربة الإجهاضية المسبقة) كلها شكلت محور النظرية الأمنية الإسرائيلية والتي تنطلق من أهمية وجود الدولة، وضرورة الحفاظ عليها مادياً وروحياً، ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها.

لذا؛ يعتبر مفهوم الحدود الآمنة أو "التخوم الآمنة" لإسرائيل، مفهوماً متحركاً يتغير بتغير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إسرائيل، ومع ذلك فإن التحديات لهذا المفهوم لم تتغير كثيراً، وقد تحدث الكثير من قادة إسرائيل عن مفهوم الحدود الآمنة وعلى رأس هؤلاء مؤسس دولة إسرائيل (بن غوريون) الذي قال في لقاء جمعه مع الرئيس الفرنسي (ديغول) في مطلع الستينيات، عندما طرح (ديغول) على (بن غوريون) سؤالاً مفاده: أي حدوداً ترى لإسرائيل؟ قال بن غوريون (أحب الدولة بلا حدود، فلو وجدت الحدود لما كان الاستيطان)<sup>(١)</sup>، وهذه الرؤية شكلت محور السياسة الخارجية الإسرائيلية حيال الصراع العربي الإسرائيلي في ذلك الوقت، حيث البحث عن الحدود الملائمة لفترة زمنية محددة دون التقيد بالالتزام بأن هذه الحدود هي حدود نهائية.

الجدير ذكره، أن اختيار اصطلاح "الحدود الآمنة" لم يأت جزافاً، بل اختير بعناية، إذ أن تعبير الحدود الآمنة جاء معبراً عن الفكر الإسرائيلي في مجال الحدود، فهو ينطوي على مرونة كبيرة، لأن مدرك الحدود الآمنة قابلة للتمدد بما يتماشى ومتطلبات الأمن الإسرائيلية، وهذه الأخيرة موضوع نسبي وديناميكي، وعلى هذا؛ فإن موضوع الحدود الآمنة سيكون هو الآخر نسبي وديناميكي، وستكون هناك حاجة دائمة لدفع الحدود صوب الخطر لزيادة العمق الإستراتيجي وللحصول على أمن أكثر فعالية<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> صحيفة الرأي الأردنية، عمان، ١٣/١/١٩٩٤ (مقالة لحاييم هتجنبي، نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية).

<sup>(٢)</sup> رياض، عادل محمود، (١٩٧٧). الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،

بالتالي، عمد الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي إلى تعزيز مفهوم "الحدود الآمنة" كحل لمشكلة العمق الإستراتيجي في إسرائيل ، وقد حدد "أبا إيبان" وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، الدلالة الإستراتيجية لهذا المفهوم بأنها: "حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية"<sup>(١)</sup>. وكذلك حدد "ليفى أشكول" رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، الموقف الإسرائيلي عام ١٩٦٨، على النحو التالي: "لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة"<sup>(٢)</sup> ، وقد استغلت إسرائيل هذا الشعار لتصبح الحدود الآمنة متحركة تنتهي عند آخر مستعمرة إسرائيلية يتم بناؤها.

لذا فإن فكرة الحدود الآمنة كههدف تسعى إسرائيل للحصول عليه في إطار سعيها للحصول على المجال الحيوي، ينطوي على :

١. ارتباط فكرة الحدود الآمنة، بموضوع الأمن القومي، حيث تتحرك الحدود، وفقاً لاتساع رقعة الأرض عن طريق الحرب أو تقليصها عبر التسويات، وكلما كانت رقعة المجال الحيوي أكبر كلما كانت نواة القاعدة الاستيطانية أو ما يسمى "منطقة القلب" بمنأى عن المفاجآت. وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء إسرائيل الأسبق (ليفى أشكول) في آب ١٩٦٧ بقوله : "إن المناطق المحتلة يجب أن تساعدنا لكي نضمن في المستقبل أن حدودنا لن تكون مرة ثانية من النوع الذي يدعو جيراننا للقيام بمهاجمتنا"<sup>(٣)</sup>.

لا زالت إسرائيل تركز إلى نفس المبررات، لاستخدام موضوع "الأمن" و "الحدود الآمنة" لتبرير سياساتها التوسعية والبحث عن المجال الحيوي.

٢. بعد دخول "السلاح النووي" و "الصواريخ الباليستية ذات المديات المتفاوتة"، وبعد أن طالت الصواريخ العراقية وصواريخ منظمة "حزب الله" والصواريخ الفلسطينية محلية الصنع، العمق

(١) صحيفة معاريف، ١٩٦٩/٦/٦

(٢) طال، إسرائيل، (١٩٨٠). أمن إسرائيل في الثمانينيات، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٦٧

(٣) الكيلاني، هيثم، (١٩٦٩). المذهب العسكري، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٣٣٨

الإسرائيلي؛ أدى ذلك إلى تراجع أهمية الأرض في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، فالنظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة، تقول أن الأرض: الضفة الغربية والجولان، لم تعد حاسمة الأهمية في توفير الأمن لإسرائيل، ذلك أن التهديدات الأساسية للأمن الإسرائيلي تتجلى في "الإرهاب" و"أسلحة الدمار الشامل"، الإيرانية على وجه التحديد، ومثل هذه التهديدات لا تحول دونها أراض الضفة والجولان المحتلة، لأن أي مواجهة ستخوضها إسرائيل مستقبلاً سيكون الفضاء رحاها، وأن الصواريخ هي السلاح الرئيسي والحاسم الذي سيستخدم في تلك المعركة"<sup>(١)</sup>.

٣. يتضح مما سبق، أن إسرائيل لا تبحث عن الحدود الآمنة، وإنما عن "التخوم الآمنة" Security Frontiers، فإذا الأولى سياسية وقانونية، فإن الأخيرة ظاهرة طبيعية ثابتة، وإذا ما كان المجال الحيوي الذي تؤطره الحدود يخضع لسيادة الدولة؛ فإن التخوم تخضع لسيادة وتأثير دولة أخرى، وبهذا المعنى، فإن فكرة "التخوم الآمنة" التي تهدف إليها إسرائيل في سياستها التوسعية، هي إما موانع طبيعية قادرة بحكم تفوقها التكنولوجي-العسكري على التحكم فيها، أو مناطق منزوعة السلاح، قادرة على اجتياحها في اللحظة التي تقررها، أو حزام أمني كما هو الحال في جنوب لبنان"<sup>(٢)</sup>.

٤. إن ما يعد "حدوداً آمنة" لتقديرات جيوسراتيجية تقررها القيادة السياسية الإسرائيلية. ولما كان موضوع أمن إسرائيل معرض للتهديدات الدائمة، فإن المفهوم قابل للتوسع والامتداد جغرافياً، وبالتالي يبقى مفهوم الأمن والحدود الآمنة مفهومان غامضان غير محددان وغير منضبطان ومتحركان يتغيران بتغيير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إسرائيل"<sup>(٣)</sup>.

تأسيساً على ما تقدم، فإن سعي إسرائيل للتأكيد الدائم على أهمية "الحدود الآمنة" لا يتعدى البحث عن مشروعية لتوسعها وسيطرتها على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية داخل الأراضي المحتلة؛ باعتبارها جزء من حدودها الآمنة، التي توفر لها ميزات من حيث سهولة الدفاع، وسهولة

<sup>(١)</sup> عريب الرنتاوي، إسرائيل في البيئة الأمنية الإستراتيجية الجديدة، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٩/٩/٢٠٠٥

<sup>(٢)</sup> الخلايلة، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ٥٠

شن العمليات الهجومية..وإلا كيف يمكن تفسير احتفاظ إسرائيل باحتلالها مواقع مثل (هضبة الجولان) السورية، و(مزارع شبعا) اللبنانية ومناطق -تعتبرها إستراتيجية- في الضفة الغربية؟ وكيف يمكن تفسير مضيها قدماً في بناء الجدار العازل\* الذي يبتلع أراضي الضفة الغربية بمصادرة عشرات الآلاف من الدونمات في محاولة لتكريس سيطرتها على هذه الأراضي، بثتى الأساليب والسبل؟

---

\* في شهر نيسان ٢٠٠٢ قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون وبمصادقة وزير دفاعه بن أليعازر بناء جدار أمني يعزل الضفة الغربية عن أراضي عام ١٩٤٨، وقد شرعت الحكومة الإسرائيلية على البدء في بناء الجدار الفاصل في السادس عشر من حزيران من العام ٢٠٠٢.

## المطلب الرابع

### العمق الإستراتيجي

لا شك أن عامل الجغرافيا السياسية، يشكل إحدى العوامل المهمة التي يتأثر بها الأمن الإسرائيلي، لا بل تعتبر من التحديات الرئيسية للنظرية الأمنية الإسرائيلية. فقد تأثر الأمن القومي الإسرائيلي بوضع الدولة الجغرافي، وغياب العمق الإستراتيجي فيها، وشكلت الحدود التي استولت عليها إسرائيل في حروبها؛ مشكلة أمنية حقيقية لواضعي السياسات الأمنية هناك، وذلك بسبب طول شواطئها وحدودها نسبة إلى المساحة الكلية البرية، وعلاوة على طول المساحة، فهي مساحة مسطحة بشكل عام وضيقة، بحيث أن مناطق واسعة من المراكز السكانية والأماكن الصناعية والقدرات العسكرية في متناول أيدي أعداء إسرائيل<sup>(١)</sup>.

وكما تشير المعطيات، فإنه يحتشد حوالي ٨٠-٩٠% من سكان إسرائيل في منطقة تمتد نحو ١٢٠ كلم على طول الشاطئ بين (حيفا) و(أسدود)، وهذا ما يشكل تهديد امني حقيقي لإسرائيل نتيجة العمق الاستراتيجي الضيق الذي يجتمع فيه غالبية السكان في إسرائيل، وما يشكل ذلك من خسائر بشرية فادحة في حال تعرضت إسرائيل لهجمات تطول تلك المنطقة الجغرافية من إسرائيل؛ الأمر الذي يحد كثيراً من قدرتها على المناورة والحركة؛ حيث أن تجنب حرب تقليدية، يصب في صالح كل من العرب وإسرائيل، فإن نتائج الحرب ستكون على الجانب الإسرائيلي أكثر بكثير منها على الجانب العربي؛ وذلك لأسباب عديدة، أهمها: ضيق وضآلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي، والتركيز السكاني الكثيف في منطقة تل أبيب - حيفا - القدس، حيث يوجد معظم الأهداف الحيوية الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>؛ وفي ضوء ذلك، برز تشديد العرب المتزايد للحصول على أسلحة تقليدية بما فيها الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية الحديثة في مختلف أنواعها، بما يشكل تهديداً كبيراً لإسرائيل، وهو ما تعمل إسرائيل على الحيلولة دون حدوثه بأي شكل من الأشكال بما في ذلك استخدام القوة.

(١) رودمان (٢٠٠١ أ)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤؛

(٢) عطايا، أمين محمود، (١٩٩٨). الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ٢٥

الوضع الجغرافي الحساس لإسرائيل؛ دفع مبلوري النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى الاستنتاج والتخطيط على أساس أن إسرائيل لا تستطيع تحمل حرب شاملة على أراضيها؛ باعتبار أن الحرب الشاملة من شأنها أن تهدد وجود الدولة بسبب نقص العمق الجغرافي، ومن هنا بلور مخططو الأمن الإسرائيلي المفهوم الذي يقضي بأن على الذراع البري للجيش الإسرائيلي، أن ينقل المعركة إلى أرض العدو، لا سيما في الحرب الشاملة، فـ "على الجيش الإسرائيلي أن يأخذ زمان المبادرة عند الضرورة إذا ما هوجم، وأن ينقل ساحة المعركة إلى أرض العدو بسرعة..في محاولة لخلق عمق إستراتيجي مصطنع"<sup>(١)</sup>.

تدل متابعة الخطاب الإستراتيجي لدوائر صناعة القرار الإسرائيلية، على أن إسرائيل تولي اهتماماً مركزياً بمسألة (العمق الجغرافي) لها، وبالتالي درج القادة الإسرائيليون في عصر الصواريخ والأسلحة الحديثة بالتشديد على الإنذار المبكر ضمن الحدود أو خارجها، والسعي إلى توفير ضمانات أمنية ذات طبيعة، باستثمار الإمكانات الذاتية أو بالاعتماد على حليف خارجي وهو الولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن أهم ما تستفيد منه إسرائيل دفاعياً عبر علاقاتها بواشنطن، هو نظام الإنذار المبكر وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية، وهذا ما يقود الباحث إلى القول بأن العلاقة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل تعتبر إحدى مقومات وركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية التي ترى بضرورة مؤازرة قوة عظمى يمكنها أن تسارع إلى نجدة إسرائيل في الوقت الذي تصبح فيه هذه المساعدة أمانة<sup>(٢)</sup>. وقد وضع بن غوريون، وإدراكاً منه - أن إسرائيل لن تكون قادرة تماماً على الاكتفاء الذاتي - وضع أحد المبادئ الذي قامت عليه النظرية الأمنية الإسرائيلية وهو أن تحصل إسرائيل بشكل دائم على دعم قوة عظمى واحدة على الأقل. إذ أن دولة صغيرة الحجم كإسرائيل تمتلك مصادر محدودة جداً، لا تريد أن تجد نفسها معزولة عن المجتمع الدولي في حالة الحرب. ورأى بن غوريون أن حماية المصالح الأمنية القومية لإسرائيل تستلزم

<sup>(١)</sup> كوهين، أليوت، (١٩٩٠). سكاكين دبابات وصواريخ: الثورة الأمنية الإسرائيلية، من سلسلة دراسات في أمن

الشرق الأوسط، العدد (٤١)، ص ٢٠

<sup>(٢)</sup> مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧٩). الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، الطبعة الأولى، القاهرة

الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من قوة عظمى كالولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس استوعبت إسرائيل هذا القول إلى الآن.

يتضح للباحث في ختام هذا الفصل، أنه ومنذ نشوئها عام ١٩٤٨ وحتى الآن، ظلت الإستراتيجية الإسرائيلية موضع إجماع داخلي بين كافة القوى الحزبية بمختلف تلاوينها السياسية والأيدلوجية. وخلال نصف قرن، طورت إسرائيل إستراتيجيتها باتجاهات هجومية وأكثر عدوانية. ولم تلغ أي من الركائز الأساسية للأمن، باستثناء إقرارها عام ١٩٩١ بوجود شعب فلسطين، واعترافها بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً له، وقبولها للتفاوض معها مباشرة، وتوقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وما تلاه من اتفاقات لاحقة. وكان التغيير الجوهرى في بعض الركائز التي قام عليها الأمن الإسرائيلي تلك المتصلة بالحدود الآمنة والعمق الإستراتيجي\*، وشكل انسحاب إسرائيل من أراضي احتلتها في حربها عام ١٩٦٧ تغييراً بالمفاهيم الإستراتيجية؛ خاصة المتصلة بمسألة الأرض وأهميتها لأمن إسرائيل، وهذا ما جعل المحللون يرون أن إسرائيل تعيش في لحظة تحول تاريخية وحقيقة في مجال إعادة النظر في عمقها الاستراتيجي العام. وثمة متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وديمغرافية أثرت على الكثير من المفاهيم في النظرية الأمنية الإسرائيلية أوجدت شعوراً متنامياً لدى صنّاع القرار والساسة الإسرائيليين بضرورة الحاجة لإعادة التفكير في بعض المعتقدات الماضية والقديمة ومنها مسألة حدود الدولة والتي بدأت تظهر تقارير إستراتيجية تشير إلى أن ثمة خطط رامية لترسيم هذه الحدود عبرت عنها أروقة خلايا التفكير الاستراتيجي والأمني الإسرائيلي من خلال التأكيد على سياسة الفصل الأحادي الجانب مع الفلسطينيين.

\* على الرغم من زوال التهديد الأساسي لإسرائيل القادم من الشرق، المقصود به (نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين) قد أزيح فربما يتساءل البعض عما إذا كانت متطلبات جوهر الأمن التي تتعلق بالجبهة الشرقية مازالت قائمة. إذ يمكن أن يقال أن التغيير في السلطة في بغداد قد أزال التهديد المباشر وسيقود إلى تغييرات كبيرة في الشرق الأوسط. فإزاحة التهديد العراقي ربما يكون له تأثير إيجابي ليس فقط على الموقف السياسي بل وكذلك على أولويات مهمة قوات الدفاع الإسرائيلية ومستويات قوة الدفاع في المستقبل والتركيبة العسكرية لهذه القوات. ومع ذلك فإن عدم استقرار المنطقة المستمر وإمكانية حدوث تغيير قوى مفاجئ يعنى أنه مازالت هناك مخاطر إقليمية ومن ثم الحاجة الأساسية للعمق الاستراتيجي مازالت تطرح نفسها على الساحة ولم تختف بعد فهي مازالت عنصراً شرعياً لمتطلبات جوهر الأمن الإسرائيلي.



وبقيت الركائز التي تقوم عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية تعتمد بالأساس على مفهوم الردع، من خلال تنمية القدرات العسكرية التي تكفل لها توجيه ضربات وقائية ضد الخصم، وتكبيده خسائر لا يمكن احتمالها بما يضمن تحقيق تفوقها وبالتالي حفاظها على وجودها. إلا أن التطورات الإقليمية والعالمية التي شهدتها البيئة الإستراتيجية لإسرائيل خلال العقد الأخير أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أكثر تهديداً، وعلى الرغم من توقيع إسرائيل اتفاقيات سلام باعتبار أن ذلك يشكل عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن، بالإضافة إلى دوره المحوري في تقليل التهديد العسكري على الجبهة المصرية، والجبهة الشرقية مع الأردن، وكذلك مع الفلسطينيين؛ إلا أن الهواجس الأمنية مازالت تسيطر على المنهج الإسرائيلي في التعامل مع البيئة الإقليمية المباشرة حولها. وكانت هناك مجموعة من العوامل (المهددات) التي جعلت الأمن هو المحدد الأول في السلوك الإسرائيلي في بعض المناسبات، أدت بدورها إلى إعاقة التحرك الإسرائيلي الجاد في عملية السلام. وهذه المهددات سيتم تناولها في الفصل القادم.

## الفصل الثاني

### الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة

أدت البيئة الإستراتيجية الجديدة في العقدين الأخيرين، ونتيجة لما حفلت به من تطورات نوعية لجهة إسرائيل من حيث انهيار الإتحاد السوفيتي، وما تبعه من تغييرات في موازين القوى في المنطقة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للعالم؛ مما كان له انعكاسات إيجابية على إسرائيل، وتوقيع الأخيرة معاهدات التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ ومن ثم اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وحدث حرب الخليج الثانية، وما نتج عنها من احتلال العراق وتحييده من قبل الأمريكيين، إضافة إلى مرابطة عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين فيه؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف (الجبهة الشرقية) بشكل كبير قبالة إسرائيل؛ هذه العوامل؛ أدت إلى دفع خطر اجتماع جيوش عربية لمواجهة إسرائيل إلى مكان خلفي في سلم أولويات التهديدات للأمن القومي الإسرائيلي، وبات هذا الخطر كما يصفه الإسرائيليون، بالخطر النظري البعيد من التحقق<sup>(١)</sup>. إلا أنه في موازاة تراجع هذا الخطر أو هذا التهديد، تقدمت أخطار وتهديدات أخرى توصف إسرائيلياً بأنها أيضاً أخطار وجودية عليها، وتعتبر أكثر تهديداً من تلك التي كانت سائدة من قبل، وتتصل بشكل رئيسي بالأسلحة غير التقليدية وانتشارها في المنطقة - خاصة التطور في منظومة الصواريخ الباليستية- وكذلك البرنامج النووي الإيراني، وسعي إيران لحيازة أسلحة دمار شامل، إضافة إلى (حرب العصابات) كإستراتيجية لدى خصوم وأعداء إسرائيل وهي المفعلة حالياً من قبل منظمة حزب الله اللبناني ومن قبل المقاومة الفلسطينية، ولا شك أن الخطر الديمغرافي يقف في أولوية المهديدات الداخلية لها.

<sup>(١)</sup> أشير إلى ذلك في خلاصة التقدير الإستخباري الإسرائيلي السنوي الذي عرض على أعضاء المجلس الوزاري السياسي - الأمني المصغر في جلسة خاصة بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٤، ونشرت صحيفة معاريف أجزاء من خلاصة التقرير في نفس التاريخ، حيث يشير التقدير إلى أن "التهديد المركزي على أمن إسرائيل أصبح الآن هو التهديد غير التقليدي المتمثل في سباق التسلح في المنطقة، ولا سيما من قبل إيران، إضافة إلى تهديد الإرهاب.

هذه التحديات التي تأثر بها الأمن الإسرائيلي، جعل إسرائيل تعيد صياغة إستراتيجيتها ونظريتها الأمنية لمواجهة هذه التحديات، وظهرت دعوات في إسرائيل تنادي بضرورة تطوير نظرية أمنية تلاءم التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة.

من هذا المنطلق، يتعرض هذا الفصل، لتحليل المهددات التي أصبحت تواجه الأمن الإسرائيلي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، من خلال رصد التحولات الهيكلية على مستوى النظام الدولي وعلى المستوى الإقليمي، فسيناقش المبحث الأول الأمن الإسرائيلي والتهديدات الجديدة من خلال تسليط الضوء على التحولات الإقليمية والدولية التي طرأت على أمن إسرائيل بعد الحرب الباردة، والوقوف على التهديدات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه الأمن الإسرائيلي في المبحثين الثاني والثالث.

## المبحث الأول

### الأمن الإسرائيلي والتهديدات الجديدة

واجهت إسرائيل على مدى تاريخها تحديات جسيمة لأمنها القومي، وعلى الرغم من هذا الظرف، فإنها لم تلجأ أبداً إلى الاستخدام الرسمي لكل عناصر عقيدتها الأمنية. ومع ذلك، فإن رد إسرائيل على هذه التحديات لم يكن من قبيل الصدفة؛ فجملة من المفاهيم الأمنية الأساسية وجهت سلوك الدولة فيما يتعلق بالنزاع ذي الكثافة المنخفضة، والنزاع واسع النطاق، وحرب أسلحة الدمار الشامل، وقد بقيت الصورة العملية لممارسة بعض هذه المفاهيم ثابتة على مدى الزمن على نحو ظاهر للعيان، فيما شهدت مجالات أخرى تطوراً بارزاً، لتأخذ الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة للدولة بعين الاعتبار<sup>(١)</sup>، ومع ذلك؛ فإن الأثر النسبي لهذه التهديدات على عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية قد تغير كثيراً على مدى الزمن. والتميز الأكثر فائدة في هذا الشأن يمكن أن يكون بين فترتي ما قبل وما بعد حرب العام ١٩٧٣<sup>(٢)</sup>، ففي الفترة قبل حرب العام ١٩٧٣، ركزت عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية على نحو سائد على تهديد الحرب واسعة النطاق. وقد أقر مخططو الدفاع الإسرائيليون بأن النزاع بكثافة منخفضة، والذي جاء على شكل المناوشات الحدودية مع الدول العربية والمقاومة الفلسطينية؛ قد شكل تهديداً عضالاً لأمن إسرائيل. وفي فترة ما بعد حرب العام ١٩٧٣ واصل مخططو الدفاع الإسرائيليون النظر إلى الحرب التقليدية بصفقتها التهديد الأساسية على وجود الدولة، واحتفاظ الجيش الإسرائيلي بما لا يقل عن اثنتي عشرة فرقة مدرعة وأربع فرق مؤلفة لهو دليل واضح على هذه الحقيقة، ومع ذلك فإنه منذ حرب العام ١٩٧٣، جرى التعامل مع النزاع بكثافة منخفضة والحرب بأسلحة الدمار الشامل بجدية أكبر بكثير مما كان عليه الأمر في الماضي. فقد ارتفعت مكانة الأول أساساً مع الانتفاضة الفلسطينية في أعوام ١٩٨٧-١٩٩٣ والتي تجددت في عام ٢٠٠٠ وصعود حزب الله في التسعينيات، أما الثاني فرفع مكانته مع انتشار الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين<sup>(٣)</sup>. وهذا ما أكد عليه أيضاً الباحث الإسرائيلي "أمون برزلاي"<sup>(٤)</sup>، حينما قال: "أن إسرائيل تواجه الآن تهديدات وفق

(١) رودمان، دافيد (٢٠٠١ أ)، مرجع سبق ذكره، ص ٢

(٢) بن دور (٢٠٠٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣

(٤) أمون برزلاي، هارتس، ٢٠٠٠/٨/٣١

ثلاث دوائر، هي : الأمن الجاري (مع الفلسطينيين وعلى الحدود) ،الحرب التقليدية مع سوريا ،والحرب مع وراء النطاق المتاخم "إيران".

## أمن إسرائيل والتحويلات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة

لا شك أن جدلاً واسع النطاق شغل العديد من القادة الإسرائيليين حول المنافع التي جنتها إسرائيل من التحويلات الجذرية التي شهدتها التحويلات الإقليمية والدولية، فهناك من يعتقد أن هذه التحويلات، مثل: انهيار الإتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر العربي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم؛ أدت بمجملها إلى تحسين المناخ الأمني لإسرائيل، وأتاحت لها ظروف إستراتيجية مثالية للحفاظ على أمنها ومصالحها الحيوية. وكما أن تراجع القوة العسكرية العراقية وانتهاء حقبة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كإحدى مصادر التهديد الرئيسية لأمن إسرائيل، كان لها عظيم الأثر في تعزيز متطلبات النظرية الأمنية؛ ذلك أنها ساهمت على نحو واضح في إضعاف احتمالات لجوء العرب إلى الخيار العسكري على المستويين القصير والمتوسط. إلا هناك من يشكك بجدوى ومصداقية هذه التحويلات بأبعادها الدولية والإقليمية، وأثرها في تعديل المدركات الأمنية الإسرائيلية. هؤلاء المشككين يركزون في معطياتهم على التداخيات التي أحدثتها حرب الخليج الثانية في بداية تسعينيات القرن الماضي، والتي شكلت زلزالاً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط لما نتج عنها من آثار سياسية وعسكرية وتبعها العديد من الأحداث والتطورات التي جعلت دول المنطقة تعيد النظر في سياساتها الإستراتيجية /الأمنية لا سيما إسرائيل، التي طرأ على إستراتيجيتها الأمنية تطورات وتغيرات بفعل العوامل التالية:

١. انهيار عدد من الركائز التي قامت عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية، فلم يعد العمق الإستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلالها أراض عربية مجاورة كافياً لمنع وصول التهديدات إلى المواقع الحيوية، بعد أن وصلت الصواريخ العراقية إلى المدن والمنشآت الإسرائيلية، وبعد فشل مشروع المنطقة العازلة في جنوب لبنان. كما أن إسرائيل لم تعد قادرة على نقل المعركة إلى أرض العدو؛ بسبب العوائق السياسية والجغرافية والإستراتيجية واللوجستية وذلك لعدم وجود حدود مباشرة مع العراق، إضافة إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان بسبب

ضربات حزب الله؛ مما اضطر إسرائيل تحت الضغط المباشر للمقاومة إلى الانسحاب من دون قيد أو شرط في عام ٢٠٠٠ وهذا أمر لم يحصل في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي منذ نحو نصف قرن، وكان قد وصف المحلل العسكري لصحيفة هآرتس "زئيف شيف" القرار الذي اتخذته حكومة إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بأنه يشكل تغييراً جوهرياً في المفهوم الأمني الإسرائيلي إزاء ما يخص حماية المناطق الشمالية من الدولة<sup>(١)</sup>.

٢. إدراك أهمية التقدم التكنولوجي العسكري في تحقيق التفوق على العدو وحسم المعركة بأقل الخسائر.

٣. ازدياد خطر التهديدات الداخلية للأمن الإسرائيلي من قبل الفلسطينيين بعد قيام سلطة فلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وما شهدته عمليات المقاومة الفلسطينية من تحول نوعي مهم في صراعها مع إسرائيل واستهداف العمق الإستراتيجي لها.

٤. اتفاقيات السلام التي وقعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم بين إسرائيل والأردن، ومن قبل ذلك كله مع أكبر دولة عربية وهي مصر؛ أدى إلى تناقص احتمالات قيام الدول العربية بشن حرب تقليدية ضد إسرائيل بعد أن أصبح السلام خياراً إستراتيجياً عربياً.

٥. ظهور أعداء جدد لإسرائيل مثل (إيران، سوريا)، الإرهاب العالمي، الأصولية الإسلامية، الفصائل الفلسطينية التي تتبنى خيار المقاومة وترفض الاعتراف بها.

وبناء على ذلك، راحت إسرائيل تعيد صياغة نظريتها الأمنية لتتناسب مع هذا الوضع الجديد وأصبحت تركز على الأهداف التالية<sup>(٢)</sup>:

١. المحافظة على تفوقها العسكري على دول الإقليم (العربية والإسلامية).
٢. الاستعداد الدائم لمواجهة الأخطار المحتملة.
٣. المحافظة على زمام المبادرة واعتماد الحرب الوقائية والضربة الإستباقية.
٤. الاحتفاظ بوسائل الردع المختلفة.

(١) زئيف شيف، هآرتس، ٢٠٠٠/٣/٩.

(٢) النعيمي، عبد الجبار، (٢٠٠١). ملامح السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مجلة أفاق إستراتيجية

٥. القدرة التكنولوجية العالية والمتطورة.

٦. حماية أمن إسرائيل الداخلي.

٧. التحالف العسكري مع الدول الصديقة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد دأب المخططون الإستراتيجيون الإسرائيليون، على أن يضعوا في الاعتبار الأول ما يسمى "بالتهديد"، أي مختلف الدول أو ائتلافات الدول العربية التي تشكل الخطر الأعظم على سلامة إسرائيل وبقائها، ومصدر الخطر الأول بالطبع هو مصدر عسكري يهدد بقاء إسرائيل ذاتها ويتلو ذلك مباشرة أشكال عديدة من الأخطار الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الديموغرافية المحتملة<sup>(١)</sup>.

ويعتبر التهديد الإجمالي الذي تواجهه إسرائيل -حسب نظرية الأمن الإسرائيلية- تهديداً متعدد الأبعاد، يشمل الأصدقاء والحلفاء، كما يشمل الدول العربية المجاورة وغير المجاورة والأعداء المحتملين، ففي عالم تتبدل فيه التوازنات -وحيث النظام العالمي ديناميكي بشكل غير عادي- فإن التوازن بين القوى العالمية لا يمكن أن يكون قاعدة ثابتة للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

الفرضية الإسرائيلية الرئيسية كانت -وما تزال- مبينة على أن وجود إسرائيل معرض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها من كل جانب، وهذا يعد خطراً وجودياً؛ لذلك تبني واضعو نظرية الأمن الإسرائيلية فرضيتين أساسيتين الأولى: أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على عنصر أو عناصر خارجية مهما كانت لضمان وجود دولة إسرائيل. والثانية: أن إسرائيل لن تستطيع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالوسائل العسكرية، وهذا ما يؤكد عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين الذي قال " رغم التفوق العسكري، لن تستطيع إسرائيل تحقيق حسم عسكري يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية للتسوية في الشرق الأوسط أو لاتفاقية سلام في أعقاب المفاوضات"<sup>(٢)</sup>.

ما تقدم، يثبت أن ثمة أموراً مهمة بدأت تتغير على الصعيد الأمني الإسرائيلي وذلك منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد أن تكون في المنطقة واقع سياسي وعسكري مختلف عن ذاك

(١) عطايا ( ١٩٩٨ )، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) ليفتا (١٩٩٠)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

الذي كان سائداً من قبل، وقد أصبحت البيئة الإستراتيجية التي تواجه صناع القرار الإسرائيلي أكثر تعقيداً إلى حد بعيد، وبدا الفكر الأمني الإسرائيلي، يشهد في ظل المتغيرات الحادة التي ظهرت على الصعد العالمية والإقليمية وبخاصة على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي، منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، حتى عام ٢٠٠٦، عملية مراجعة شاملة، بغية تحقيق التلاؤم مع تلك المتغيرات وتوظيفها لمصلحة المشروع الصهيوني وزيادة الخلل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي وتعزيز موقف المفاوض الإسرائيلي في عملية التسوية السلمية.

في ظل هذه المتغيرات، يركز الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي على مجموعة من التهديدات (الداخلية والخارجية) التي يمكن أن يتعرض لها الأمن الإسرائيلي بالرغم من أن جملة المتغيرات الحادثة في المنطقة تقلل بصورة عامة، من إمكانات نشوب حرب عربية ضد إسرائيل في المديين القصير والمتوسط؛ إلا أن إسرائيل لا تنفي أن تكون هناك مجموعة من التهديدات الماثلة أمامها سواء كانت تهديدات محتملة أو كامنة أو متصورة.

فالأمن الإسرائيلي ما يزال يواجه درجات متفاوتة وغير واضحة من الغموض والتعقيد حول بعض المعضلات التي تشكل تهديدات حقيقية أكثر تحدياً للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، من تلك التي كانت سائدة من قبل<sup>(١)</sup>. وبالتالي أصبح الحديث حول ضرورة إجراءات تغييرات عملية شاملة في النظرية الأمنية الإسرائيلية يأخذ تعبيراته العملية بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ والاتفاقيات المنفردة مع بعض الأطراف العربية، سواء كان ذلك في المؤسسة العسكرية والمستوى السياسي، ووسائل الإعلام المختلفة باعتبار أن "نظرية الأمن التي خدمت إسرائيل بإخلاص أكثر من جيل كامل، أصبحت بالية وغير معدلة ولا تقدم الردود الكافية على التهديدات الكافية لإسرائيل"<sup>(٢)</sup>.

"إن ما يواجه إسرائيل من تحديات في المرحلة الراهنة، يتحدد في "تهديدين ونصف"، هجوم تقليدي من تحالف عربي بمشاركة الدول المجاورة، ووحدات من بلاد لا تحد إسرائيل، ووجود قنبلة

(١) Joseph Alpher, (١٩٩٤) **Israel Security Concerns in the Peace process**, International Affairs .Vol. Zo . No. (٢) , P.٢٢٩

(٢) متان فيلناني، هآرتس ، ١٩٩٨/٩/٢٧



نووية بأيدي دولة معادية، وهجوم مكثف على الجبهة الخلفية بسلاح كيميائي<sup>(٣)</sup>، فإسرائيل تقف أمام واقع جديد، واقع خطير ومليء بالتهديدات المتنوعة، وعليه؛ فإن على بناء القوة العسكرية أن يعود ليستقر في مركز سلم الأولويات والفعل الوطني. كما أن ثمة عوامل تؤكد هذا التقدير هي: أن الولايات المتحدة تقترب من لحظة الانكسار في العراق، حين ستتخلى عن أهدافها الإستراتيجية ولا تتطلع إلا إلى انسحاب "محترم"، فالتواجد الأمريكي في العراق يشكل مدماكاً هاماً في منع نشوء جبهة شرقية، في كبح جماح سوريا، وفي وجود خيار لعمل عسكري كثيف ضد إيران. وفضلاً عن خسارة عناصر القوة هذه، فإن الانسحاب الأمريكي سيعتبر، إلى جانب الانسحابين الأحادي الجانب لإسرائيل، دليلاً آخر على ضعف الغرب ضد الإرهاب، وسيعطيه ربح إسناد. إضافة إلى أن إيران ماضية في مشروعها النووي دون أن يكون هناك رادع لها سواء من الولايات المتحدة أو الغرب أو إسرائيل. أما العامل الآخر، هو الانطباع الذي نشأ في أعقاب حرب لبنان الثانية (تموز ٢٠٠٦)، ويقضي بأن إسرائيل ضعفت ويمكن الآن الوقوف حيالها في ميدان القتال والخروج بانجاز عسكري وسياسي.

هذا الانطباع، يقلص الموانع في وجه حرب أخرى، فسوريا تتحدث مرة أخرى عن "المقاومة"، وحماس تعمل على استيراد نموذج حزب الله<sup>(١)</sup>. وفي مثل هذا الواقع، (لا يوجد ما يمكن الحديث فيه عن السلام... السلام هو طابق ثان، مبني على أساس الاستقرار الاستراتيجي، وليس بديلاً على غياب التوازن الاستراتيجي، وعليه، فإن علينا أن نركز جهودنا وميزانياتنا على ترميم الجيش الإسرائيلي وتخليصه من عفته في العقد الماضي، والذي انكشف في حرب لبنان الثانية، وعلى الجيش الإسرائيلي أن يبني على أساس التصدي لكامل قوس أنواع التهديدات (العنف الفلسطيني)، والحرب الشاملة الكلاسيكية، و"الإرهاب"<sup>(٢)</sup>. وبموجب ترتيب تبناه "زئيف شيف" (المحلل العسكري في صحيفة هآرتس)، فقد قفز تهديد البرنامج النووي الإيراني إلى المرتبة الأولى،

<sup>(٣)</sup> ألوف بن، صحيفة هآرتس، ٢٧/٧/١٩٩٩

<sup>(١)</sup> رون تيره (ضابط استخبارات إسرائيلي)، خطر وجودي، صحيفة معاريف، ٢٩/١٠/٢٠٠٦

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه.

وتراجع الوزن النسبي لتهديدات الجيوش النظامية للدول المتاخمة لإسرائيل إلى المرتبة الثالثة، وصار تهديد المرتبة الثانية هو حرب العصابات في الدائرة الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

## المبحث الثاني

### المهددات الداخلية

يعاني الأمن الإسرائيلي من تحديات داخلية تشكل تهديداً لأمن المواطن الإسرائيلي، من هذه التحديات (المقاومة الفلسطينية/ الجماعات الفلسطينية المسلحة) ، والخطر الآخر هو ما تسميه إسرائيل بـ "الخلل في التوازن الديموغرافي (أقلية يهودية مقابل أغلبية عربية). فعندما سئل الجنرال موشيه يعالون - ابن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية- فيما إذا كان قلقاً على الدولة من خطر وجودي كان جوابه "انه في العام ١٩٩٨ عندما راجعت القضية الأمنية وجدت ان الخطر الوجودي هو الخطر الفلسطيني ، وهذا لا يعني إنني غير قلق من أن يكون عند إيران سلاح ذري، ولكن الصراع مع الفلسطينيين الذي تكون عناصره الإرهاب والعامل الديمغرافي، إضافة إلى شكوكنا حول الطريق الصحيح الذي يجب أن نسلكه، سيخلق حالة تؤدي إلى عدم وجود دولة يهودية هنا"<sup>(١)</sup>. ولا شك أن مثل هذه التصريحات ستبقى ذات أهمية كبيرة ولها تأثير كبير على الإسرائيليين لأنها صدرت عن مسؤول كان في قلب المؤسسة العسكرية بل والسياسية أيضاً.

### أولاً: المقاومة الفلسطينية

شكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة عنصراً مهماً وأساسياً في إدارة الصراع مع إسرائيل، لتغدو هذه العمليات رقماً صعباً في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي؛ نتيجة إدخالها عناصر جديدة

<sup>(٣)</sup> زئيف شيف، انقلاب في تعريف التهديدات، هآرتس، ١٩٩٩/٥/٥

<sup>(١)</sup> هادي ، جعفر، (٢٠٠٥) . مستقبل إسرائيل والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ، مقابلة لرئيس أركان الجيش

السابق الجنرال موشيه يعالون ،مجلة النور، لندن، العدد (١٧١) ،ص ٧٥

عليها؛ ذلك أن تلك العمليات بينت عدم فاعلية المعالجات العسكرية لها، و برهنت على عدم جدوى الحل العسكري الإسرائيلي لحفظ أمن دولة إسرائيل<sup>(١)</sup>.

وقد شكلت الأساليب الجديدة التي أدخلتها فصائل المقاومة الفلسطينية في إستراتيجية قتالها ضد إسرائيل، هاجساً لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. و غدت تجربة المقاومة الفلسطينية ودورها في معادلة الصراع مع إسرائيل، والإنجازات التي حققتها، ظاهرة تحظى باهتمام خبراء الأمن والإستراتيجيين هناك، خاصة إبان اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر، أيلول ٢٠٠٠، وذلك في إثر قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أريئيل شارون) بزيارة حرم المسجد الأقصى، و تحولت الانتفاضة إلى مواجهات مسلحة بين عناصر المقاومة الفلسطينية ورجال الشرطة من جهة، وبين القوات الإسرائيلية من جهة أخرى، ووجد حينها الإسرائيليون أنفسهم أمام وضع جديد، يختلف كلياً عن ذاك الوضع الذي ساد إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) والتي شكلت الحجارة السلاح الأساسي للفلسطينيين، في حين كانت الأسلحة النارية قليلة ومحدودة الانتشار في صفوف المقاومة الفلسطينية، بينما جاءت المواجهات بين المقاومين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى بشكل مختلف من حيث الأسلوب، وكان واضحاً منذ انفجار انتفاضة الأقصى، أنها ليست انتفاضة مدنية - شعبية تقليدية على غرار الانتفاضة الأولى، فقد كانت الانتفاضة منذ بدايتها ذات طابع مسلح، وطغى شكل المقاومة المسلحة مع الوقت على مجمل تفاعلاتها، إذ بدأ الفلسطينيون مهاجمة المستعمرات الإسرائيلية ومواقع الجيش الإسرائيلي، مسجلين عمليات "توعية"، و استطاعوا اقتحام مواقع حصينة أو مستعمرات محمية جداً، وتكبد الإسرائيليون خسائر كبيرة<sup>(٢)</sup>.

وتبعاً لأحد التحليلات السياسية، فقد كانت المشكلة أن هذا التحول لم يكن خياراً استراتيجياً مدروساً ومتقفاً عليه، كما لم يكن خياراً سهلاً بالنظر لتكلفته المرتفعة بالنسبة للفلسطينيين، بل شكل مفاجأة لبعض الأطراف الفلسطينية ذاتها، والتي كانت حساباتها قد استقرت على أنه تم التخلي تماماً عن وسائل الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف، لصالح طريق المفاوضات المدعوم بأشكال أقل

<sup>(٢)</sup> تماري، سليم وريما حمادي، (٢٠٠١). انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد

<sup>(١)</sup> James, Bennet, **In the conflict, Narrowing Ratio of Dead pressure Sharon**, The New

حدة من المقاومة، لاسيما المقاومة المدنية. فقد تبلورت عدة عوامل دفعت في هذا الاتجاه من جانب الفلسطينيين، أهمها، ما اتضح من أن نتائج العملية السلمية لم تصل إلى المستوى الذي كان الفلسطينيون يطمحون إليه، في ظل مشاكل التطبيق من جانب إسرائيل، لذا تصور تيار داخل تنظيم حركة (فتح) أن مستوى من المقاومة العنيفة المحكومة يمكن أن يطرح مسألة الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ بقوة، خاصة تلك العمليات الموجهة ضد المستوطنين، لكن ثمة اعتبارات أخرى دفعت أيضا في هذا الاتجاه، منها:

- أن عسكرة الانتفاضة، عبر العمليات الفدائية (القنابل البشرية/الأحزمة الناسفة) وإطلاق الرصاص، كانت تمثل السلاح الوحيد المؤثر المتاح للفلسطينيين في ظل اختلال موازين القوى مع القوات الإسرائيلية التي استخدمت مقاتلات إف - ١٦ والأسلحة الحديثة الموجهة والصواريخ فائقة الدقة ودبابات (الميركافا) في العديد من الحالات.
  - أن معظم الأجنحة العسكرية الفلسطينية، قد تعاملت معها على أنها رد حتمي على السياسة الإسرائيلية واستهداف المدنيين من جانب القوات الإسرائيلية، وكذلك كرد انتقامي إزاء الاغتيال الإسرائيلي المتكرر والمنهجي لقيادات تلك التنظيمات.
  - إن الواقع على الأرض لم يكن يتيح للفلسطينيين استخداماً فعالاً لوسائل الانتفاضة الأولى، في ظل انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن، ورداً-فيما بعد- على عمليات اقتحام المستوطنين والقوات الإسرائيلية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- حاول الفلسطينيون ، من أجل الرد على الهجوم الإسرائيلي الذي أخذت مروحياته، ودباباته، وطائراته من نوع إف-١٦ والمروحيات من نوع أباتشي، وزوارقه البحرية، تقصف المدن والقرى ومراكز الأمن الفلسطينية؛ أن يدخلوا معادلة شبيهة بمعادلة صواريخ (الكاتيوشا) التي استخدمها حزب الله في الجنوب اللبناني، فصنعوا صواريخ عرفت باسم (القسام)، كما قاموا بعمليات تفجيرية\* داخل العمق الإسرائيلي موقعين خسائر كبيرة .

\* تبنت حركتي المقاومة الإسلامية حماس و الجهاد الإسلامي في فلسطين أكثر العمليات التفجيرية داخل العمق

الإسرائيلي، وقد أتفق أغلب علماء المسلمين على شرعيتها باعتبارها أسلوباً للمقاومة ضد الاحتلال و أن جميع

حسب دراسة صادرة عن مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب جاء فيها: " ليس هناك شك بأن الانتفاضة، وعمليات (الإرهاب) القاسية خلقت وأنتجت بين صفوف الكثيرين من الجمهور الإسرائيلي شعوراً بأن العمليات ومعها كل الأنشطة والفعاليات المساندة، هي بمثابة تهديد شخصي ومباشر لكل واحد من سكان الدولة، وبالإمكان الحصول على شواهد مهمة تثبت ذلك بواسطة المعطيات، والمعلومات التي توفرت لأغراض البحث الذي أجراه واستكماله البروفيسور (آفي بليخ) والبروفيسور (زهافة سلومون)، والدكتور (مارك جلكوفيف) في نهاية عام ٢٠٠٤، والذي بموجبه يزعم ١١,٢% من الجمهور الإسرائيلي أنهم أصبحوا مكشوفين بل ومعرضين مباشرة للعمليات التفجيرية، سواء تلك التي تستخدم الجسد أو إطلاق الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع مثل صاروخ القسام"<sup>(١)</sup>.

فمن الناحية الأمنية، زعزت هذه الانتفاضة نظرية وثوابت الأمن الإسرائيلي، من نواح عديدة؛ إذ أدت إلى أشغال الجيش الإسرائيلي -الذي يعتبر من أقوى الجيوش تسليحاً وعتاداً وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية- بملاحقة الأطفال والفتيان من (رماة الحجارة)، وحراسة مفارق الطرق والمستوطنات المتناثرة في الأراضي المحتلة<sup>(٢)</sup>. كما أنها زعزت أمن المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية، بحيث بات هؤلاء عبئاً أمنياً وسياسياً على دولة إسرائيل. ووصلت مفاعيل الانتفاضة والمقاومة إلى عمق الدولة الإسرائيلية من خلال العمليات التي جاءت على شكل (قنابل بشرية تفجيرية). لقد "تمكن الفلسطينيون من التغيير إلى الأسوأ، من ناحية إسرائيل، لنسبة القتلى، ففي

المحتلين يعاملون كجنود محاربين. إلا أنه أثير جدل عميق حول استعمال هذا الأسلوب وظهرت وجهات نظر مختلفة حول شرعية هذا العمليات و تسميتها، فهناك من يسميها بعمليات انتحارية، بينما آخرين يطلقون عليها عمليات استشهادية، وتتخذ دول ومنها إسرائيل تسمية عمليات (إرهابية) والمصطلح الأخير يختلف معه الباحث ويرتأي استخدام مصطلح (العمليات التفجيرية، أو قنابل بشرية) كخط وسط لاستخدام هذا المصطلح الجدلي. بحيث لا يذهب إلى أقصى اليسار ولا إلى أقصى اليمين.

<sup>(١)</sup> هذا البحث الذي تم تنفيذه في مجلس الأمن القومي لإسرائيل في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، بمبادرة وإشراف الدكتور رؤوفين جل، نائب رئيس مجلس الأمن القومي السابق، مركز يافا (جافي) للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥.

<sup>(٢)</sup> كيالي، ماجد، (٢٠٠١). مفاعيل الانتفاضة على الأمن الإسرائيلي، انظر:

<http://www.mafhoum.com/press2/09P4.htm>

بداية الانتفاضة كانت نسبة القتلى هي ١ (من الإسرائيليين) إلى ١٠ (من الفلسطينيين). فالنسبة هي اليوم من ١ إلى ٤ ، وهذا سيء من ناحية إسرائيل والتي تمتلك قوة عسكرية أقوى بكثير من الفلسطينيين<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة لوضع الجنود الإسرائيليين، فهو ليس أحسن حالا من المستوطنين، إذ رصدت صحيفة "يديعوت أحرنوت" تدمير جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي والهبوط الحاد في معنوياتهم. وقال أحد الجنود ويدعى (نير نحشون) الذي خدم مدة شهر في غزة: إن قطاع غزة تحول فجأة إلى جنوب لبنان، وإن درجة الخطر على الحياة كانت عالية جداً، ومنسوب الخوف بين الجنود كان عالياً. وروى الجندي المذكور: "أن وحدته عملت على حراسة أمن مستوطنة في "غوش قطيف" كانت تسكن فيها عائلة واحدة وأم مطلقة، مشيراً إلى أن الأم المطلقة خرجت مع خروج أفراد الوحدة من هناك، الأمر الذي أثار تساؤلات بين الجنود "لماذا يجلبوننا للدفاع عن أمن عائلة ونصف"<sup>(١)</sup>.

عبرت قيادة الجيش الإسرائيلي عن خشيتها من أن يتحول جنود الاحتياط إلى نقطة ضعف الجيش الإسرائيلي، ويؤثرون على مستوى المعنويات، بينما نقلت صحيفة "يديعوت" عن مصادر عسكرية أن عشرات جنود الاحتياط يرفضون الخدمة في الأراضي الفلسطينية. وأوضحت صحيفة هآرتس "أنه تتزايد في قيادة الجيش المخاوف من وقوع أزمة خطيرة في جهاز القوات الاحتياطية على خلفية الشعور بالإحباط الشديد لدى الجنود"<sup>(٢)</sup>.

فقد اعترف "زئيف شيف" في مقال له في صحيفة هآرتس بالقول: "مع أنه ليس للفلسطينيين جيش حقيقي إلا أنهم من ناحية إسرائيل يمسون بالمفتاح للتغيير الاستراتيجي الإقليمي سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً، ثمة أهمية إستراتيجية للاتفاق مع الفلسطينيين والتطلع إلى إنهاء النزاع معهم تتبع من هذه الحقيقة أيضاً"<sup>(٣)</sup>.

<sup>(٣)</sup> زئيف شيف ، هآرتس ، ٦/٨/٢٠٠١

<sup>(١)</sup> يديعوت أحرنوت، إسرائيل، ٤/٢/٢٠٠٢

<sup>(٢)</sup> هآرتس، ٤/٦/٢٠٠٢

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

لعل من أبرز الأسباب التي أكسبتها الوضع الحالي، يكمن في استخدام المقاومة الفلسطينية أساليب جديدة في الصراع لم تكن معهودة من قبل، وقد عرضت تلك الأساليب نظرية الأمن الإسرائيلي للخطر، ويأتي على قامة تلك الأساليب (العمليات الفدائية) داخل العمق الإسرائيلي، من خلال تفجير الجسد، وجاءت هذه العمليات للرد على السياسة الأمنية الإسرائيلية بقتل المدنيين الفلسطينيين واغتيال قادة تلك التنظيمات التي راحت تتبنى تلك العمليات.

وبحسب شهادة رئيس قسم العمليات بالجيش الإسرائيلي الجنرال "إيلي أميتاي" أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست اعتبر (العمليات الانتحارية) أكثر وسيلة تودي بحياة الإسرائيليين من حيث العدد مقارنة بعمليات المقاومة الفلسطينية الأخرى، وحسب الإحصاءات الإسرائيلية، فإن (العمليات الانتحارية) تشكل ٦% من مجمل العمليات الفدائية، ومن أصل ٦٣٠ قتيلاً إسرائيلياً سقطوا منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية فإن ٤٥٥ (٧٥%) قتلوا من جراء (العمليات الانتحارية)، كما أن ٨٤% من الجرحى الإسرائيليين أصيبوا في تلك العمليات<sup>(١)</sup>.

لا شك أن ما زاد الأمور تعقيداً في وجه الإسرائيليين، ومؤسستهم الأمنية، هو أن المقاومة الفلسطينية، وبعد كل الضربات الموجعة التي وجهت لها، تمكنت من تطوير قدراتها العسكرية النوعية والانتقال إلى أهداف إسرائيلية جديدة لم يعتقد -في يوم من الأيام- أنها ستكون هدفاً سهلاً للقوى الفلسطينية، ومن هذه القدرات، امتلاك فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة صواريخ محلية الصنع، تمكنت من خلالها بتشكيل تهديد حقيقي للإسرائيليين و إلحاق الضرر بالمجال الحيوي الإسرائيلي وتهديد هذا المجال بهجمات مؤثرة.

من جهتها، ترى إسرائيل نفسها عرضة لخطر الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع، وباتت هذه الصواريخ؛ تمثل أحد أهم وأخطر الوسائل العسكرية التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. فإضافة إلى كونها تعد أسلوباً جديداً في إستراتيجية المقاومة الفلسطينية إلى جانب العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، فإن البعد النوعي والإستراتيجي التي تمثله هذه

<sup>(١)</sup> داود، سليمان داود، (٢٠٠٦). المقاومة الفلسطينية تخطي الصعاب وخلق واقع جديد، موقع الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٤٣٤C٩F٤٢-٣E٠A-٤٠٠٠-٩٣D٥-،

٠B٣٧٧E٤٥٧A٢B.htm

الصواريخ؛ جعلها تشكل تهديداً بالغاً وتحدياً للألة العسكرية الإسرائيلية، وأدخلت في الوقت ذاته عناصر جديدة على المعادلة الأمنية الإسرائيلية ذلك أنها بينت عدم فعالية المعالجات العسكرية لإطلاقها.

إذ ثمة إستراتيجية جديدة تريد فصائل المقاومة إتباعها في صراعها مع إسرائيل، وهي تطوير هذه الصواريخ التي أخذت أسماء مثل قسام -١، قسام-٢، البيطار، وقبس ١ وقبس ٢... الخ، وبالتالي الانتقال من إستراتيجية العمليات التفجيرية داخل العمق الإسرائيلي إلى الاعتماد بشكل أكبر على إطلاق هذه الصواريخ؛ إلا أن عدم كفاءة الأخيرة، أبقت العمليات الفدائية القائمة على تفجير الجسد تعتلي قائمة أساليب العمليات الموجهة بفاعلية تجاه إسرائيل، خاصة لدى حركة الجهاد الإسلامي التي طورت صواريخ مثل قبس ١ وقبس ٢ بمديات تصل إلى ١٢ و ١٣ كلم، والتي استلهمت من تجربة حزب الله الكثير من الدروس والعبر خاصة في المواجهة العسكرية الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله والذي أمطر الأخير بصواريخ الكاتيوشا قرى ومدن شمال إسرائيل وكانت هذه الصواريخ ذو تأثير على حسم نتيجة المعركة لصالح حزب الله.

كان لصواريخ القسام ذات التكلفة المنخفضة وسهولة التجميع ، أثراً كبيراً في إدارة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ غيرت من قواعد اللعبة وشكلت منعطفاً مهماً على صعيد تهديد أمن الإسرائيليين من جنود ومستوطنين، وأوقعت قتلى وجرحى في صفوفهم، ناهيك عن عدد أكبر من الإصابات النفسية. وذلك بعد التطور الذي أدخلته المقاومة على هذه الصواريخ ، "قصواريخ القسام التي أطلقت في سنة ٢٠٠٦ من قطاع غزة على مستوطنة "سديروت" كانت تحتوي على كرات حديدية، ونظراً للدقة المتزايدة لهذه الصواريخ، فقد تقرر وقف النشر في وسائل الإعلام عن أماكن سقوطها ، وذلك على ضوء التطور الذي طرأ في القدرة على التحكم بمسار الصاروخ<sup>(١)</sup>.

(١) افتتاحية صحيفة يديعوت احرنوت، ١٠/١١/٢٠٠٦



"بالرغم من أن استمرار إطلاق هذه الصواريخ، لم يتسبب حتى الآن بخسائر عالية في الأرواح؛ إلا أن له تأثيراً كبيراً من الناحية النفسية على المواطنين المحليين، كما أن له انعكاساته المباشرة والهامة على الرأي العام في كافة أنحاء البلاد"<sup>(٢)</sup>.

المعطيات المتوفرة عن تهديد صواريخ القسام لأمن إسرائيل، تدل على أن هذه الصواريخ وضعت الحكومة الإسرائيلية في مأزق كبير، بعدما هددت سكان مستوطنة "سديروت" الإسرائيلية - والتي كانت هدفاً مستمراً لمرمى صواريخ القسام- بهجر مدينتهم ما لم يتوقف إطلاق هذه الصواريخ على رؤوسهم. ويرجع نجاح هذه الوسيلة إلى سهولة نشر الصواريخ وإطلاقها في ثوان معدودة، قبل أن تصل المعلومات للقوات الإسرائيلية لاستهداف مواقع إطلاقها، علماً بأن آثار صواريخ القسام أخذت أبعادها الميدانية في مستوطنة "سديروت" الإسرائيلية المحاذية لقطاع غزة من خلال: الدخول الدوري للملاجئ، تعطيل الدراسة في جميع المدارس والمؤسسات التعليمية، خلو المارة من الشوارع، إرسال الأطباء النفسيين لمعالجة سكان المستوطنة من حالات الهلع والصدمة التي يعانونها، جراء سقوط الصواريخ، وتحذيرهم من أن استمرار قصف الصواريخ من شأنه أن يسفر عن إصابة عدد من المستوطنين بحالة من الجنون، حيث يعيشون حالة من الانهيار العصبي والخوف الشديد على حياتهم، في ظل استمرار قصفهم، ووقوع قتلى وجرحى في صفوفهم، بصواريخ القسام.

ومنذ تطبيق إسرائيل لخطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥، سقط في الأراضي الإسرائيلية ١٢٠١ من أصل أكثر من ١٥٠٠ صاروخ قسام أطلقها فلسطينيون باتجاه مراكز سكنية إسرائيلية مجاورة لقطاع غزة (حتى يوم ٢٠٠٦، ١١، ١٥). وتشمل هذه الصواريخ على أسلحة مطورة بعيدة المدى قادرة على إصابة مدينة أشكلون الإسرائيلية الواقعة على بعد يتجاوز ١٣ كيلومتراً (٨ أميال) عن الحدود مع قطاع غزة. وقُتل جراء تلك الصواريخ سبعة إسرائيليون وعامل أجنبي وفلسطينيان. كما أصيب أكثر من مائة شخص بجروح"<sup>(١)</sup>.

<sup>(٢)</sup> سيبوني، غابريال، (٢٠٠٧). الأوجه العملياتية لمحاربة إطلاق صواريخ القسام، مجلة آفاق إستراتيجية - العدد

<sup>(١)</sup> موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (التواصل)، تهديد صواريخ القسام، انظر:

في هذا السياق، هناك من يرى أنه بصرف النظر عن عدم جدوى الصواريخ والقذائف التي تطلق من غزة على جنوب إسرائيل على صعيد إيقاع خسائر بشرية، فإنها استطاعت أن تشكل تهديداً ما، يمكن أن يتحول إلى تهديد استراتيجي إذا حصل الفلسطينيون على صواريخ ابعده مدى وأكثر تطوراً. ولكن هذا لا يعطي صك غفران لإطلاق الصواريخ، فهي بحاجة إلى نقاش وطني، وإلى قرار وطني، ولكنه يظهر أن إطلاق الصواريخ ليس أمراً سخيلاً أو دون فوائد، ولكن الذي لا شك فيه أن أضراره أكثر من فوائده بكثير إذا استمر على هذا المنوال. فنسبة الخسائر الفلسطينية إلى الإسرائيلية بعد إطلاق الصواريخ لم تعد كما كانت قبلها ٤:١ في السنوات الأولى للانتفاضة الثانية، بل أصبحت ٥٠:١ أو أكثر، وهذا أمر يستحق التوقف عنده" (١).

بناء عليه، فإن ظاهرة إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا الفعل من قبل الأوساط الفلسطينية والعربية والغربية، وبقدر ما شككت هذه الظاهرة "إزعاجاً" لسكان البلدات والمدن الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة؛ فإن الآلة الإعلامية الإسرائيلية استطاعت توظيف إطلاق هذه الصواريخ لتجني من ورائها مكاسب سياسية وأخرى أمنية واعتبرتها ذريعة للقصف والإجتياحات والاعتقالات والتصفيات والاعتقالات التي نفذتها في قطاع غزة .

لا شك أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لم تغفل ومنذ لحظة إطلاق صاروخ القسام على "سدירות" قبل خمس سنين؛ المخاطر المتنامية لمثل هذه الصواريخ، التي بدأت فعلاً تثير هواجس أمنية مقلقة لصناع القرار في تل أبيب، باعتبارها تمثل خطراً جديداً على مفهوم الأمن الإسرائيلي. ويتساءل الباحث: ماذا لو استطاعت المقاومة الفلسطينية المسلحة بتطوير قدرات هذه الصواريخ أبعد من المدى الحالي لتصيب أهداف إستراتيجية بالعمق الإسرائيلي، ويتم التحكم بها عن بعد؟ لا شك أنها ستعمل تغييراً في معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسيصبح عندها العمق الجغرافي الإسرائيلي وهن الانكشاف أمام تهديد صواريخ المقاومة المستقبلية.

<http://www.altawasul.net/MFAAR/anti+terrorism/general+information/kassam+rockets+continue+to+fall+inspite+of+cease+fire+٢٦١٢٢٠٠٦.htm>

(١) هاني المصري (كاتب ومحلل سياسي فلسطيني) : إخراج غزة من دائرة الصراع، صحيفة الأيام

الفلسطينية، ٧/١١/٢٠٠٦

في إطار تطور عمليات المقاومة في العام الثاني للانتفاضة، تمكنت المقاومة الفلسطينية من التقدم إلى الأمام بخطى واسعة في مواجهة الجيش الإسرائيلي، فقد تمكن الفدائيون الفلسطينيون من توجيه ضربة قوية إلى الآلة العسكرية الإسرائيلية بعد تمكنهم من تفجير عدد من دبابات الميركافا التي يصفها جيش الاحتلال بأنها "الأم التي لا تقهر".

ويعد تدمير دبابة "الميركافا" من أكثر عمليات المقاومة تأثيراً في الجيش الإسرائيلي بعد أن تأكد لجيش الاحتلال الإسرائيلي أن أول عملية تدمير للميركافا (وقعت في فبراير/ شباط ٢٠٠٢) لم يكن حدثاً استثنائياً؛ إذ تبعت عملية التدمير تلك، ثلاث عمليات أخرى؛ الأمر الذي يؤكد أن قيادات المقاومة طورت كثيراً من أساليب قتالها خصوصاً النوعي عن طريق دراسة نقاط الضعف والقوة وضرب العدو في أضعف نقاطه وأقواها في آن.

كما استفادت المقاومة الفلسطينية من أسلوب حزب الله اللبناني باعتمادها على الحرب النفسية فعمدت إلى تصوير عمليات تفجير دبابات "الميركافا"، وقوافل الجيش الإسرائيلي وقصف المستعمرات، وهو ما أعاد إلى أذهان هيئة الأركان العسكرية الإسرائيلية أسلوب الحزب في هجماته ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأثرها النفسي السيئ في جنود الاحتلال والجمهور الإسرائيلي<sup>(١)</sup>.

خلاصة القول؛ أنه ومهما يكن الجدل الدائر حول فاعلية العمليات التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية في صراعها مع الآلة العسكرية الإسرائيلية، وعلى الرغم من الانتقادات والتحديات التي توجه لتلك العمليات بأشكالها المتنوعة، على أنها تُخسر القضية الفلسطينية التعاطف الدولي معها وتدفع جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى توسيع عدوانه على الشعب الفلسطيني والتكثيف به؛ إلا أن تلك العمليات استطاعت أن تؤثر على الرأي العام الإسرائيلي و أن تهدد الأمن الداخلي، وتخلق في الوقت نفسه حالة من توازن الفاعلية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بحيث امتلك الشعب الفلسطيني وللمرة الأولى القدرة على التأثير في العمق الإسرائيلي بما يوازي قدرة إسرائيل على التأثير في الشعب الفلسطيني. إضافة إلى أن معظم خطط ومشاريع إسرائيل للحيلولة دون وقوع هذه العمليات، إضافة إلى فشل أجهزة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من ضبط عبور "القنابل البشرية

(١) داود، مصدر سبق ذكره.

الموقوتة" قبل أن تتفجر داخل العمق الإسرائيلي، رغم وجود جدار الفصل، ومئات الحواجز الإسرائيلية.

## ثانياً: الخطر الديمغرافي

"الكابوس السكاني"؛ "إسرائيل تخسر السباق السكاني"؛ "أكثر الأسلحة قوة"؛ "المشكلة الديموغرافية العربية"؛ "إسرائيل تواجه مشكلة وجودية"؛ "الأطفال هم أكثر الأسلحة قوة"؛ "هل ستغدو إسرائيل دولة عربية"؛ "ساعة الولادات تدق"؛ "الفلسطينيون هم الأغلبية عما قريب"؛ "أكثر الأسلحة قوة: معدلات الولادات العربية الحالية"<sup>(١)</sup>.

هذه بعض العناوين المستقاة من الصحافة الإسرائيلية، والتي تظهر أن الرهان الديموغرافي لم يفقد طابعه الخاص في إسرائيل لغاية الآن، لا بل أن التخوف من هذا (المهدد) يسير بوتيرة عالية في الوقت الراهن، ولا زال الهاجس الديمغرافي يسيطر على تفكير القادة وصناع القرار الإسرائيليين الذين يعملون ما في وسعهم من أجل تجاوزها، وإيجاد حل لها بمختلف الوسائل. وتتناول العديد من الدراسات والأبحاث التي تجري في إسرائيل ما تسميه "المشكلة الديموغرافية" التي تعتبر أحد أهم معايير الحكم على نجاح الحركة الصهيونية أو فشلها في تحقيق أهدافها، كما وتعتبر ركيزة أساسية من ركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية.

من هنا، فإن تشديد دوائر البحث الإسرائيلية المهمة على متابعة الواقع الديمغرافي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، أي تلك التي يطلق عليها أراضي ٤٨ والضفة الغربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧؛ يعتبر بمثابة مؤشر على منعة الدولة الإسرائيلية وممانعة مجتمعا في مواجهة الأخطار والمشروعات التي تحيق بمشروعها ومشروعيتها. وقد بات السؤال الذي يشغل أذهان ساسة إسرائيل وقادتها يتمحور حول التهديدات الداخلية لإسرائيل، وعلى رأسها التهديد الديمغرافي كمشكلة حقيقية تقض مضاجعها يوماً بعد يوم؟

لا بد من التذكير هنا، بأن الحركات الصهيونية بذلت قصارى جهدها منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وما قبل ذلك، لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وديارهم، وارتكبت في سبيل ذلك المجازر والمذابح، وعملت على طرد أكثر من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من أراضيهم، بالتالي؛ فإن سياسة "الترانسفير" أو "التهجير"؛ تشكل عموداً رئيسياً من أعمدة الفكر الصهيوني، فدعاة الترانسفير بكافة أشكاله، السكان بلا الأرض، أو السكان والأرض أو الترحيل الطوعي أو القسري، يجتهدون في

<sup>(١)</sup> كرجاج، يوسف، (٢٠٠٥). الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد

وضع الحلول "العملية والتفصيلية"، لكل المنظرين وصناع القرار الإسرائيلي الذين يحملون بدولة يهودية نظيفة من العرب، وكل من يتحدث عن دولة يهودية يحلم بالخلاص من المليون عربي الذين بقوا في وطنهم، ولذلك فإن "سوفير" ومثله "رحبعام زئيفي"، وقبلهما "بن غوريون" و"جنرالاته" "يسرائيل غليلي"، "يغال ألون"، "اسحق رابين"، "موشي ديان"، "يوسف عوفاديا"، الذين نفذوا الترانسفير وخططوا له، هؤلاء يقفون في صلب الإجماع الصهيوني حتى الآن، ويحققون حلم الصهيونية الأول بشأن إقامة الدولة اليهودية الخالصة<sup>(١)</sup>.

إذا، المشكلة الديمغرافية، هي الأزمة الداخلية الأكبر التي تواجه إسرائيل، حيث التكاثر عند الفلسطينيين يفوق كثيراً التكاثر الطبيعي لدى اليهود، هذا يعني أن المستقبل يزيد من تقاومها، وقد يكون هذا ما دفع الصحافي الإسرائيلي (أمفون دنكنر) لأن يكتب علناً "صحيح لدينا مشاكل عاجلة جسيمة، صحيح أننا نواجه تهديدات تكتيكية إستراتيجية يومية، صحيح أن العبوات الناسفة تنفجر في مدننا والصواريخ مواجهة إلينا، لكن القنبلة الموقوتة الديموغرافية هي التهديد الاستراتيجي العظيم والحقيقي على اللحم الصهيوني"<sup>(٢)</sup>.

لقد قامت إسرائيل بإتباع عدة خطط لتقليص عدد الفلسطينيين كان آخرها ما شرع به زعيم حزب الليكود المعارض "بنيامين نتنياهو" من خلال حملة إعلامية لإقناع الجمهور الإسرائيلي بدوره الرئيس في خفض نسبة الولادات في أوساط (فلسطيني ٤٨)؛ على اعتبار أن ذلك خطوة يتطلبها "النضال من أجل الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة". وفي المقابلات التي منحها لقنوات التلفزة الإسرائيلية في نهاية أيلول ٢٠٠٦، قال "نتنياهو هو": أنه عندما تبوأ وزير المالية في حكومة أرئيل شارون، في الفترة الممتدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تعتمد تقليص مخصصات الضمان الاجتماعي التي تمنحها الدولة للأطفال والعائلات كثيرة الأولاد من أجل إقناع العائلات في أوساط فلسطيني ٤٨ بتقليص الإنجاب"<sup>(٣)</sup>.

(١) خالد محمود، اليميني المتطرف "أرييه إداد" والترانسفير، صحيفة الغد الأردنية، العدد (٨٦٠)، ١٨ كانون الثاني

<http://www.alghad.jo/?news=١٤٧٧٠٢،٢٠٠٦>

(٢) صحيفة معاريف، ١٠/٤/٢٠٠١.

(٣) خالد محمود، اليميني المتطرف "أرييه إداد" والترانسفير، صحيفة الغد الأردنية، مصدر سبق ذكره.

كذلك ولمواجهة الخطر الديمغرافي ، عملت إسرائيل على اتباع الخطط التالية:

- تشجيع الهجرة إلى إسرائيل بشتى الطرق والوسائل والإغراءات ومحاولة تقليص الهجرة المعاكسة والقضاء عليها، إذ أن هناك حوالي مليون يهودي "إسرائيلي"-أي من يحملون الجنسية الإسرائيلية-يقيمون في الخارج.
- محاولة فصل العرب داخل دولة إسرائيل عن اليهود. ولذلك فقد كان القرار الإسرائيلي بالتخلي عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥ ، وسيتخلون عن المناطق السكنية المكتظة في الضفة الغربية ضمن خطة الانفصال أحادية الجانب، وبذلك يتخلصون من حوالي ٢,٥ مليون عربي، وفي حالة الحل النهائي، فإن إسرائيل مستعدة لتبادل أراضٍ مع السلطة الفلسطينية بحيث تبقى التجمعات السكنية الكبيرة في مناطق الضفة مقابل تسليم منطقة المثلث للسلطة الفلسطينية أي التخلص من حوالي نصف مليون عربي يقيمون داخل إسرائيل.
- ثمة اتجاهات صهيونية متطرفة، تتبنى أطروحة "الترانسفير" التي لا تتوقف عند تصعيب العيش على الفلسطينيين، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لإجبارهم، طوعاً أو غصبا، على الرحيل منها، وإنما هي تصل إلى درجة حرض إسرائيل على طرد مواطنيها من الفلسطينيين من أراضيهم في مناطق ٤٨. والمشكلة أن دعوات "الترانسفير" باتت تلقى قبولا من قبل سياسيين وأكاديميين، غير محسوبين على الاتجاهات المتطرفة، بدعوى الحديث عن ترانسفير طوعي، ويجيب عوزي أرداد، رئيس مؤتمر هرتسليا (كان مستشارا سياسيا لنتنياهو)، عن الاقتراح المتعلق بنقل عرب إسرائيل محاذين للخط الأخضر إلى السيادة الفلسطينية، بالقول: "في دولة ديمقراطية، الأغلبية حرة في ترسيم حدود الدولة، وكما أن الأغلبية حرة في أن تقرر انسحاباً من مناطق معينة في يهودا والسامرة (الضفة)، فإنها حرة في أن تقرر التنازل عن السيادة على مجموعات سكانية عربية. لهذا، إذا تم تنفيذ الأمر بوسائل ديمقراطية مقبولة.. عبر تعويض الجماهير قيد الحديث، فلا أرى غضاضة في ذلك"<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> هآرتس ٢/٣/٢٠٠١

▪ عمدت إسرائيل إلى سن تشريعات تصعب على الفلسطينيين، الحصول على جنسيتها، متذرة بدواع أمنية، ناجمة عن مشاركة بعض الفلسطينيين، من مواطنيها بعمليات فدائية، مباشرة أو مداورة.

كما باتت تضع قيوداً على منح الهوية الإسرائيلية، بدعوى لمّ الشمل، بحجة أن هذين الأمرين ساهما في تطبيق "حق العودة" من بوابة خلفية، وأن عدد الفلسطينيين الذين استفادوا من ذلك يناهز على ربع مليون، منهم حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني، هاجروا إلى إسرائيل، منذ عام ١٩٩٣، بواسطة لمّ شمل العائلات، وهو ما يشكل، من وجهة النظر الصهيونية، خطراً أمنياً وديمغرافياً، على إسرائيل، ويهدد طابعها كدولة يهودية؛ دون الأخذ بعين الاعتبار للجوانب الأخلاقية والقانونية ولحقوق مواطنيها من العرب. وحتى أن هناك أوساط محسوبة على الوسط الإسرائيلي، تبرر هذه الإجراءات العنصرية، لدرء ما يسمى الخطر الديمغرافي الزاحف. وهذا "شلومو غازيت" رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق يطالب بفرض نظام الطوارئ لمواجهة "وضعية الاحتضار" التي تواجهها إسرائيل، بسبب التغيرات في "الميزان الديمغرافي" والتي تهدد بأن يصبح اليهود أقلية فيها<sup>(١)</sup>.

الخطر القادم على إسرائيل ينبع من الخلل في التوازن الديمغرافي، الذي سيؤدي في المستقبل إلى غالبية عربية سواء كان ذلك على مستوى دولة إسرائيل، الذين سيطالبون بدولة كل مواطنيها، أو على مستوى الأراضي المحتلة. ولذلك يتوجب إعادة تعريف المصالح الإسرائيلية ببناء الدولة اليهودية والديمقراطية، وما يتم على أرض الواقع من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف. ولذلك يجب تقسيم الأرض ليس مقابل السلام المنشود مع العرب وإنما بسبب أن إسرائيل في حال عدم قيامها بذلك لن تكون هناك دولة يهودية وستكون حكومة الدولة الإسرائيلية في المستقبل حكومة الأقلية اليهودية التي تحكم الأغلبية العربية وذلك ما

(١) يدعوت أرنوت، ٢٨/٣/٢٠٠١



اثبت التاريخ عدم واقعيته. لذلك لا مفر من تقسيم الأرض بين الشعبين، حتى لو كان ذلك من جانب واحد<sup>(١)</sup>.

آخر الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، تشير إلى أن عدد مواطني إسرائيل بلغ نهاية عام ٢٠٠٥م، نحو ستة ملايين و(٩٨٨) ألفاً، بينهم خمسة ملايين و(٣٩٠) ألف يهودي، أي نحو (٧٦%) من السكان. وقد أشار مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، أن هناك هبوطاً متواصلاً وبطيئاً في عدد اليهود من سكان الدولة. وحسب آخر إحصائية صادرة عن المكتب، فإن اليهود يمثلون حالياً ٧٦% من مجموع السكان، مقابل ٧٦,٢% في العام ٢٠٠٥م، وفي المقابل ازداد المسلمون من ١٦,١% إلى ١٦,٣% من عدد السكان. ويتوقع المكتب أن يشكل فلسطينيو ٤٨ ما نسبته ٣٠% من مجموع السكان بحلول العام ٢٠٢٥م<sup>(٢)</sup>.

أمام هذا الوضع، تبدو إسرائيل أمام مأزق جدي ومهدد حقيقي، خصوصاً أن الأمر يسير بشكل طبيعي من الصعب أن ينجح التدخل لمحاولة تغييره أو تقليل أخطاره هذا ما جعل الحديث يأخذ طابعاً (هستيرياً) عن الأزمة الديموغرافية القادمة. فإسرائيل تدرك تماماً ألا حل لها، للحفاظ على أكثريتها اليهودية، وعلى طابعها اليهودي، إلا الانفصال عن الفلسطينيين. والمفارقة، أن الانفصال يعني اعترافاً بحقوقهم، كما يعني ترسيماً لحدودها، الجغرافية والسياسية، وهنا مكن إشكالية إسرائيل في عملية التسوية. ولكن "شلومو غازيت"<sup>\*</sup> يحسم الأمر بقوله: "الخطر الديمغرافي هو الأشد ضراوة، بين الأخطار التي تواجهها إسرائيل في الوقت الراهن. وإذا لم نهتم بهذه القضية، ونتخذ الإجراءات المطلوبة، فإنه خلال جيل واحد أو جيلين على أكثر تقدير، ستكف إسرائيل عن كونها دولة يهودية "نقية"<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> آرييه ناتور، (٢٠٠٢). أرض إسرائيل الكاملة.. إيمان وسياسة، النشرة المركزية، العدد (٢) ، موقع حركة

التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، k٨ - [www.fateh.net/public/newsletter/2002/310102/6.htm](http://www.fateh.net/public/newsletter/2002/310102/6.htm)

<sup>(٢)</sup> خالد محمود، اليميني المتطرف "آرييه إداد" والترانسفير، مصدر سبق ذكره

<sup>\*</sup> رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، وباحث كبير في معهد جافي للدراسات الاستراتيجية (تل أبيب) <sup>(٣)</sup> الكيالي، ماجد (٢٠٠٤ ب). إسرائيل وسياسة توازن المصالح، موقع إسلام أونلاين،

k٤١ - [www.islamonline.net/Arabic/In\\_Depth/Palestine/articles/2004\\_11/article01.shtml](http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_11/article01.shtml)

ولمواجهة التهديدات الداخلية لإسرائيل والمتمثلة (بالخطر الديمغرافي وعمليات المقاومة الفلسطينية) اتبعت إسرائيل السياسة الأحادية (سياسة الفصل الأحادي) لتصبح حجر رحي في الإستراتيجية الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية. فإسرائيل مقبلة خلال السنوات الثلاث القادمة أي لغاية ٢٠٠٩ على اتخاذ سلسلة من الخطوات النوعية على المستوى الأمني، من خلال المضي في بناء المنظومة الأمنية الفعّالة للتعامل مع "التهديدات المعرفة للأمن الوطني الإسرائيلي"، وأهمها: "المقاومة الفلسطينية" و "الإرهاب" والخطر الديمغرافي"، وفي هذا السياق يلعب جدار الفصل العنصري دوراً مركزياً في هذه المنظومة<sup>(١)</sup>. من هنا، ولد جدار الفصل العنصري الذي شرع ببنائه في الضفة الغربية في حزيران عام ٢٠٠٢، والذي يعد أحد أشكال السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بحجة الأمن.

وبسبب "القنبلة الديمغرافية" و (العنف الفلسطيني) المتمثل بعمليات المقاومة الفلسطينية؛ تأسست فكرة الجدار العازل والحل الأحادي، التي توفر إيجابيات متميزة لإسرائيل، فالحل الأحادي سيمكن إسرائيل من وضع حد للجماعات التي تسعى للقيام بعمليات تفجيرية داخل عمقها، وأن فرصة هذه الجماعات ستقل كثيراً بعد الانسحاب والجدار العازل، وستكون فرصة إسرائيل للرد القاسي باستخدام سلاح الجو كبيرة، وعلى صعيد "الخطر الديمغرافي" فإن هذه السياسة، ستقلل من خطورة "القنبلة الديمغرافية"، وبالتالي فإن ضم قطاع غزة سيجعل عدد الفلسطينيين مستقبلاً يفوق الإسرائيليين، ما يهدد هوية الدولة اليهودية، وأخيراً فإن الحل الأحادي وضمان الجانب الأمني يدفع إسرائيل إلى الاهتمام والتركيز على الشأن الاقتصادي والاجتماعي الداخلي".<sup>(٢)</sup>

فثمة قناعة عامة في إسرائيل تفيد، بأن السياسة الأحادية هي الإستراتيجية الوحيدة التي ستسلكها حكومات إسرائيل القادمة بصرف النظر عن سيشكلها أو يرأسها ويشارك بها، وتتأتى هذه السياسة لغايات تتعلق بأمن إسرائيل الوطني وحساباتها الديمغرافية، من دون أن تنتظر أو تشترط في

<sup>(١)</sup> الرنتاوي، عريب، مدير مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، (٢٠٠٦)، "اتصال شخصي".

<sup>(٢)</sup> روبن، باري (٢٠٠٦). إستراتيجية إسرائيل الجديدة، مجلة الشؤون الشرق الأوسط للشؤون الدولية

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\_mutabaat-01-03.htm - ٢٣٣k

المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيقاً جدياً مع الجانب الآخر، من دون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه<sup>(١)</sup>.

وحول مستقبل السياسة الأحادية التي تتبعها إسرائيل، فإنه ومع استمرار حالة التفكك في معسكر العمل واليسار، وأنصار السلام هناك، وبوجود غالبية مستقرة من الإسرائيليين ترغب في الانفصال عن الفلسطينيين ولا تثق بهم في الوقت نفسه، وفي ظل تقشي مظاهر ضعف السلطة وفوضى السياسة والأمن في فلسطين، وبغياب "العامل العربي" وغيوبته، وبوجود إدارة جمهورية لا تعرف غير الولاء المطلق لإسرائيل، فإن فرص نجاح هذه الإستراتيجية الجديدة تتعاضد يوماً بعد يوم، ما لم تحدث المعجزة وتتحقق الانعطاف في مجرى الأوضاع الفلسطينية والعربية<sup>(٢)</sup>.

(١) الرنتاوي ، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

## المبحث الثالث المهددات الخارجية

### أولاً: البرنامج النووي الإيراني

تحولت عملية التصدي والحيلولة دون وصول إيران إلى قدرة نووية، وتحديدًا منذ عام ٢٠٠٣، إلى شغلٍ شاغلٍ لصانعي القرار الإسرائيلي، كما أصبحت مدار بحثٍ وتدقيقٍ تجريه مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية في إسرائيل. إذ ترى إسرائيل في البرنامج النووي الإيراني خطراً شديداً على أمنها، وتروّج إلى أنه برنامج عسكري يهدف إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما سوف يؤدي إلى هجرة الإسرائيليين إلى خارج البلاد، ويحرم إسرائيل من حرية العمل والقدرة على المناورة، ويفسد مخططاتها المعدّة سلفاً.

يمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق (سيلفان شالوم) في افتتاح المؤتمر السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل<sup>(١)</sup>."

وفي تطور لاحق، حدّر رئيس الوزراء الإسرائيلي (أيهود أولمرت)، مما اعتبره "تجاوز الخطوط"، مؤكداً أن فرصة امتلاك إيران سلاحاً نووياً أمر لا يمكن احتماله، وأضاف (أولمرت): "أمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطيرة جداً، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"، وقال:

(١) ستينجرج، جيرالد، (٢٠٠٦). هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ رؤية إسرائيلية،

إعداد: سمير زكي البسيوني، مختارات إيرانية، العدد (٦٦)، ص ٢٩.

"لا يجوز تجاهل أمر إيران حينما يقف قادتها علناً ليقولوا إنه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكدون سعيهم لتعزيز قدراتهم النووية في الوقت ذاته"<sup>(٢)</sup>.

وبحسب وجهة نظر نائب رئيس مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، والنائب السابق لرئيس قسم البحث في شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، العقيد إفرام كام\*، "إن التهديد الإيراني، حتى الآن، مقيدٌ بمجالين: تورط في الإرهاب ضد إسرائيل، وتحديدًا من خلال حزب الله الذي تسلحه وتموله وتدرّبه وتوجّهه؛ حيث المنظومة الصاروخية الكبيرة التي بنتها إيران لحزب الله في لبنان هي بالنسبة لها (إيران) سلاح إيراني رادع قبالة إسرائيل. وفي السنوات الأخيرة، زادت إيران تورطها في الإرهاب الفلسطيني، وتحديدًا من خلال تقديم المساعدة العسكرية والمالية لمنظمتي الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)"<sup>(١)</sup>.

أما المجال الثاني، فيتعلق بالصواريخ الإيرانية، ففي حوزة إيران أخيراً صاروخ "باليستي" عملياتي من طراز (شهاب ٣) يغطي مداه كل الأراضي الإسرائيلية. إلا أن التهديد المركزي المائل في الأفق، يتحقق إذا ما امتلكت إيران السلاح النووي. وهو تهديد كان مورد خلاف على مدى سنوات، لكن في السنوات الثلاث الأخيرة، تقلص الخلاف في هذا المجال، إذ تكشف الكثير من المعلومات عن البرنامج النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠٣، وهي لا تترك مجالاً للشك في نيات إيران وسعيها إلى تطوير سلاح نووي"<sup>(٢)</sup>.

حدة التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل حول برنامج إيران النووي، ألقى بظلاله على أهم وثيقة أمنية تصدر في إسرائيل، وهي تلك التي تصدر عن مؤتمر هرتسليا لعام ٢٠٠٦ والتي جاء

<sup>(٢)</sup> أولمرت يحذر إيران من تجاوز الخطوط"، صحيفة الأهرام، العدد (٤٣٦٦٣)، ٢٣/٦/٢٠٠٦م

\* من الباحثين الإسرائيليين الأكثر اهتماماً بالتهديد النووي الإيراني لإسرائيل، وقد ألف كتاباً عام ٢٠٠٤ صدر عن المركز بعنوان "إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية" لقي رواجاً كبيراً، ولا يزال، كما كانت له أبحاث ومقالات عديدة في مجلات وصحف إسرائيلية وغربية متعددة، إضافة إلى إلقائه محاضرات في إسرائيل وخارجها، وكلها تناولت "الخطر النووي الإيراني" وسبل مواجهته.

<sup>(١)</sup> راجع البحث المنشور في نشرة "تقدير إستراتيجي" بعنوان "المحيط الإستراتيجي لإسرائيل"، إصدار مركز جافي

للدراستات الإستراتيجية، (٢٠٠٥). جامعة تل أبيب، المجلد ١٠، العدد (٨)، ص ٧٣

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، ص ٧٤

فيها (أنه على مستوى السياسة الإقليمية يبدو أن إسرائيل لا ترى في أي من جيرانها مخاطر وجودية حقيقية بل و بالعكس فإن إسرائيل تقدر أنها في أحسن مستويات الأمن الوجودي منذ عام ١٩٤٨، إلا أن أهم المخاطر التي ستظهر في المرحلة المقبلة هي الذرة العسكرية الإيرانية ، فلم يسبق لإسرائيل أن واجهت تهديد قوة إقليمية تمتلك التكنولوجيا النووية و تدعم منظمات و قوى مقاومة تبعد مسافة صفر عن حدود "إسرائيل" مثل حماس و حزب الله مما سيشكل مظلة نرية لهذه القوى. وهذا يستدعي من إسرائيل العمل بغطاء دولي للقضاء على القوى المحيطة بها و التي تتشارك بأجندة الممانعة للمشروع الأميركي في المنطقة). كما أن مؤتمر هرتسليا لعام ٢٠٠٧ قد أكد على هذه النقطة وهي أن أكبر تهديد يقف الآن أمام إسرائيل هو (البرنامج النووي الإيراني)<sup>(١)</sup>.

لا شك أن إسرائيل تنظر إلى إيران على أنها تشكل تهديداً وخطراً وجودياً عليها، هذه الرؤية تتأتى من "القراءة الإسرائيلية" لمكانة إيران، وموقعها ولطبيعة التكوين الفكري السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تصاعد الموقف الإسرائيلي العدائي تجاه إيران مع تنامي القوة العسكرية للأخيرة، وقد ترسخ هذا الموقف في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، إذ يحدد رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الإسرائيلي (موشيه يعلون) معنى الخطر الإيراني على إسرائيل، فيرى "أن امتلاك دولة معادية للسلاح النووي سيكون له ثلاثة آثار: الاستخدام ضد إسرائيل؛ استخدام السلاح الكيميائي والبيولوجي دون خوف وتحت المظلة النووية سنتجراً دولة معادية على العمل في محالات إضافية تقليدية... و قطعاً يجب بذل كل الجهود لكي لا تحصل أي دولة معادية على قدرة نووية"<sup>(٢)</sup>.

يرى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، (أهارون زئيفي فركش) "...أننا قريبون من وصول إيران إلى قدرة ذاتية خلال فترة تراوح ما بين ستة إلى ثمانية أشهر، ومن اللحظة التي تتوافر فيها القدرة الذاتية، فإن عملية إنتاج قنبلة نووية ستستغرق سنتين إلى سنتين ونصف".\*

(١) وثيقة مؤتمر هرتسليا، (٢٠٠٦). حول محاور وثيقة "مؤتمر هرتسليا السادس"، موقع عرب ،

www.arabs٤٨.com/display.x?cid=١٩&sid=١٦٥&id=٣٧٨١٩ - ٤٦k

(٢) مقابلة مع رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون، صحيفة معاريف ٢٨/٨/٢٠٠٢

\* ورد كلام (فركش) في مقابلة أجراها معه التلفزيون الإسرائيلي القناة العاشرة، جرى بثها بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣ خلال النشرة الإخبارية الرئيسية.

حسب تقرير المعهد الإسرائيلي لدراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب لعام ٢٠٠٦ يتضح فيه، أن البرنامج النووي الإيراني يحتل المرتبة الأولى في قائمة التهديدات الخارجية التي تواجه إسرائيل وجاء فيه أن إيران تسعى إلى الهيمنة الإقليمية، والتجلي البارز لتطلعها هذا هو سعيها الدؤوب لامتلاك قدرة نووية عسكرية. ورغم القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي، فإن "معهد دراسات الأمن القومي" يشكك في إمكانية أن يتم تطبيق عقوبات فعّالة ضد إيران. وفي ظل عدم وجود توجه نحو القيام بعملية عسكرية فإن حيازة إيران لسلاح نووي أضحت مسألة وقت فقط، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عامل الزمن هو في مصلحة طهران<sup>(١)</sup>.

بموجب ترتيب تبناه "زئيف شيف"، فقد قفز التهديد القادم من إيران إلى المرتبة الأولى، وتراجع الوزن النسبي لتهديدات الجيوش النظامية للدولة المتاخمة لإسرائيل إلى المرتبة الثالثة<sup>(٢)</sup>.

من بين الاعتبارات التي تدفع الإسرائيليين إلى منح إيران المكانة الأولى في سلم التهديدات، نهجها الإسلامي الراديكالي الذي يدعو إلى إزالة إسرائيل عن الوجود، والتعاضد العسكري الذي بلغته ممثلاً بذراع جوية مع قدرة هجومية المدى لقاذفات حربية من نوع "سوخري" يمكن تزويدها بالوقود جواً، وذراع بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج وقدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائية، وذراع إستراتيجية لصواريخ أرض أرض بعيدة المدى ويمكن لها أن تضرب بها عمق إسرائيل، وكذلك العمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي<sup>(٣)</sup>؛ من هنا يتوقف صنّاع القرار في إسرائيل عن إبداء القلق من البرنامج النووي الإيراني. ويحرص هؤلاء على زيادة وتيرة التعبير عن قلقهم، بزعم أن هناك مؤشرات على أن امتلاك إيران سلاح نووي أصبح مسألة وقت؛ لهذا يشغل التخلص من التهديد الإيراني حيزاً مركزياً في التفكير الأمني الإسرائيلي، ونتيجة ذلك يدور جدل في إسرائيل على كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني على الدولة العبرية"، والتي ترى بأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون موجّهاً ضدّ إسرائيل. هذه المخاوف تدفع

(١) أحمد مطر، في زمن آخر كنا لعبة في يد الكبار، صحيفة الحياة اللندنية، ١٥/١/٢٠٠٧.

(٢) زئيف شيف، "انقلاب في تعريف التهديدات"، هآرتس ٥/٥/١٩٩٩.

(٣) افرام سنيه، بمسؤولية إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠، يديعوت أحرنوت، ١٩٩٦.

الإسرائيليين لتوحيد الموقف بشكل قاطع حول ضرورة ووجوب العمل على منع إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية تمكنها من امتلاك سلاح نووي، مع ما لديها من قدرة صاروخية على إيصال هذا السلاح إلى إسرائيل، وتكثر تصريحات المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين، إضافة إلى الأبحاث الصادرة عن المراكز البحثية ذات الاختصاص، وتحليلات المعلقين الأمنيين والعسكريين في الصحف الإسرائيلية حول ضرورة مواجهة الخطر الإيراني الذي يكاد يكون داهماً... إلا أن توصيف الخطر وتحديد وجوب مواجهته شيء، وبلورة خطط عملية ناجعة تكفل الوصول إلى النتيجة المرجوة شيء آخر تماماً؛ خاصة في ظل الظروف والإمكانيات المحيطة بإسرائيل وإيران معاً.

### • الخيارات المطروحة أمام إسرائيل لمواجهة الخطر الإيراني:

في رصد وتتبع المعالجة (أو المعالجات) الإسرائيلية المطروحة لمواجهة الخطر النووي الإيراني، وتتبع المذاهب المختلفة فيما يتعلق الأساليب التي تحمل بنتيجتها النجاعة لمنع إيران من امتلاك القدرات النووية، تلاحظ أصوات يمكن تأطيرها في إطارين اثنين: الأول، يتعلق بالضربة العسكرية الكفيلة بإنهاء المسعى النووي الإيراني أو تأخيرها، والثاني يتعلق بتفعيل الضغوط غير العسكرية لدفع إيران للتخلي والتراجع عن مساعيها من تلقاء نفسها نتيجة هذه الضغوط.

١. الضربة العسكرية : في إطار الضربة العسكرية الإسرائيلية للمنشآت والمواقع النووية الإيرانية، هناك أصوات متصلة بالقرار الإسرائيلي يصدر عنها ما يفيد حضور الحسم العسكري للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني؛ إلا أنه يجري ربط هذه الدعوات في سياق وصول الضغط الدولي على إيران إلى نقطة الفشل. وفي إطار سيناريو الضربة العسكرية نفسها، يمكن ملاحظة أصوات إسرائيلية تنطق بلسان الإسرائيليين عامة، تتمنى بل وترغب بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وعلى الرغم من عدم وجود مباشرة في الطرح لدى هؤلاء؛ إلا أن مثل هذه الإشارات تكثر خصوصاً لدى الحديث عن المصاعب الميدانية التي تعترض إسرائيل في حال وصلت إيران إلى نقطة حاسمة بعد فشل الجهود الدبلوماسية المفعلة في وجهها حالياً. وكعينة على ذلك نورد ما قاله المعلق العسكري للقناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي (ألون بن دافيد) : "هل تستطيع إسرائيل إحباط سعي إيران للحصول على قنبلة نووية؟ من غير الواضح أصلاً ما إذا كانت تستطيع، وأيضاً من غير الواضح ما إذا كانت تريد، لأن معنى



ذلك مواجهة مع هذه الدولة الكبيرة، مواجهة ستؤلمنا نحن أيضاً. لذلك يأملون هنا أن يظهر في اللحظة الأخيرة بطل أمريكي أو غيره، ويأتي معه بنهاية جميلة للفيلم"<sup>(١)</sup>.

٢. الأسلوب الدبلوماسي: الأسلوب الذي تفيد المؤشرات بأنه المعتمد إسرائيلياً حتى الآن، ويقوم على تراجع إسرائيل إلى الخلف، ومساندة الضغوط الدولية والأمل بأن تنكبح إيران بنتيجتها وتوقف برنامجها النووي. وفي نفس الوقت تعمل إسرائيل على جملة من المطالب التي تساهم في مواصلة الضغط وتصعيب الموقف الإيراني، ويمكن أن نشير إلى جملة منها :

- إظهار المشكلة النووية والصاروخية الإيرانية كمشكلة لمجموعة واسعة من الدول بهدف إشراك دول عربية وآسيوية وأوروبية ووضعهم في الجهة المقابلة لإيران وإلى جانب إسرائيل كمتضررين ومهددين<sup>(١)</sup>. بدءاً من الدول العربية خاصة دول الخليج وانتهاء بدول أوروبية.
- استغلال جملة من التقارير الإعلامية الأجنبية التي تتحدث عن أن إسرائيل ستحضر لتفعيل الخيار العسكري على شاكلة ضرب المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، في إطار الضغط والحرب النفسية على إيران<sup>(٢)</sup>؛ لحثها على وقف برنامجها النووي من جهة ولحث الضاغطين على مواصلة تسريع وتشديد ضغوطهم عليها.
- العمل على الإيضاح لإيران بشكل مباشر أو من خلال الجهد الدولي الذي ترعاه الولايات المتحدة ودول أوروبية بأن الثمن الذي سيجب من إيران نتيجة التحول النووي هو أكبر من الجدوى التي يمكن أن تنشأ عنه، وأن المساحة الدولية مستعدة

<sup>(١)</sup> ورد تعليق المعلق خلال بث مقابلة أجرتها القناة حول الموضوع مع رئيس الإستخبارات العسكرية (أهارون

زئيفي فركش)، ٢٠٠٤/٩/٣

<sup>(١)</sup> رؤوبين بدهستور، وسائل نووية متعددة، هآرتس ٢٠٠٤/٩/٢٣

<sup>(٢)</sup> ألوف بن، "قرار إسرائيلي بإبراز التهديد الإيراني على المساحة الدولية"، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٤/٧/٢٧، ويرى

(بن): " أن التسريبات عن ضربة للمنشآت النووية الإيرانية يمكن أن تكون مثابة حرب نفسية، حضرت للتميح للأوروبيين والإيرانيين، انه إذا لم ينجحوا بحل هذه المشكلة بالطرق السياسية فقد يتخذ "قبضاي المنطقة قراراً باستخدام العنف"

للسير بعيداً في فرض العقوبات ولن ترفعها حتى تكف إيران عن سعيها النووي، "وإذا ما سد أغلاق الطريق السياسي، فستدفع الولايات المتحدة وإسرائيل إلى استخدام القوة كي تشوشاً وتعرقلا السباق الإيراني نحو السلاح النووي"<sup>(٣)</sup>.

▪ التركيز على أن نجاح إيران في امتلاك القدرة النووية يعني توجه المنطقة نحو سباق تسلح نووي، ويرشح الإسرائيليون كل من تركيا والسعودية ومصر،<sup>(١)</sup>.

خلاصة القول، أن إيران تتشبث ببرنامجها النووي، وترفض التنازل عما وصفته بمنجزات علمية في هذا الملف، عامدة إلى إثارة الشكوك فيه من خلال السرية المفروضة على بعض أبحاثه والغموض المكتنف لبعض الأسئلة الحائرة التي لا تجد إجابة مرضية من قبل المؤسسة الإيرانية السياسية، التي ما فتئت تذكر وتعلن سلمية البرنامج، وأنه لا مجال للريب فيه أو الشك، بينما إسرائيل وضعت هذا الملف قرب أنفها ونصب عينيها، وترى فيه تهديداً مباشراً على وجودها وأمنها؛ ومن هنا عملت إسرائيل بكل السبل، ووظفت تحالفاتها الإقليمية والدولية لعزل إيران ومحاصرتها من أجل ردعها عن المضي في برنامجها النووي. وفي الوقت الذي يستشف أن إسرائيل تعمل على تفعيل الخيار الدبلوماسي للتعامل مع برنامج إيران النووي إلا أنه من الصعب القول إن إسرائيل لن تقدم مستقبلاً على خطوات عسكرية وخصوصاً في حال وصلت فيه المساعي الدبلوماسية الدولية لإيقاف المشروع النووي الإيراني إلى طريق مسدود، وتؤكد لها أن لا نية لدى الولايات المتحدة للقيام بضربة عسكرية ناجعة للجم الطموحات النووية الإيرانية.

<sup>(٣)</sup> افتتاحية صحيفة هآرتس، كيف يعالج النووي الإيراني، ٢٠٠٤/٩/١٤

<sup>(١)</sup> بدهستور (٢٠٠٤ أ)، مصدر سبق ذكره. وورد كلام مماثل لرئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق (أهارون زئيفي فركش) في هذا المعنى، إذ اعتبر "أن عدم لجم إيران سيجر إلى دومينو نووي ودفع دول أخرى في المنطقة إلى التطوير النووي" معاريف، ٢٠٠٤/٩/١٣

## ثانياً: التطور في تكنولوجيا الصواريخ البالستية

تشكل الصواريخ البالستية تهديداً آخر للأمن الإسرائيلي، إذ تمتلك بعض دول الشرق الأوسط عدداً منها، مثل: إيران، سوريا، العراق (سابقاً)، المملكة العربية السعودية، اليمن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، بالإضافة إلى باكستان<sup>(١)</sup>.

وترى إسرائيل نفسها عرضة لخطر الصواريخ البالستية من قبل ما يسمى دول الطوق الثاني، التي لا تملك حدوداً جغرافية معها، وبالتحديد إيران وليبيا. كما تعتبر إسرائيل نفسها مهددة صاروخياً من سوريا، لكنها لا تعتبر نفسها مهددة بصورة جدية من قبل بعض دول عربية أخرى تملك صواريخ بالستية مثل مصر أو السعودية واليمن أو الإمارات؛ وذلك إما لبعدها المسافة، بحيث لا تستطيع هذه الصواريخ إصابة العمق الإسرائيلي، وإما لأسباب جيو-سياسية مرتبطة بعملية السلام.

من المعروف، أن إسرائيل من البلدان القلائل في العصر الحديث التي تعرضت إلى هجوم بصواريخ موجهة، وهي صواريخ (سكود) العراقية في أثناء حرب الخليج الثانية، ورغم أن صواريخ (سكود) لم تحدث إلا خسائر بشرية طفيفة إلا أن تأثيرها كان شديداً على نظرية الأمن الإسرائيلي ورسخ في أذهان الجمهور الإسرائيلي قلقاً رئيسياً وخطراً من المرجح أن يتزايد<sup>(٢)</sup>.

فوصول الصواريخ إلى العمق الإسرائيلي كان ولا يزال له تأثير جوهري في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، إذ استطاعت الصواريخ البالستية فرض معادلات جديدة على الصراع العربي الإسرائيلي بحيث لم يعق للعمق الجغرافي دور كبير، وكما هو معروف كانت إسرائيل تسعى تقليدياً لنقل الحرب إلى أرض العدو بأسرع ما يمكن، معتمدة على تفوقها الساحق في الجو لحماية سكانها من الهجوم، ولكن التقدم في منظومة الصواريخ ذات المديات المختلفة غير كل هذا، فالعدو القادر على مهاجمة المدن الإسرائيلية قد لا يكون بعد الآن على حدود إسرائيل وهذا قلل من الأهمية الإستراتيجية للأرض. ويعتبر (أريئيه هرتزوج) مدير منظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، أن

(١) القهوجي، رياض، (٢٠٠٤). المؤسسة الأمنية والعسكرية، إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، ط١، بيروت: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، ص ٥١٩

(٢) ماركوس، جوناثان (٢٠٠٠). دفاع إسرائيل على مفترق طرق، مجلة شؤون الأوسط، عدد (٩٣)، ص ٣٠

مسألة "الاحتفاظ بالأرض تراجعت إلى الوراء في ظل انتشار وتطور الصواريخ الباليستية، التي أصبحت تمثل "التحدي الكبير أمام إسرائيل، حيث أضاف يقول "من حيث سياستنا الإستراتيجية، كان العراق يشكل تهديداً رئيسياً لأن العراقيين أثبتوا استعدادهم لإطلاق صواريخ باليستية على "إسرائيل"، غير أنه من ناحية الكمية، ونوع الصواريخ التي كانت ذات جودة متدنية ودقة متواضعة ومن السهل اعتراضها، فإنها مثلت خطراً أقل أهمية<sup>(١)</sup>.

منذ حرب الخليج الثانية، عندما فشلت محاولة الردع الإسرائيلي مقابل العراق الذي قام بإطلاق صواريخ باليستية تحمل رؤوساً تقليدية على المؤخرة الإسرائيلية، وبعد أن فشلت قدرة الردع الإسرائيلية مرة أخرى بقيام حزب الله بإطلاق مئات صواريخ (الكاتيوشا) وصلت العمق الإسرائيلي، إبان المواجهة العسكرية بينهما في ١٤ تموز ٢٠٠٦؛ بدأ يتطور مفهوم إستراتيجي إسرائيلي جديد، جوهره أن أية حرب مستقبلية محتملة مع العرب أو مع إيران أو حتى حزب الله، قد تبدأ برشقات صواريخ باليستية عربية تصب على حيفا وتل أبيب.

لقد طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات حادة في جميع مجالات التسلح، بما يمكن وصفه بأنه انقلاب. فتكنولوجيا الصواريخ التي أصبحت في أيدي الدول العربية وإيران أضحت تشكل خطراً وتهديداً بارزاً على الجبهة الداخلية في إسرائيل ومنشأتها الحيوية، وبالتالي، فإن امتلاك دول أو جهات معادية منظومة من هذه الصواريخ، سيعوق بشكل جوهري إمكانية المناورة والعمل التي تميزت بها إسرائيل؛ مما يحتم مواجهة ذلك بمساندة القفزات التكنولوجية في أنظمة التسلح في إسرائيل والاعتماد على الطاقة التكنولوجية الإسرائيلية المتقدمة لضمان التفوق الإسرائيلي في معادلة التوازن الإستراتيجي<sup>(٢)</sup>.

يعتقد داخل إسرائيل، أنه بما أن كلا من إيران وسوريا لا تملك طائرات حربية قادرة على اختراق الأجواء الإسرائيلية وتهديد عمقها، فهي مضطرة إلى اللجوء إلى صواريخها الباليستية للرد

<sup>(١)</sup> بدوان، علي، (٢٠٠٤). لماذا تزعت نظرية الأمن الإسرائيلية؟،

<http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/09-04-2004/a9.htm>

<sup>(٢)</sup> بن هوريون، يواف، (١٩٩٢). سيناريو الحرب العربية - الإسرائيلية المقبلة، مشروع أبحاث مؤسسة راند،

العدد (١٠٥)، ص ٣

على أي اعتداءات إسرائيلية، ويعتقد معظم الخبراء الإسرائيليين أن الرؤوس التقليدية للصواريخ البالستية لا تشكل تهديداً حقيقياً للأهداف الإستراتيجية كونها صغيرة الحجم قياساً بالقنابل أو الصواريخ التي تلقىها القاذفات الحديثة. ويكمن تهديد هذه الصواريخ في قدرتها على حمل رؤوس غير تقليدية، كما أنها تملك قدرة تكتيكية بحيث تقدر، على استهداف طرق المواصلات وأماكن تجمع القوات المسلحة من أجل إعاقة عملية استدعاء الاحتياط إلى الخدمة العسكرية، الأمر الذي سيؤثر تأثيراً قوياً في القدرات الدفاعية الميدانية للجيش الإسرائيلي<sup>(١)</sup>. ومن الأسئلة التي يرددها الكثيرون من المسؤولين والخبراء داخل إسرائيل وخارجها: "هل وكيف ومتى ستستخدم سوريا أو إيران صواريخها البالستية ضد إسرائيل؟ ويقول (أمير أرن)، أحد المحللين العسكريين الإسرائيليين في مقال له في صحيفة "هآرتس": "إن بعض المحللين يعتقد أن سوريا ستحاول تجنب الانجرار إلى حرب شاملة ضد إسرائيل بسبب الخلل في موازين القوى والتفوق الجوي لإسرائيل، ويعتقد هذا الفريق من الخبراء بحسب "أرن" أن سوريا ستلجأ إلى الخيار العسكري معتمدة بصورة رئيسية على صواريخها البالستية، التي قد تكون مزودة بأسلحة الدمار الشامل كسلاح الملاذ الأخير، في حال وجدت نفسها أمام تهديد إسرائيلي حقيقي ضد أراضيها أو ضد النظام<sup>(٢)</sup>.

" التهديدات السورية قد ارتفعت في أعقاب تجربة وصفتها إسرائيل بأنها "مقلقة"، قام بتنفيذها الجيش السوري، حيث أطلق بنجاح صاروخ أرض-أرض من نوع "سكاد -دي" الذي يبلغ مداه ٧٠٠ كم، وهو صاروخ قادر على ضرب أي هدف في إسرائيل، على حد قول المصادر ذاتها<sup>(٣)</sup>. ويعد صاروخ سكاد - دي الصاروخ الأكثر تقدماً بحوزة السوريين اليوم. بعض الصواريخ نقلتها سوريا من كوريا الشمالية، أما الباقي فأنتجت في سوريا بمساعدة خبراء من كوريا الشمالية، طول الصاروخ الذي طوره سوريا نحو ١١ متر وهو يتحرك بوقود سائل. ويعتبر سكاد - دي دقيقاً جداً: في مداه الأقصى قادر على ضرب هدف بانحراف لبضع عشرات من الأمتار فقط. تجربة أخرى أجريت في تموز ٢٠٠١. والآن، بعد أن أدخلت عليه تحسينات، جرت تجربة أخرى.

(١) General Shaul Mofaz, *The Israeli Defense Forces in the ٢٠٠٠*, Ma'arachot, May

١٩٩٩, p.١١

(٢) Amir Oren, *Hawk in Gilded Cage*, Ha-Aretz, ١٠/١١/٢٠٠٠

(٣) افتتاحية يدعيوت أحرنوت، التهديد السوري يرتفع درجة، ٢٠٠٧/٢/٢

وفضلاً عن كمية غير معروفة من صواريخ سكاد - دي يوجد في سوريا نحو ٢٠٠ صاروخ سكاد - بي، ونحو ٦٠ صاروخ سكاد - سي. وفي إسرائيل يتابعون التحسينات على الصواريخ السورية ويعدلون منظومة حيثس بحيث يتمكن من إعطاء إجابة على تلك الصواريخ أيضاً.

بالتوازي تحاول سوريا إقناع روسيا ببيعها صواريخ متقدمة من طراز اسكندر - ايه. ولهذا الصاروخ مدى قصير نسبياً حتى ٢٨٠ كم ولكنه أكثر دقة من صواريخ (سكاد) المتقدمة، ومن الصعب إسقاطه. ورفض الروس حتى الآن بيع سوريا صواريخ اسكندر - ايه<sup>(١)</sup>.

ويبدو مما سبق، أن ثمة فناعة شبه تامة داخل القيادة العسكرية الإسرائيلية، بأن سوريا لن تلتزم الصمت في حال تعرضت لهجوم يهدد أراضيها مباشرة، وهذا ما ينطبق على إيران أيضاً في حال أقدمت إسرائيل على تنفيذ تهديداتها بضرب منشآت يشتبه في أنها تطور أسلحة نووية، ومن المرجح أن تقوم إيران بالرد عسكرياً، وربما بصورة شاملة من أجل تكبيد إسرائيل أكبر حجم من الخسائر، وتحويل المعركة إلى حرب استنزاف لا تستطيع إسرائيل تحمل نتائجها اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً وهذا ما تخشاه إسرائيل، لذلك توصي التقارير الإستراتيجية الإسرائيلية أن على الأخيرة إزالة تهديد الصواريخ الباليستية من أجل الحفاظ على أمنها ووجودها في المستقبل، لذا قامت وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير شبكة مضادة للصواريخ الباليستية، وقد تعاملت إسرائيل مع الضربات الصاروخية من العراق من خلال نشر صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ التي نشرتها القوات الأميركية في كل من إسرائيل وبعض دول الخليج، وقامت إسرائيل فور انتهاء حرب الخليج الثانية برسم إطار إستراتيجيتها لدرء خطر الصواريخ الباليستية، ويبدو أن الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة أخذت في الاعتبار القواعد العمليّة الثلاث التي يمكن التعامل عبرها مع خطر الصواريخ الباليستية، وهي: الدفاع العملي، والدفاع الوقائي، والضربات الإستباقية<sup>(٢)</sup>. وتجمع هذه القواعد الثلاث بين عقيدتي الدفاع والهجوم. وتظهر أسس الإستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع خطر الصواريخ الباليستية بصورة واضحة في التوجيهات المكتوبة لقيادة الجيش الإسرائيلي التي حددت

(١) المصدر السابق.

(٢) Duncan Lannox, (١٩٩٩). "Why is Difficult to Defend Against Ballistic Missile?" Jane's

Defense Weekly, p.p ٧٢-٧٣

أولوياتها على النحو التالي: "الحصول على أقمار صناعية متطورة؛ تعزيز القدرات الهجومية، ضد أهداف بعيدة المدى؛ تطوير شبكة الدفاع الجوي المضادة للصواريخ (مشروع حيتس)؛ إعادة تنظيم الدفاع المدني<sup>(١)</sup>. ولمواجهة صواريخ الكاتيوشا تقوم إسرائيل والولايات المتحدة بتطوير مدفع تستخدم فيه أشعة الليزر ضد هذا النوع من الصواريخ التي يصعب رصده بالرادار<sup>(٢)</sup>.

تعمل إسرائيل اليوم على تطوير طائرة بلا طيار للقيام بمهمة اعتراض الصاروخ الباليستي خلال مرحلة الإطلاق. وتقوم شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بإجراء تجارب على طائرتين لهذه المهمة. الأولى هي سيلفر أرو (السهم الفضي)، التي يبلغ مداها مائتي كيلو متر، أما الطائرة الثانية، والمرجح اختيارها، فهي غلوبال هوك (الصقر العالمي)، التي تستطيع استخدام صواريخ جو-جو إسرائيلية الصنع من طراز (باثيون - ٤) لاعتراض الصواريخ الباليستية، وهي على وشك الانطلاق من منصاتها<sup>(٣)</sup>.

لقد توسعت التقارير الإسرائيلية في عرض وسائل محاولة اعتراض الصواريخ الباليستية قبل وصولها إلى العمق الإسرائيلي، ومن هذه الوسائل ما يطلق عليه "الشبكات الدفاعية الأربع" وتتكون من :

□ مشروع موآب المسمى (نظام إسرائيل للاعتراض فوق الانطلاق) واقترحت هيئة تطوير الوسائل القتالية "رفائيل" ويتضمن نموذجين لطائرات بدون طيار تحلقان فوق منصات الصواريخ المعادية مع قدرة على المكوث بالجو نحو ٦٠ ساعة، فالنموذج الأول يحمل "مجات اكتشاف" المنصات، والثاني يحمل صاروخ جو جو الذي يدمر الصاروخ الباليستي المعادي فور اكتشافه، وتكمن ميزة هذا النظام من منظور إسرائيلي في قيمته الردعية إذ يكفي أن يعرف المهاجم أن قسماً من الصواريخ التي يطلقها سينفجر فوق أراضيهِ وبالتالي يمتنع عن إطلاقها<sup>(٤)</sup>.

(١) Duncan, op.cit, p٧٣

(٢) رؤوبين بدهستور ، ميزان الرعب الجديد، هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٥

(٣) قهوجي (٢٠٠٤) ، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦

(٤) رؤوبين بدهستور، من يعلق موآب؟ صحيفة هآرتس، ١٩٩٩/٥/٢٥

- مشروع صاروخ "حيثس" أو ما يسمى بـ "السهم/أرو" والذي يجري تطويره في إسرائيل بشراكه أمريكية وهذا يخصص للتعامل مع أي صاروخ باليستي معاد على ارتفاع أكثر من ٥٠ كم. ويقدر الخبراء أن لصاروخ حيثس عيوباً كشفتها تجارب الإطلاق المتكررة خلاصتها أن قدرة الصاروخ على إصابة الهدف ضئيلة<sup>(١)</sup>. ونتيجة ذلك بدأت المناداة داخل إسرائيل من أجل استبدال صاروخ "حيثس" والتوقف عن تطوير هذه المنظومة من الصواريخ التي أثبتت فشلها في الكثير من التجارب التي أجريت عليها.
  - حالياً ما زال تصنيع صاروخ حيثس مستمراً في الصناعات الجوية، ويتم استكمال الاستعدادات لتجربة إطلاق في الفترة القريبة. في هذه المرحلة لم تتمكن إسرائيل من بيع الصاروخ إلى دول أخرى بسبب التمويل والدعم الأمريكي في تطوير الصاروخ والذي يمنح وزارة الحرب الأمريكية حق النقض على نقل التكنولوجيا إلى دول أخرى. وتعرض الولايات المتحدة على تصدير الصاروخ للهند ودول أخرى.
  - شبكة صواريخ "باتريوت" التي حصلت إسرائيل عليها من الولايات المتحدة في أواخر ١٩٩٠ ومهمتها اعتراض الصاروخ الباليستي الذي ينجم من صاروخ حيثس ويخترق الأجواء الإسرائيلية لإسقاطه وهو على ارتفاع ٢٠ كم وتشير المعطيات أن تجربة إسرائيل في اعتراض الصواريخ العراقية "سكود" أثبتت محدودية فاعلية شبكة باتريوت.
  - نظام الليزر التكتيكي المتفوق (THEL) المعروف باسم "ناوتيلوس" نسبة إلى الإدارة التي أقيمت في وزارة الدفاع الأمريكية للإشراف عليه والغرض الأصلي منه هو اعتراض صواريخ الكاتيوشا ومن ثم طور لمواجهة الصواريخ الباليستية، وتكمن مهمة هذا النظام إطلاق حزمة ليزرية ذات طاقة كبيرة "عدة كيلواط/سم<sup>٢</sup> لتدمير أي صاروخ يستطيع الإفلات من شبكات الحواجز الثلاثة السابقة<sup>(٢)</sup>.
- الوسائل أعلاه، لا زالت محل تشكيك في فاعليتها من قبل الخبراء الإسرائيليين، سيما إذا ما تعرضت إسرائيل لهجوم صاروخي يحمل شحنات أسلحة دمار شامل قد يستهدف منطقة حيوية

(١) أرييه كسبي، لم نخض هذه الحرب بعد، هآرتس، ١٠/٦/١٩٩٩

(٢) شارون ساديه، هآرتس، ٢٧/٦/١٩٩٦



تتصف بكثافة سكانية مثلاً ذلك الشريط على ساحل البحر الأبيض المتوسط (حيفا-أشدود)؛ من هنا يبقى يخيم على تفكير الاستراتيجيين الأمنيين الإسرائيليين شبح التهديد الصاروخي والذي بات يحظى بسلم أولويات اهتمام صناع القرار العسكري في إسرائيل.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول، أن الصواريخ بعيدة المدى ستبقى تشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي؛ سيما أن وسائل الدفاع الإسرائيلية لتلك الصواريخ لم تثبت نجاعتها لغاية الآن، لهذا فإن إسرائيل تعد العدة لأي حرب قادمة من منطلق أن تلك الحرب سيكون رحاها الفضاء. من هنا تشدد إسرائيل على الإنذار المبكر ضمن الحدود أو خارجها، والسعي إلى توفير ضمانات أمنية ذات طبيعة إستراتيجية، ولكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق أنه في حالة لو تمت عملية مواجهة عسكرية بين إيران وإسرائيل وفي حالة عدم امتلاك إسرائيل لغاية الآن منظومة دفاعية ناجعة مائة بالمائة لمواجهة تلك الصواريخ التي يمكن أن تكون محملة برؤوس غير تقليدية، ماذا يعني ذلك؟ انه يعني أن كافة هذه الصواريخ المحملة برؤوس غير تقليدية ستتساقط داخل الأراضي الإسرائيلية وبالتالي لن تفلت إسرائيل من إمكانية التهديد بخطر الإبادة والتهديد بالوجود، فهل تخاطر إسرائيل بحرب جديدة، وهل لديها إمكانية تحمل ضربة صاروخية كثيفة قد تكون هذه المرة من إيران أو سوريا عدا عن جولة أخرى مع حزب الله؟

سؤال يحمل الكثير من الأبعاد، والمضامين -لدى الباحث-، بينما الإجابة عليه تشكل هاجساً حقيقياً لدى صناع القرار وخبراء الأمن في إسرائيل لغاية الآن.

### ثالثاً: الأصولية الإسلامية

لا يغفل الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي المخاطر المتنامية لما يصفه الإسرائيليون بـ (الأصولية الإسلامية) أو ما تسميه إسرائيل بـ (الإرهاب الديني)، الناتج عن تصاعد العمليات للجماعات الإسلامية ضد أهداف إسرائيلية ، سواء في الأراضي الفلسطينية مثل المنظمات الإسلامية (حركة حماس) ، (الجهاد الإسلامي) وغيرها، أو في الجنوب اللبناني (نشاط حزب الله)، وهي الهواجس التي بدأت تثير هواجس أمنية مقلقة لقادة إسرائيل.

فلقد شكلت مسألة "ازدياد قوة ونفوذ الإسلام السياسي في دول الشرق الوسط" إحدى التحديات الرئيسية التي كانت على قائمة المواضيع التي بحثت في مؤتمر هرتسليا ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ هذا المؤتمر السنوي الذي حمل عنوان (مؤشرات ميزان المناعة وتقييم الأمن القومي لإسرائيل) حاز فيه موضوع الأمن الإسرائيلي النصيب الأكبر من المحاورات النقاشات والدراسات والأبحاث والتحديات المطروحة، وكيفية الحل لما تواجه إسرائيل داخلياً وخارجياً، احتلت فيه مسألة الأصولية الإسلامية أهمية بالغة، حيث جاء في مؤتمر ٢٠٠٦ " إن الخطر المتحرك الكبير الذي تواجهه إسرائيل اليوم هو تصاعد مد التيار الإسلامي عالمياً و بالأخص إقليمياً<sup>(١)</sup>.

لا شك أن صعود الحركات الإسلامية في المنطقة والتي ينظر إليها من جانب إسرائيل باعتبارها مصدر تهديد للأمن الإسرائيلي، كونها لم تخف معارضتها ورفضها لشرعية وجود إسرائيل في المنطقة - والتي تمثل بالنسبة لهؤلاء دولة غير شرعية تم تأسيسها من قبل الغرب الاستعماري على أراض إسلامية وعلى حساب الفلسطينيين المسلمين، ثم جاءت الثورة الإسلامية وتولي حكومة إسلامية السلطة في إيران لتمثل تطورا سلبيا إضافيا من وجهة النظر الإسرائيلية، الأمر الذي أثار مخاوف شديدة من صعود الأصولية الإسلامية ووصولها إلى السلطة في دول عربية أخرى، خاصة في حالة امتلاكها أسلحة دمار شامل<sup>(٢)</sup>.

(١) وثيقة "مؤتمر هرتسليا السادس" ٢٠٠٦، موقع عرب ٤٨، مصدر سبق ذكره.

(٢) البراري ، حسن (٢٠٠٤). أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجيات والسياسة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية ، ص ١١

ما يقلق إسرائيل حقيقة، هو وصول جماعات إسلامية إلى الحكم في البلاد العربية خاصة تلك التي تصنفها إسرائيل بالدول المهددة لأمنها. ففي الآونة الأخيرة أبدت الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل خشيتها من أن تطيح الولايات المتحدة بنظام البعث الحاكم في سوريا، هذا ما كشفته صحيفة "معاريف" التي جاء فيها: "أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون ومعظم وزرائه وقادة جيشه ورؤساء الأجهزة الإستخباراتية يبدون خلال المداولات السرية تحفظات كبيرة إزاء السياسة الأميركية تجاه سوريا. وأن هناك ما يشبه الإجماع داخل المستويات السياسية والعسكرية على أنه من مصلحة إسرائيل بقاء نظام الحكم الحالي في سوريا، وأن كل البدائل التي تطرح لخلافة هذا النظام تعتبر "كارثية" بالنسبة لإسرائيل ومصالحها الإستراتيجية"<sup>(١)</sup>، وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين.

كما أن المعلق السياسي في الصحيفة "بن كاسبيت"، اقتبس عن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون خلال إحدى هذه المداولات السرية قوله "من الأفضل الحفاظ على الوضع القائم.. من الأفضل وجود دول عربية متخلفة ودكتاتورية مستقرة ومنضبطة حتى تعرف على الأقل أين تبدأ وأين تنتهي"<sup>(٢)</sup>.

إذ لا خلاف داخل إسرائيل على أن البنية التعددية المتوقعة لأي نظام يخلف النظام الحالي في دمشق وفي مصر، سيشكل تحدياً كبيراً لدولة إسرائيل<sup>(٣)</sup>. وحسب التقييمات الرسمية الإسرائيلية فإن المعارضة السورية والمصرية المتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين، تتميز بأنها أكثر تطرفاً من نظام الحكم في كل ما يتعلق بحل الصراع مع إسرائيل. وتشير التقييمات إلى الدور الكبير والبارز الذي تلعبه الجماعة ضمن صفوف هذه المعارضة، ومواقفها التقليدية ضد إسرائيل، والتي تخشى الأخيرة من أن وصولها إلى السلطة في تلك الدول سيعطي فرصة بالاندفاع نحو الصدام المسلح معها إذ لا يوجد خلاف داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلي على أن وصول الإسلاميين إلى الحكم

(١) معاريف، ٢٨/١٠/٢٠٠٥

(٢) بن كاسبيت، معاريف، ٢٨/١٠/٢٠٠٥

(٣) عبد الله، علي، باحث في مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، (٢٠٠٦)، "مقابلة شخصية".

في العالم العربي ومن ضمنه سوريا ومصر والأردن يعني أن الصراع مع إسرائيل لن يحل إلا عن طريق الحسم العسكري<sup>(١)</sup>.

لا شك أن "الأصولية الإسلامية" كظاهرة تشكل تهديداً لأمن إسرائيل ، عملت الأخيرة على توظيفها لجني مكاسب سياسية وأخرى أمنية ، حيث قامت إسرائيل بربط الفصائل الفلسطينية ذات التوجهات الإسلامية مثل حركتي (حماس) و (الجهاد الإسلامي) بالإرهاب العالمي وخاصة ربطهما بـ(تنظيم القاعدة)،فهذا الأخير أطلق تهديداته لإسرائيل عبر الأشرطة المصورة ومواقع الانترنت، الأمر الذي أثار هواجس الإسرائيليين؛ باعتبار أن وجود القاعدة في الجوار، وسهولة تسللها إلى الحدود الشرقية والشمالية لإسرائيل أمر في غاية الخطورة، حيث لا تملك إسرائيل العمق الجغرافي الكافي لحماية مواطنيها من هجمات محتملة عبر الحدود؛ إلا إن هذا ليس الهاجس الأبرز لدى إسرائيل حيث يبدو الرعب الأكبر متمثلاً في إنشاء فرع لتنظيم القاعدة داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

"تحتل إسرائيل أهمية مركزية في إستراتيجية تنظيم القاعدة ، هذه المنظمة باتت تقترب أكثر فأكثر من إسرائيل، وقد توافرت لدينا معلومات، لم نتحقق منها بعد حتى النهاية، مؤداها أن عدداً من نشطاء "القاعدة" تمكنوا من التسلل من مصر إلى قطاع غزة، ما يعني قدرة عناصر متمردة من حركة "حماس"، وربما من "كتائب شهداء الأقصى" أيضاً، على إيجاد ملاذ لهم في أحضان "القاعدة"<sup>(٢)</sup>.

فوجود تنظيم "القاعدة" في العمق الإسرائيلي أمر يصعب التنبؤ بمدى خطورته، حيث أن إسرائيل لم تستطع حتى الآن، ورغم إقامتها للجدار الفاصل منع العمليات المستمرة ضدها من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة رغم ضآلة إمكانية هذه الفصائل بالمقارنة مع (القاعدة) التي تملك المال

(١) المصدر السابق.

(٢) فرکش، أهارون زئيفي، (٢٠٠٦). البيئة الإستراتيجية لإسرائيل - ٢٠٠٥ ، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله. (وفرکش هو رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان"). هذه جزء من مقالة تستند إلى محاضرة ألقاها في مؤتمر حول "وضع الأمة" نظمه مركز "يافه" للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب

والإمكانات الكافية لدعم عمليات كبرى داخل الأراضي الإسرائيلية في حال انطلقت شرارة العمل<sup>(٣)</sup>.

هذا الخوف بدأ يترجم داخل إسرائيل عن طريق تقارير تظهر بين الحين والآخر، تنبئ ببدء إنشاء خلايا للقاعدة في قطاع غزة على وجه الخصوص. وقد ازدادت كثافة هذه التقارير الانسحاب الإسرائيلي من غزة في صيف ٢٠٠٥، وكانت معظم هذه التقارير تصدر عن جهات يمينية متطرفة داخل إسرائيل تسعى من خلالها إلى ربط الفصائل الفلسطينية المسلحة خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بحركة الإرهاب العالمية، ومن أشهر تلك التقارير، التقرير الذي نشر على موقع الكتروني إسرائيلي يسمى "ملف دبيكا" - وهو موقع مختص بنشر تقارير وإخبار مختلفة عن المنطقة بأسرها- وقد جاء في التقرير "أن تنظيم القاعدة أنشأ فرعاً له في غزة، وقام ببدء حملة إعلانية تبشر بقرب بدء عمليات التنظيم في القطاع وتوجيهها ضد أهداف داخل إسرائيل<sup>(١)</sup>. كما نشر الموقع شريطاً يتحدث فيه شباب زعم أنهم ينتمون لتنظيم القاعدة في غزة عن قيام التنظيم بقصف المستوطنات الإسرائيلية في منطقتي 'نافية دكاليم' و'جاني طال'، وقد ذكر التقرير المفصل عدة أسماء وتفاصيل أثارت الكثير من التساؤلات والتخوفات حول حقيقتها؛ لكن ما لبثت السلطات الإسرائيلية الرسمية أن قامت بتفنيدها والتأكيد على ضعف مصداقيتها وعدم وجود أدلة عليها .

منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحاول إسرائيل ربط تنظيم القاعدة بالمقاومة الفلسطينية بمختلف الطرق، كإثارة مزاعم بتلقي هذه التنظيمات دعم مالي من القاعدة ، أو وجود علاقة تنظيمية بينها وبين قيادات القاعدة في الخارج أو حتى محاولة إنشاء شبكات وهمية تعمل باسم القاعدة، ورغم غياب أدلة قوية لإمكانية سحب مفهوم الإرهاب على الأنشطة والعمليات الفلسطينية، خاصة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، إلا أنها تركت أثراً مهماً على طريقة تفكير الإسرائيليين الذين شككوا في مدى إيمان الفلسطينيين والتزامهم بالسلام.

(٣) عبد الله، مصدر سبق ذكره، "اتصال شخصي".

(١) الأصولية الإسلامية ، انظر موقع دبيكا الإسرائيلي ٣٠-٧-٢٠٠٥ [www.debka.co.il/headline.php](http://www.debka.co.il/headline.php)

وفي دراسة أعدها معهد "ريؤوت" الإسرائيلي<sup>(١)</sup>، جاء فيها: "أن الأصولية الإسلامية تمثل تهديداً من نوع جديد لإسرائيل، لها خصائص مميزة. فمفهوم شبكة المقاومة الإسلامية العالمية يدل على انتشار نشطاء متعددين ذوي اتجاهات مختلفة ومتعددة، تربطهم شبكة منظمة، وجميعهم ملتزم بتدمير دولة إسرائيل. وبالتالي، فإن شبكة المقاومة قد تضم بلداناً ومنظمات وأفراد ينكرون حق إسرائيل بالوجود. وتتميز شبكة المقاومة بالخصائص التالية:

- هي شبكة منظمة مكونة من مخطط، ومسهل، ومنفذ، وتعمل في أراض مضيضة لتحقيق هدف محدد. انتشار الناشطين فيها وتعدد الأماكن التي يتواجدون فيها.
- كل ناشط في الشبكة يمكنه لعب أدوار مختلفة داخلها، وبالتالي يمكن للناشط في الشبكة أن يخطط ويسهل ويستضيف أو حتى ينفذ العملية بنفسه، وكل ذلك بناء على الظروف.
- تسعى شبكة المقاومة إلى نشر أيديولوجية بديلة للحكومات العلمانية المعتدلة في لبنان والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، تهدف إلى إعاقة الأعمال السياسية والعسكرية الإسرائيلية وتوسيع نفوذها.
- تزدهر هذه المشكلة في البلدان التي تعاني حكوماتها المركزية ضعفاً ولا تحتكر فيها القوة والسلطة.
- هذه الشبكة عالمية لامركزية، وأعضاؤها من اتجاهات مختلفة، ومن أبرز الأمثلة عليها حركة حماس وحزب الله، ولكن جميع الناشطين فيها أفراداً كانوا أو منظمات أو دول، يسعون إلى إعاقة أي تقدم إسرائيلي على الصعيدين السياسي والعسكري وبناء دولة إسلامية فلسطينية واحدة مكان إسرائيل.
- شبكة المقاومة على دراية بالتفوق العسكري الإسرائيلي، وبالتالي فإنها تتفادى المواجهة المباشرة مع الجيش الإسرائيلي في المناطق التي تتوقع أن تُهزم فيها، فيما تقوم بحروب استنزاف محدودة من خلال القتال "الميليشياوي" وحرب العصابات، مما يجعل إسرائيل عاجزة عن تحقيق نصر عسكري حاسم.

<sup>(٢)</sup> The Reut Institutions (٢٠٠٦). **Terror is an Existential Threat**, vol (٢٦), p.٢

وعن خيارات إسرائيل المتاحة لمواجهة هذا التهديد، ترى دراسة معهد "ريووت" أنه لا يمكن القضاء على شبكة المقاومة بأدوات عسكرية تقليدية بسبب لامركزيتها، وبالتالي فإن على إسرائيل أن تحدّث سياسة الأمن القومي من خلال التركيز على ما يلي:

- تقوية مكونات خطتها السياسية من خلال بناء أحلاف إقليمية وعالمية، وهذه الأحلاف ينبغي أن تكون مبنية على تعاون استراتيجي في المجالات العسكرية والاستخباراتية والسياسية والاقتصادية. ويجب أن يكون التعاون كبيراً وعميقاً مع مصر والأردن، كما يجب أن يتم تعزيزه مع دول الخليج وخاصة السعودية، بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى. ويمكن أن تكون مبادرات السلام العربية منطلقاً لمثل هذا التعاون.

- لإسرائيل مصلحة بوجود حكومات مستقرة وفعالة في الدول المجاورة، وهذه المصلحة تقتضي أن تتم محاصرة شبكة المقاومة وحشرها في الزاوية وإجبارها على اتخاذ القرار الحاسمة. ولا يمكن لإسرائيل أن تتحداها فعلاً إلا من خلال اختلاق إشكاليات سياسية تعمق التوتر بين هذه الشبكة والمصالحة القومية للبلدان التي تنشط فيها.

- على إسرائيل أن تشرح للعالم أن طبيعة الخطر الذي تشكله هذه الشبكة لا يقتصر على إسرائيل فقط، وبالتالي، فإن يجب أن يكون هناك تعاون بين إسرائيل وغيرها من الدول، ومختلف الأطراف والأطراف الدولية لتحديد الأدوات التي يمكن استخدامها للرد على شبكة المقاومة.

وترى الدراسة، أن مواجهة إسرائيل، لما تصفه بـ (الإرهاب الديني أو الأصولية الإسلامية)، باتت إحدى أهم الركائز التي تستند عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية مستقبلاً، لتبلور بدورها إستراتيجية جديدة في العمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، بهدف التصدي للجماعات الإسلامية الأصولية؛ الأمر الذي يمكنها من الحصول على المزيد من الدعم السياسي والمادي والمساعدات العسكرية، وبما يعزز من تعاظم دور إسرائيل الإقليمي الشرق أوسطي، ويخل بمعادلة التوازن الإستراتيجي بينها وبين الأقطار العربية.

### رابعاً: مهددات الجبهة الشمالية

لا زال يواجه إسرائيل خطر التهديد القادم من الشمال (سوريا وحزب الله)، هذه الجبهة كانت ولا زالت، تشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي، وكانت ضمن ثلاثة سيناريوهات رسمها خبراء الأمن الإسرائيليون لحروب يحتمل أن تخوضها إسرائيل في أي لحظة من أجل الحفاظ على بقائها ووجودها، وكان الهجوم على الجبهة الشمالية، أكثر السيناريوهات احتمالاً بسبب عدم تحقيق أي تقدم على طاولة المفاوضات السورية-الإسرائيلية، كما أن استمرار عمليات حزب الله في الجنوب اللبناني، وتحميل إسرائيل كل من دمشق وطهران مسؤولية استمرار هذه الهجمات يبقيان حالة التوتر العسكري قائمة.

#### • سوريا

على الصعيد السوري، ترى إسرائيل أن سوريا تشكل الخطر المركزي بعد إيران ضدها، ويعتقد خبراءها الأمنيين أن سوريا ستستمر بالتسلح، وستستغل أول فرصة تسنح لها لشن هجوم مباغت لاسترجاع الجولان أو جزء منها<sup>(١)</sup>. خاصة إذا لم يحصل أي تقدم في المفاوضات بين الطرفين.

وتعد الجولان أحد المحاور المهمة في الصراع ما بين سوريا وإسرائيل، ولا زالت الرقم الصعب في المسار التفاوضي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ والذي مر بعدد من المراحل والمحطات و كان جوهرها قضية الجولان، التي تعتبر ثروة بالنسبة لإسرائيل بكل المقاييس الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والمائية.

يرى الباحث، أن التعقيد الشديد لوضع هضبة الجولان في أي تسوية سلمية قادمة بين إسرائيل وسوريا؛ لا يرجع إلى تداخل عوامل كثيرة في التفاوض حولها، بقدر ما يرجع إلى أهميتها الإستراتيجية الحيوية لكل من أمن سوريا وأمن إسرائيل في نفس الوقت. فأهمية الهضبة معروفة لسوريا فهي أرضها التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وهناك قرار لمجلس الأمن رقم (٢٤٢) يرتب ما يجب التوصل إليه بشأنها.

<sup>(١)</sup> Opall-Rome, Barbara, "Regional War Fears Reshape Israeli Defense Planning"

Defense News, September ١٦-١٠-٢٠٠٢.



ما تجدر الإشارة إليه، هو أن هناك حوالي سبعة عشر ألف مستوطن إسرائيلي يقطنون في الجولان، كما أن عدداً كبيراً من الإسرائيليين يعارض التخلي عن كل هذه المرتفعات الإستراتيجية، الأمر الذي حال دون التوصل إلى اتفاق سلام بين البلدين لغاية الآن<sup>(١)</sup>.

### شكل رقم (١)



خريطة تبين موقع مرتفعات الجولان\*

من جانبهم، الإسرائيليون - رغم كل اختلافاتهم فيما تعنيه لهم أرض الجولان من أهمية حيوية إستراتيجياً وتكتيكياً- فإنهم على وفاق تام بضرورة الحصول على ثمن كبير في مقابل أي انسحاب يمكن أن يتم من هضبة الجولان، في حين لا يبدو الجانب السوري أقل تشدداً في مسألة الأرض والأمن والسلام، وفي الآليات التفصيلية للتفاوض بين السوريين والإسرائيليين؛ ما يمكن ملاحظته أن ثمة ازدياد واضح للمنطق السوري من ناحية تمسكه بإظهار المبادئ التي تأسس عليها مؤتمر مدريد للسلام في المنطقة، والتي يختصرها المبدأ المعلن "الأرض مقابل السلام"، فمن جانبها دمشق قالت أن القرار (٢٤٢) الذي يعد أساساً للمفاوضات لا ينبغي تجاوزه كمفهوم للتسوية فهو لا

<sup>(١)</sup> خالد محمود، اليميني المتطرف "آرييه إداد" والترانسفير، مصدر سبق ذكره.

\* news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid\_٧٦٥٠٠٠/٧٦٥٧٤٨.stm - ٢٠k

• القرار ٢٤٢: هو القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي (التابع للأمم المتحدة) في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ في أعقاب حرب حزيران (يونيو) التي احتلت إسرائيل خلالها سيناء (مصر) والضفة الغربية (الأردن) والجولان (سوريا). نص القرار على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإلى إقامة "سلام عادل ودائم"

ينص على تطبيع العلاقات بل يتحدث فقط عن إنهاء حالة حرب وانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثمة قضية أخرى تبرز حرص السوريين على التعاطي مع كل تفصيل كما لو أنه مسألة إستراتيجية كبرى ، سواء تعلق الأمر بالخلافات حول ترتيبات الأمن أو بأي خلاف أمني ، حيث يتعامل السوريون مع الترتيبات الأمنية كرزمة متكاملة ومرتبطة بباقي قضايا المفاوضات خاصة قضية الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وقضايا المياه. ويظهر هنا مبدأ المساواة الذي تصر عليه دبلوماسية التفاوض السورية خاصة فيما يتعلق بالأمن الذي تنبعث منه الهواجس الإسرائيلية ، ويعني مبدأ المساواة في الدبلوماسية السورية وإعادة الاعتبار للتوازن الاستراتيجي في أي حصيلة قد تنتهي إليها عمليات التفاوض لاسيما قضية المناطق منزوعة السلاح والإنذار المبكر، وإجراءات تخفيض القوات والحد من التسلح. ولا شك أن أداء المفاوضات السوري أظهر حساسية، خاصة عندما أصر مثلاً على مناطق منزوعة السلاح في الجانب الإسرائيلي وعلى رفض تخفيض عدد الجيش السوري ليساوي عدد الجيش الإسرائيلي من خلال طرح موضوع نظام الاحتياط المتطور في الجيش الإسرائيلي والذي يمنح هذا الأخير تفوقاً عددياً على سوريا ، وفي مجال السلاح التقليدي تطرح سوريا مسألة التفوق التقني والجوي الإسرائيلي في مقابل صواريخ أرض- أرض الموجودة لديها، وبإزاء مخزون أسلحة الدمار الشامل، يرى السوريون أن هناك رابطة بين الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل.

بالمقابل، تبرز المطالب الإسرائيلية لتتعلق أساساً من مبدأ الشعور العام بالغبلة، ومن أن ميزان القوى الإقليمي يمنح هذه المطالب فرصة التحقق أكثر من أي يوماً مضى. ولهذا يرفض المفاوضات الإسرائيلي أي إجراء أمني يساوي بينها وبين دمشق، فإسرائيل ترفض مثلاً إدراج موضوع نظامها الاحتياطي وعقيدتها العسكرية في بحث موضوع مساواة عدد الجيشين فيما تعتبر

---

في الشرق الأوسط ضمن "حدود أمنة ومعترف بها". رفض القرار من قبل إسرائيل، ورفض في البداية من قبل العرب الذين طالبوا بانسحاب إسرائيل الكامل قبل المفاوضات. إلا أن القرار أصبح فيما بعد ركيزة عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت من مؤتمر مدريد ١٩٩١.

موضوع الأسلحة النووية الإسرائيلية غير قابل للنقاش في إطار الترتيبات الأمنية مطالبة بنزع صواريخ أرض - أرض السورية باعتبارها تهدد العمق الإسرائيلي\*.

من هذا المنطلق، نرى أن النظرية الأمنية الإسرائيلية -وعند الحديث عن الجولان- تشدد على ضرورة توافر شرطين أساسيين، الشرط الأول يتضمن أمرين، أولها، أمن إسرائيل من المصادر المائية وخصوصاً بحيرة طبريا التي لا تؤمن إسرائيل في أي حال من الأحوال على حضور سوري على ضفتها باعتبارها الخزان المائي الوحيد لإسرائيل، والأمر الثاني ذاته، فيما يتعلق بمصادر نهر الأردن ونهر بانياس الذي يبدأ من مرتفعات الجولان<sup>(١)</sup>.

أما الشرط الثاني، فيخص تجريد الجولان من جميع أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الهجومية ولفترة طويلة، وبالتالي فإن إسرائيل لن توافق على انسحاب شامل أو جزئي من الجولان ما دامت القوات السورية متمركزة في البقاع. وبهذا يرى "نيتنياهو" أن الانسحاب من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ يعد تقييداً (بالأمن القومي الإسرائيلي)، إذ أن وجود الجيش الإسرائيلي فيها لا يشكل عائقاً أمام عهد السلام، بل أمام الحرب بردع جيران إسرائيل عند شن هجوم عليها لا يتمتع بنفوق (جيوستراتيجي) تتميز به أرض هضبة الجولان المرتفعة والخصبة<sup>(٢)</sup>.

من هنا، تركز إسرائيل على ضرورة وجود عسكري دفاعي في الجولان متمثلاً بنظام الإنذار المبكر، إضافة طلعات جوية إسرائيلية، وأن تخضع الجولان كلها بما في ذلك مناطق شرق المناطق التي تنسحب منها إسرائيل، لإجراءات نزع الأسلحة ذات القدرة الهجومية، وأن تكون القوات المدفوعة عن دمشق من جهة الجولان قوات حراسة لا قوات ألوية مدرعة. وتشتترط إسرائيل أن تكون

---

• ثمة مرونة أبدتها الحكومة الإسرائيلية التي يقودها رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت ووزير الدفاع فيها (عمير بيرتس)، من أن هناك إمكانية للانسحاب إسرائيل من الجولان، وفق ترتيبات يقبض بموجبها الإسرائيليون ثمناً مالياً باهظاً في مقابل الانسحاب من الجولان، من منطلق أن احتلال الجولان فقد أهميته الإستراتيجية كعمق جغرافي وأن الصواريخ البالستية والأسلحة الحديثة ستقوم بالدور الأساسي في حماية عمق الدولة العبرية، وبالتالي فإن الثمن الذي يتوقع أن تقبضه إسرائيل في حال انسحبت من الجولان سينفق على تطوير دفاعات إسرائيل ضد الصواريخ البالستية

<sup>(١)</sup> السلطان (٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢

<sup>(٢)</sup> للتفاصيل راجع طروحات نيتنياهو الأمنية بخصوص الجبهة السورية، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد

عودة، عمان، دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، ص ٣٢٢

هناك قوات دولية للفصل بين الطرفين من جانب، ولمراقبة الترتيبات الأمنية من جانب آخر وأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الضامن لهذه الترتيبات بالإضافة إلى التزامها بتقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل<sup>(١)</sup>. إضافة إلى ذلك تشترط إسرائيل في حال انسحبت من الجولان تشترط على سوريا أن تتعهد بتخفيف قواتها على المحيط الشرقي للمنطقة العازلة، وأن توافق على نقل عدة فرق عسكرية إلى الجبهات البعيدة

عند الحديث عن عمق الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، تعرض إسرائيل الانسحاب إلى الحدود الدولية مع سوريا في الجولان، بينما تصر سوريا على العودة إلى الخط الرابع من حزيران ١٩٦٧ قبل قيام الحرب، والفارق بين الخطين منطقة مساحتها ٦٣ كم محاذية لنهر الأردن وبحيرة طبريا ومنطقة (الحمة)، تريد إسرائيل الاحتفاظ بها وذلك كي تبقى قادرة على صعود هضبة الجولان كلما شاعت ذلك<sup>(٢)</sup>. هذا وتفترض الدراسة، أنه إذا كانت ثمة مؤشرات على استئناف المفاوضات الإسرائيلية السورية فإن الانسحاب الإسرائيلي والترتيبات الأمنية هي المواضيع الرئيسية التي ستدور حولها تلك المفاوضات خاصة لدى المفاوض الإسرائيلي. ولكن مع كل هذه الاعتبارات بقي الجولان في نظر القانون الدولي "أرضا محتلة"، وساهمت السياسة السورية في التركيز على الطابع العربي للنزاع مع إسرائيل إلى إرجاء حل مشكلة الجولان التي كانت تزداد تعقيداً في غضون ذلك. والآن، بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ومن جنوب لبنان و من قطاع غزة، هناك من يعتقد أن الانسحاب من الجولان هي مسألة باتت تسمع ويؤخذ بها لدى صناع القرار الإسرائيلي الذين ينطلقون من رؤية تقوم على أساس تراجع دور الأرض في تحقيق الأمن، وأن الجولان لم تعد حاسمة الأهمية في توفير الأمن لإسرائيل. ويوجد زعم يتكرر كثيراً عن أن المدفعية البعيدة المدى في عصر الصواريخ ذات المديات المتوسطة والبعيدة، قللت القيمة أو الأهمية التقليدية للأرض والعمق الإستراتيجي، ونتيجة ذلك، فإنه من الممكن أن تنسحب إسرائيل من الجولان

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢٢

(٢) Alpher, Joseph, (١٩٩٤). **Israeli Security Concerns in the peace process**, International Affairs, Vol. ٧٠, No.(٢), p.٢٢٩

على مراحل ويصحب ذلك ترتيبات واسعة النطاق للأمن وبناء الثقة، تشمل إيجاد مناطق منزوعة السلاح ومحطات للإنذار المبكر.

## • حزب الله

شكلت المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني والمتمثلة بحزب الله؛ مصدر قلق وتهديد للأمن الإسرائيلي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد استطاع حزب الله طوال أكثر من عقد ونصف من الزمان؛ إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الإسرائيليين، وتمكن مقاتلو الحزب من الصمود أمام القوة العسكرية الإسرائيلية بسبب تطبيقاتهم قواعد حرب العصابات ، مثل تجنبهم المواجهة المباشرة عندما تكون القوات الإسرائيلية في وضعية الهجوم، وتركيزهم على حشد الدعم الشعبي لعمل المقاومة<sup>(١)</sup>. كما استخدم حزب الله صواريخ الكاتيوشا لضرب المستعمرات والبلدات الشمالية في إسرائيل رداً على ضرب إسرائيل أهدافاً مدنية لبنانية . وتميزت أعمال المقاومة العسكرية لحزب الله بالدقة في تحديد الأهداف والمفاجأة وتأمين خطوط الانسحاب، وساعدهم في كل ذلك جهاز استخباراتي مدرب.

وقد لعبت منظمة حزب الله درواً كبيراً في استنزاف القوات الإسرائيلية وجعلته عبئاً عسكرياً واقتصادياً على إسرائيل، وتهيأت للحزب ظروف معقولة ساعدته على الاستمرار والقوة، من خلال دعم لوجستي وسياسي وإعلامي من الدولة اللبنانية آنذاك ، وتأيد سوري وإيراني، وتمويل شعبي ورسمي، وشعبية كبيرة بين اللبنانيين والعرب.

الصراع ما بين حزب الله وإسرائيل استمر على جانبي الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وقد وصل هذا الصراع ذروته في نيسان ابريل عام ١٩٩٦، مع إطلاق إسرائيل حملتها المسماة "عناقيد الغضب" التي هدفت إلى القضاء على تأثير حزب الله بعد عدة عمليات ضد القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني؛ إلا أن هذه الحملة تحولت إلى مجزرة بحق اللبنانيين التجأوا إلى مقر قوات الأمم المتحدة التي تتولى مراقبة الحدود في منطقة (قانا) اللبنانية، حيث أدى القصف الإسرائيلي لمقرها إلى مقتل أكثر من مائة مدني وجرح العشرات.

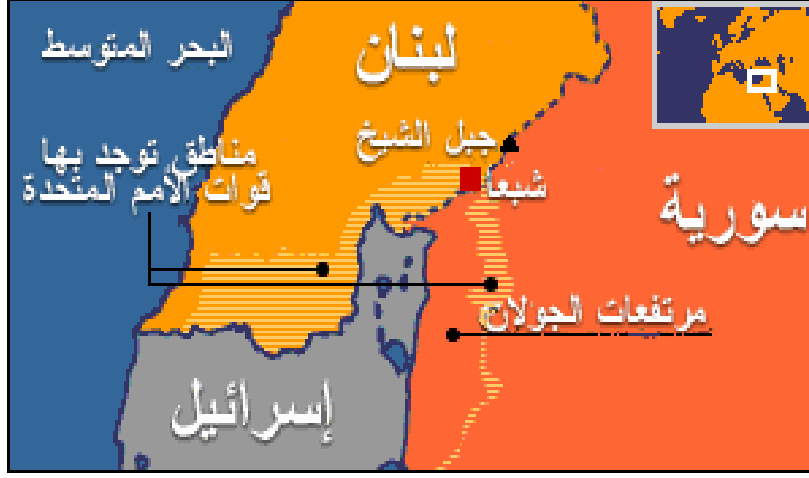
وفي الأول من نيسان/ أبريل ١٩٩٨ تبنت الحكومة الإسرائيلية، قراراً قبلت بموجبه قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، على أساس أن تتسحب من جنوب لبنان في مقابل ترتيبات أمنية تضمن أمن منطقة الجليل في شمال إسرائيل. وكان الدافع الرئيسي وراء قرار الحكومة الإسرائيلية هو التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان، وبالتالي انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني . إلا أنه بعد فشل

(١) القهوجي (٢٠٠٤)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٢

جولة المفاوضات السورية - الإسرائيلية في كانون الثاني، يناير ٢٠٠٠، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في الخامس من آذار، مارس من السنة نفسها، نيتها سحب قواتها من الجنوب اللبناني في تموز، يوليو من دون التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان. وفي ٢٤ أيار، مايو ٢٠٠٠، انسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني بعد احتلال دام ثمانية عشر عاماً، مع الاحتفاظ بمزارع (شبعاً)\*.

\* مزارع شبعاً هي منطقة تقع إلى أقصى الجنوب من لبنان ضمن الحدود الرسمية للبنان و قد أحجم الجيش الإسرائيلي عن تسليمها إلى الحكومة و الدولة اللبنانية عقب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام ٢٠٠٠ ، و مازالت قضية مزارع شبعاً تثير العديد من المشاكل و الآراء و المناقشات حول مشروعية احتلالها ، إلى جانب رفض اللبنانيين لبقائها محتلة و قيام حزب الله بالمواجهة المستمرة و العلنية لتحريرها . تمتد مزارع شبعاً طولياً بحدود ٢٤ كم و يتراوح عرضها بين ١٣ و ١٤ كم و تقع على منحدرات و تلال و بعض السهول و الهضاب و تتدرج من علو ١٢٠٠ متر عن سطح البحر كمزرعة برختا وصولاً إلى مزرعة المعز التي تتخفف لتوازي مستوى سطح البحر . وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ احتلت إسرائيل مرتفعات شبعاً و الأراضي الزراعية الآتية : النقار و بركتها ، الشحل ، لسواقي جورة العليق . و تتبع الأهمية الإستراتيجية لمزارع شبعاً من مصدرين : أولهما أمني ، وثانيهما مائي ، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية ثانوية على أهميتها . فعلى الصعيد الأمني : تقع مزارع شبعاً على سفوح جبل الشيخ الغربية ، و تشرف على الشمال الغربي على وادي القيم و نهر الحاصباني و مرجعيون و حاصبيا . و من الجنوب الغربي تشرف على سهل الحولة . و موقعها الإستراتيجي هذا يجعلها بالغة الأهمية وفق الحسابات العسكرية الإسرائيلية ، ففوق هذه المزارع إسرائيل مواقع عسكرية محصنة عديدة ، أهمها مركز التجسس المعروف باسم " المرصد " الذي يعتبر من أكبر مراكز التجسس في المنطقة ، وهو مجهز بأحدث التقنيات المتطورة لكشف و رصد أي تحرك عسكري أو غير عسكري في كل من لبنان و سوريا و الأردن ، و حتى الحدود العراقية أيضاً . و على الصعيد المائي : فإن إسرائيل و بحكم سيطرتها على مزارع شبعاً الواقعة على السفح الغربي لجبل الشيخ الذي يشكل أكبر خزان للمياه في الشرق الأوسط - أصبحت في حكم المهيمنة على مصادر مياه أنهار : بانياس و الحاصباني و اللدان و الوزاني . و تأتي هذه الخطوة في إطار ندرة المياه و اتجاه أسعار المياه نحو الارتفاع لدرجة أن بعض المراقبين يرشحها لأن تكون المصدر الأول للتوترات الإقليمية

## شكل رقم (٢)



خريطة تبين موقع مزارع شبعا\*

على الرغم من إعلان الأمين العام للأمم المتحدة إكمال إسرائيل انسحابها من الجنوب اللبناني، ومصادقة مجلس الأمن على ذلك؛ إلا أن حزب الله بقي متمسكاً بأن مزارع شبعا التي لم تتسحب منها إسرائيل معتبراً إياها أنها أراض لبنانية، وليست سورية بحسب المزاعم الإسرائيلية، وبالتالي فإن وجود (شبعا) تحت الاحتلال الإسرائيلي أعطى حزب الله حجة وذريعة لمواصلة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً لعمليات عسكرية لبنانية في مزارع شبعا، وإسرائيلية في الأراضي اللبنانية ولا سيما تلك التي تقع تحت نفوذ حزب الله.

وبعد مضي ستة أعوام على انسحابها من جنوب لبنان، جاءت عملية (الوعد الصادق) النوعية التي نفذها مقاتلو حزب الله اللبناني صباح ٢٠٠٦/٧/١٢ قرب مستعمرة زرعيت الإسرائيلية الملاصقة لحدود إسرائيل الشمالية مع لبنان، والتي كان من نتائجها قتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين، ونتيجة هذه العملية قامت إسرائيل بشن حرب على لبنان استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً، هدفت من لتحقيق عدة أهداف، بالإضافة إلى تدمير قدرة حزب الله العسكرية و تطوير النفوذ الإيراني وهما هدفان فشلت إسرائيل في تحقيقهما كان هناك الهدف الأهم وهو استعادة قدرة الردع للجيش الإسرائيلي الذي اهتزت صورته وانحدرت منذ حرب أكتوبر

\* [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid\\_٧٦٥٠٠٠/٧٦٥٧٤٨.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_٧٦٥٠٠٠/٧٦٥٧٤٨.stm)



١٩٧٣، وكما هو معروف تمثل قدرة الردع جوهر نظرية الأمن الإسرائيلية ، لأن الرقعة الجغرافية الضيقة التي تعيش عليها وقلة عدد سكانها واستيلاءها على الأرض بالقوة جعل من عقيدتها العسكرية عقيدة هجومية وخاطفة، ولا يمكن أن تحتل الهزيمة أو الاستنزاف. والردع بالنسبة إلى إسرائيل هو "التلويح لأعدائها حتى في زمن السلم كلما اختاروا طريق الحرب سوف يهزمون". هذه القدرة على التلويح بالهزيمة حتى قبل أن يجرؤ "العدو" على التفكير في المواجهة لم تعد كما كانت عليه قبل عقود. فقد لحقت بها أضرار جسيمة منذ العام ١٩٧٣. كما انتهى اجتياح لبنان العام ١٩٨٢ بإرغام الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من دون قيد أو شرط.

ولأن قدرة الردع لا تعمل مطلقاً في "الحروب الصغيرة" كما هو الحال لعمليات حزب الله ضد أهداف إسرائيلية والانتفاضة في الأراضي الفلسطينية؛ وعندما تخطف حركة حماس بالتعاون مع مجموعة فصائل فلسطينية جندياً إسرائيلياً في قطاع غزة<sup>(١)</sup> ، وتفشل إسرائيل في إطلاق سراحه، وعندما يقف حزب الله نداً للجندي الإسرائيلي على الحدود اللبنانية بعد أن أرغمه على الانسحاب عام ٢٠٠٠، ثم يخطف له ثلاثة جنود بعد التحرير مباشرة العام ٢٠٠٠، ويعلن أمينه العام حسن نصر الله على الملأ وفي مناسبات عدة، انه سيعيد خطف جنود آخرين لمبادلتهم بالأسرى اللبنانيين، ثم يقوم فعلياً بذلك ويختطف جنديين ويقتل آخرين في العملية التي أطلق عليها حزب الله "الوعد الصادق"... فهذا لن يعنى سوى شيئاً واحداً وهو : أن قدرة الردع الإسرائيلية باتت في الحضيض. وأن على الجيش الإسرائيلي أن يعيد الاعتبار إلى هذه القدرة "لتلقين من يرفع يده على إسرائيل درساً\*؛ لأن حزب الله إذا لم يهزم في هذه الحرب" فستكون هذه نهاية الردع الإسرائيلي بالفعل وبالقوة"<sup>(٢)</sup>. وفي هذا السياق ترى صحيفة هآرتس في افتتاحيتها: "حتى بداية التسعينيات، رغم الحروب المتواترة، تدللت دولة إسرائيل في مجال الدفاع عن الجبهة الداخلية، البلدات الأمامية تضررت وعاشت توتراً مستمراً، ولكن بعيداً (نسبياً) عن الحدود جرت حياة آمنة ومطمئنة. المخاوف التي عاشها زعماء الدولة، وعلى رأسهم دافيد بن غوريون من تعرض الجبهة الداخلية

(١) صحيفة هآرتس ٢٠٠٦/٨/٣

\* أسرت المقاومة الفلسطينية جندي إسرائيلي اسمه "جلعاد شاليط" في قطاع غزة، يوم ٢٥ يونيو حزيران ٢٠٠٦

(٢) زئيف شيف، هآرتس، ٢٠٠٦/٨/٣

للقصف، ولا سيما في حملة السويس وحرب الأيام الستة لم تتحقق. الدفاع المدني، بمراقبيه وملاجئهم، أهمل. ومن عدم الاكتراث هذا، صحت الجبهة الداخلية بضربة واحدة في العام ١٩٩١، في الأسابيع الستة لنار صواريخ أرض - أرض العراقية. مر عقد ونصف، وفي صيف ٢٠٠٦ تبين بان الجبهة الداخلية لا تزال سائبة - هذه المرة أمام صواريخ أرض - أرض من حزب الله<sup>(١)</sup>.

بعد اندلاع شرارة المعركة الأولى بين إسرائيل وحزب الله توالى المفاجآت على الجيش الإسرائيلي، بدءاً من تدمير حزب الله لدبابات "الميركافا" في الجنوب اللبناني، مروراً بتدمير البارجة الإسرائيلية من طراز (ساعر -٥) وهي واحدة من ثلاث بارجات تعتبر الأحدث في سلاح البحرية الإسرائيلي، وصولاً إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الإسرائيلي ووصول صواريخ حزب الله ذات المديات المتفاوتة إلى العمق الإسرائيلي في صفا وحيفا وعكا وبيسان والخضيرة. وقد علقت صحيفة "يديعوت أحرنون" على ذلك في إحدى افتتاحياتها بالقول " أن حزب الله نجح في إقامة مظلة دفاع تستند إلى الرعب في مواجهة الترسانة العسكرية الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، أما صناع القرار العسكري في إسرائيل فقد اعترفوا بإتقان مقاتلي حزب الله لغة الحرب وأنهم لم يكونوا يتوقعوا ذلك.

ترسانة حزب الله العسكرية -حسب الاعتقاد الإسرائيلي-، تضم بها ما بين ١٣ ألفاً إلى ١٥ ألف صاروخ مختلفة الأبعاد والمديات، من بينها صاروخ الكاتيوشا\* العادية وجراد (رعد- ١) الأبعد

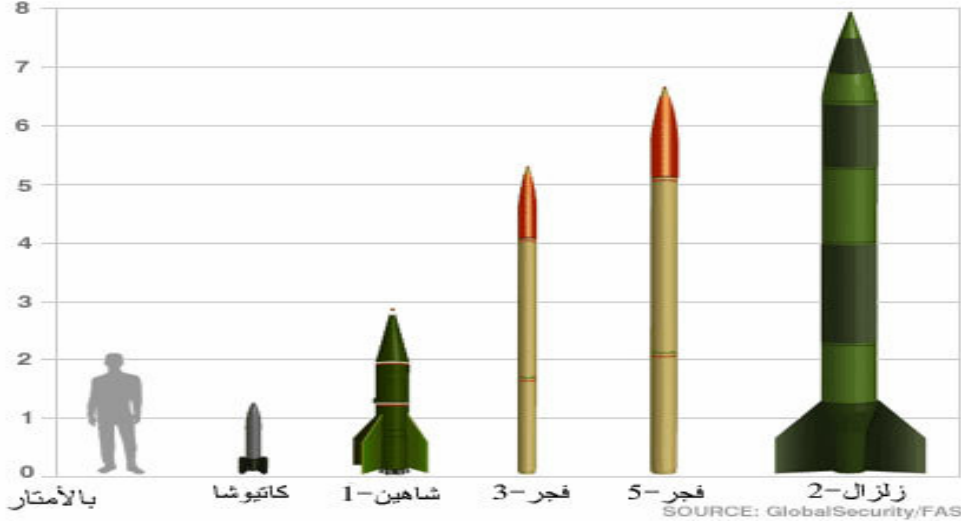
(١) هآرتس، ٢٠٠٧/٢/١٢

(٢) يديعوت أحرنون، ٢٠٠٦/٨/١١

\* صاروخ الكاتيوشا: هي صواريخ روسية بالأساس تعود إلى حقبة الاتحاد السوفيتي السابق ، و تشمل سلسلة من الأنواع التي يمكن إطلاقها بواسطة راجمة أو بواسطة منصة ثابتة يدوياً أو حتى من دون الحاجة إلى وجود مشغل اعتماداً على التوقيت الذي يمكن ضبطه للانطلاق في وقت لاحق. و لا أهمية إستراتيجية أو عسكرية كبرى لهذه الصواريخ - رغم قدرتها التدميرية - بقدر ما هو الرغبة في أحداث هلع أو انهيار نفسي لدى الطرف الآخر. و تقدر نشرات غربية متخصصة بالقضايا العسكرية بأن حزب الله اللبناني يمتلك حوالي (١٣) ألف صاروخ منها أو أكثر، معظمها ضمن مدى (١٢ - ٢٥) كلم. ويعتقد الخبراء العسكريون أيضاً أن حزب الله يمتلك صواريخ زلزال ٢ الأكثر فعالية، والتي يبلغ مداها ما بين ٢٠٠-٤٠٠ كيلومتراً، كما يمكن تزويدها برؤوس حربية قوتها ٦٠٠ كيلوغرام من المتفجرات.

مدى، وصاروخ زلزال وخيبر، إلى جانب اعتماد حزب الله على تقنية تطوير الأسلحة والصواريخ محلياً<sup>(١)</sup>.

شكل رقم (٣)



رسم بياني يبين أحجام ومدى الصواريخ التي يمتلكها حزب الله\*

وقد نجح حزب الله في حشد مفاجأة أخرى من المفاجآت التي تحدث عنها أمين عام الحزب (حسن نصر الله) في بداية الحرب، وهي الطائرات بدون طيار من طراز "مرصاد-١" المثيلة للبريداتور الأمريكية، وبها حقق الحزب مفاجأة تكتيكية كبيرة لخلق حالة توازن رعب جديدة، وكان قد أعلن ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي، أن الجيش الإسرائيلي أسقط يوم ٢٠٠٦/٨/٧ - طائرة استطلاع بدون طيار تابعة لـ حزب الله فوق البحر. وحسب صحيفة معاريف ذكرت "أن إيران زودت حزب الله بثمانية طائرات دون طيار وتحمل ٤٠ كيلو غرام من المتفجرات وتستخدم لضرب أهداف عسكرية ومدينة في العمق الإسرائيلي، ومن هذه الطائرات، طائرات انتحارية صغيرة دون طيار تحمل عبوة ناسفة تطلق فوق أحد الأهداف ثم تنفجر"<sup>(٢)</sup>. وحسب سلاح الجو الإسرائيلي الذي أسقط إحدى هذه الطائرات، وعلق على ذلك بالقول "أن الخطر الذي تشكله هذه الطائرة كبير جداً

<sup>(١)</sup> يديعوت أحرانوت، ترسانة حزب الله العسكرية، ٢٠٠٦/٨/٢٦

\* [www.globalsecurity.org/FAS](http://www.globalsecurity.org/FAS)

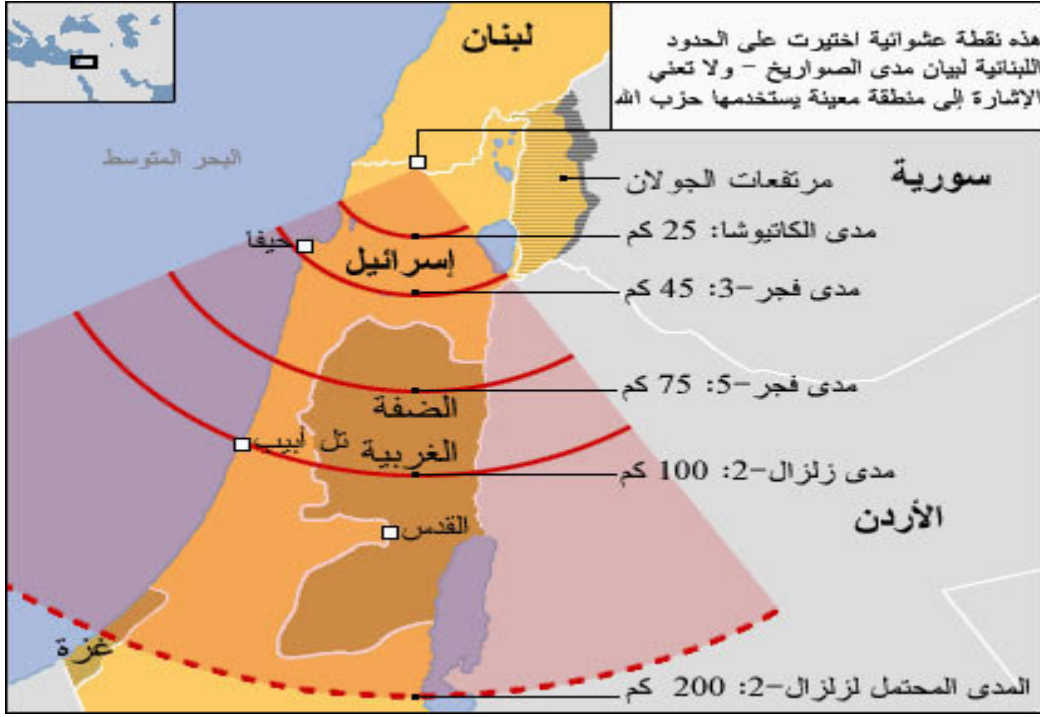
<sup>(٢)</sup> معاريف، ٢٠٠٦/٨/١١

كونها موجهة عن طريق الأقمار الصناعية، وبإمكانها الوصول إلى الهدف، كما أن إصابتها قد تكون قاتلة جداً. وتناقلت الخبر أيضاً القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي الذي جاء فيه "ليس واضحاً بعد الهدف الأساسي من إرسال حزب الله لهذه الطائرة، أو كون هذا الهدف هدفاً عسكرياً أم مدنياً، لكن مدى تحليق هذه الطائرة هو ١٥٠ كم، مما يعني أن بإمكانها الوصول إلى المناطق الوسطى من إسرائيل، كما أنها تحمل ٤٠-٥٠ كغم من المتفجرات، أي أن قوتها تصل إلى قوة قذائف الكاتيوشا، كالتي سقطت على منطقة حيفا، عدا عن أن إصابتها دقيقة جداً<sup>(١)</sup>.

---

(١) المصدر السابق.

## شكل رقم (٤)



خريطة تبين المناطق في إسرائيل التي تصل إليها صواريخ حزب الله\*

و في ١٢ أبريل ٢٠٠٥ نجحت طائرة بدون طيار تسمى مرصاد -١- تابعة لـ (حزب الله) في التحليق فوق شمال إسرائيل دون أن يتم إسقاطها، الأمر الذي أدى إلى إحراج الأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية جراء هذه الطائرة وما صحب ذلك من ضجة في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي راحت تطرح سؤالاً عن مدى نجاعة أجهزة الإنذار المبكر التي تمتلكها إسرائيل و التي بإمكانها إعطاء تحذير مسبق لسلاح الجو الإسرائيلي لكي يقوم بإسقاط أي طائرة معادية حتى قبل أن تدخل المجال الجوي الإسرائيلي<sup>(١)</sup>.

\* [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_٥٢٤٤٠٠٠/٥٢٤٤٩٤٦٦.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_٥٢٤٤٠٠٠/٥٢٤٤٩٤٦٦.stm)

(١) محمود، خالد وليد، (٢٠٠٦ أ). قراءة في الحرب بين إسرائيل وحزب الله... وتداعياتها على المشهد الإسرائيلي، تحليلات، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، للمزيد انظر:

[http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local\\_type=١٢٨&local\\_details=٢&id١=٤٣٠&menu\\_id=١٠&cat\\_id=٨](http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=١٢٨&local_details=٢&id١=٤٣٠&menu_id=١٠&cat_id=٨)

لا شك أن المواجهة العسكرية بين حزب الله وإسرائيل شكلت أعنف جولة من جولات الصراع العربي - الإسرائيلي، لدرجة أن كثيراً من التحليلات والتغطيات الإعلامية الإسرائيلية اعتبرتها بمثابة الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة، حيث اتسمت بعدد من الخصائص المتميزة، التي تختلف عن كثير من جولات الصراع السابقة، ويأتي في مقدمتها انجرار الطرفين إلى الحرب بصورة بدت إلى حد كبير خارجة عن السيطرة، كما شهدت الحرب استهداف العمق الإسرائيلي بكثافة غير مسبوقة في تاريخ ذلك الصراع ؛ من خلال عمليات القصف الصاروخي التي قام بها حزب الله، وقابل ذلك عجز الجيش الإسرائيلي بقدراته المتفوقة عن تحقيق معظم الأهداف التي كانت موضوعه له، مما اضطر الحكومة الإسرائيلية بقيادة إيهود أولمرت إلى البحث عن مخرج سياسي يحقق لها ما عجزت عن تنفيذه من خلال القصف المكثف على الأهداف المدنية اللبنانية طوال شهر كامل.

بالتالي ثمة تداعيات كثيرة لنتائج الحرب السادسة التي حصلت في لبنان. والتي كان لها تأثيرات مهمة على الواقع الإسرائيلي، بعد أن تحطمت مرة جديدة أسطورة الجيش الذي لا يقهر، ومعه أسطورة الردع وانتصار إسرائيل الخاطف. وسيكون لهذه المواجهة التي ظهر بها حزب الله بمظهر المنتصر تأثيراتها على التهديدات الأخرى التي تعترض الأمن الإسرائيلي سواء الداخلية مثل (المقاومة الفلسطينية) ومواجهتها مع إسرائيل، أو التهديدات الخارجية مثل تنامي الأصولية الإسلامية أو تلك المنظمات والحركات المعطوفة على خلفية إسلامية ومنتشعة بثقافة المقاومة ، بعد أن تبين لهذه القوى أن بالإمكان تحقيق الانتصار والثبات في مواجهة أعتى آلة عسكرية.

إذاً، انتهت تلك الحرب إلى فشل إسرائيل في تحقيق معظم أهدافها الرئيسية في الحرب ضد حزب الله، سواء المتعلقة بالقضاء على قوة حزب الله العسكرية ونزع سلاحه، أو إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين لدى حزب الله، أو المتعلقة بتغيير قواعد المعادلة السياسية في لبنان. أضف إلى ذلك، أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان خلق أوجهاً أخرى للفشل تمثلت في عجز إسرائيل عن إيقاف الهجمات الصاروخية لحزب الله ضد إسرائيل و فشل الرهان الإسرائيلي على العمليات الجوية التي عززت من تلاحم الجبهة اللبنانية، وكذلك تأخير العمليات البرية بكل ما رافقها من إخفاقات وضربات موجعة للجيش الإسرائيلي وقوة ردعه وهيبته والخسائر البشرية والمادية ، والفشل في إدارة المعركة السياسية في إسرائيل والخلافات التي عصفت بها والتي ترافقت مع دفن

أكثر من مائة إسرائيلي تحت الأنقاض بفعل صواريخ حزب الله، وإدخال أكثر من مليون ونصف المليون إسرائيلي إلى الملاجئ لمدة شهر كامل، ناهيك عن نزوح ٣٥٠-٤٠٠ ألف إسرائيلي من "الشمال" إلى وسط وجنوب إسرائيل، أضف إلى ذلك فإن الحرب لم توقع خسائر كبيرة في جناح حزب الله المسلح؛ وفشلت في تدمير قدراته على إطلاق الصواريخ باتجاه حيفا ومحيطها<sup>(١)</sup>.

بهذا، تكون هذه الحرب قد أكدت على مخاوف النظرية الأمنية من خلال الفشل الذي منيت به إسرائيل وترتب عليه العديد من النتائج والآثار الإستراتيجية، وهي نتائج يرى بها أحد الباحثين الاستراتيجيين الإسرائيليين، زئيف شيف، أنها ربما تقضي إلى تغيير استراتيجي في الشرق الأوسط بصورة معاكسة لما حدث عقب حرب يونيو ١٩٦٧، التي أدت إلى تكريس مكانة إسرائيل كقوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>. أما بعد الحرب على لبنان فقد بدا واضحا تآكل هذه المكانة، لاسيما فيما يتعلق بتآكل قدرة الردع الإسرائيلية التي تستند أساساً على قوة الجيش الإسرائيلي بوصفه الأقوى والأكثر تطوراً وفاعلية في منطقة الشرق الأوسط، بما يجعله قادراً على ضرب الخصوم والأعداء، وتوجيه ضربات ساحقة لهم إن تجرؤوا فقط على التحرش بإسرائيل. ومن خلال قوة هذا الجيش وفاعليته القتالية، تتبلور صورة محددة لإسرائيل في منظور جيرانها وأعدائها تقوم على أن هذا الجيش هو جيش لا يقهر، وهو ما يؤدي بالتالي إلى إدراك (الأعداء) بأنهم سوف يدفعون ثمناً باهظاً إذا حاولوا التحرش بإسرائيل أو الاعتداء عليها. وهذه الصورة بحد ذاتها هي التي يعول عليها الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في تعزيز مكانة إسرائيل، وتمكينها من فرض نفسها كقوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط، وفي منع خصومها من التفكير في التحرش بها، وأيضاً في صيانة مصالح إسرائيل الإقليمية والدولية.

المسألة اللافتة لانتباه الباحث حول الجدل السياسي - العسكري الذي نشب في إسرائيل عقب توقف العمليات العسكرية بين حزب الله والجيش الإسرائيلي؛ يتمثل في أن هذا الجدل ينصب بالكامل على استخلاص الدروس من هذه الحرب، سعياً إلى حصر واحتواء أثارها السلبية، لاسيما فيما يتعلق بكيفية استعادة قدرة الردع الإسرائيلية، مع التركيز بدرجة كبيرة على تحسين سبل إدارة

(١) معاريف، ٢٠٠٦/٩/٥

(٢) زئيف شيف، هآرتس، ٢٠٠٦/٨/٢٤

الصراعات المسلحة القادمة، وفي مقدمتها تلك التي يحتمل شنها ضد أطراف عربية كسوريا، أو إقليمية كإيران.

لا شك أن الدرس المستفاد من تلك الحرب، يتمثل في استحالة تطبيق حلول عسكرية للصراعات القائمة بين إسرائيل والدول العربية، حيث لم تفلح قوة إسرائيل (الجبارة) في تحقيق أي إنجاز عسكري أو سياسي أمام تنظيم صغير، مثل حزب الله، ولم تستطيع إسرائيل بجبروتها وقوتها العسكرية من أن تحفظ أمنها. وبالتالي ما يتوجب على إسرائيل فعله هو العودة للحلول التفاوضية العادلة التي ترجع الحقوق لأصحابها، و تلغى أسباب الصراع تماماً، في حين أن اعتماد إسرائيل على القوة العسكرية كخيار بديل للمفاوضات لن يعنى إلا التمهيد لمزيد من جولات الصراع المسلح القادمة مع الطرف نفسه أو أطراف أخرى في الإقليم.

تأسيساً على ما تقدم؛ فإن المهددات أعلاه تبعث على الاعتقاد بأن ما يحدث على الجانب الإسرائيلي يعد صدى أو رد فعل للتهديدات الجديدة التي بدأت تواجهها إسرائيل؛ الأمر الذي دعا مراكز البحوث الإستراتيجية في إسرائيل للجوء إلى دراسة (تجديد النظرية الأمنية الإسرائيلية) بما يتناسب والمهددات الجديدة، وجرى تشكيل طواقم عديدة لبلورة النظرية الأمنية الجديدة أو تعديل بعض أسسها وركائزها، وبدا واضحاً أن تلك الطواقم أوصت ببعض الأفكار كتوجهات مستقبلية للإستراتيجية العليا لإسرائيل، منها:

١. الإبقاء على قاعدة الجيش الصغير والمتطور، مع إدخال أجهزة ونظم قتالية حديثة، والتزود بالأسلحة المتطورة وعالية الدقة، والتوسع في البحث والتطوير لأغراض عسكرية.

٢. التشديد على الأهمية القصوى لمبدأ (الردع) ليكون ناظماً للعمل الإسرائيلي تحت عنوان حماية السلام مع العرب بالقوة العسكرية.

٣. ستقوم إسرائيل لمواجهة الإخفاقات في الحرب الأخيرة مع حزب الله، بإعادة التفكير في نظريتها الدفاعية، لن يظل الاعتماد مطلقاً على سلاح الجو، وستصرف مليارات الدولارات لتطوير الدروع ودبابه "ميركافا" وستوسع نطاق عملياتها الاستخبارية وقوات مكافحة الإرهاب وتكنيك مواجهة في حروب العصابات غير النظامية<sup>(١)</sup>.

(١) الرنتاوي، مصدر سبق ذكره.



٤. تجميد العمل وفق مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو، والاكتفاء بتكثيف القصف الجوي والصاروخي والحرب الإلكترونية من دون الحاجة إلى تحريك القوات والسعي لتحطيم القوة العسكرية والاقتصادية التي تشن الحرب على إسرائيل، وهذا ما بدا واضحاً في المواجهة العسكرية التي جرت بين حزب الله وإسرائيل في ١٢ تموز ٢٠٠٦ - وهذا يعني نقل الحرب بما يسمى " أمن الدفاع الذاتي".

٥. تراجع فكرة الحرب الوقائية ضد الدول العربية في ظل ميزان القوى القائم حالياً أو على المدى المنظور، والتمسك بمبدأ "الضربة الإستباقية" التي تخل استراتيجياً في مجال أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً التسلح النووي<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> ألوف بن، السلام هام والجيش أكثر، هآرتس ١٩٩٩/٧/٢٧

## الفصل الثالث

### إستراتيجية إسرائيل العسكرية

يحتل موضوع الإستراتيجية\* العسكرية الإسرائيلية محوراً مركزياً في الفكر الأمني الإسرائيلي، ولا زال العامل العسكري أحد العوامل الأكثر بروزاً وحسماً على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(١)</sup>، ورغم أن العوامل الأخرى - السياسية والاقتصادية - كانت دائماً بالغة الأهمية؛ فإن الغلبة المباشرة كانت دوماً على الصعيد الإستراتيجي للطرف الممسك بزمام الأمور عسكرياً. فعملية بناء القوة العسكرية الإسرائيلية الذاتية، تستند إلى نظرية الأمن الإسرائيلي وتعد بمثابة العقيدة العسكرية العامة التي تحدد المبادئ العامة لاستخدام القوى العسكرية الإسرائيلية، عندما يتطلب الأمر تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والسياسية لإسرائيل.

وتمشياً مع مبدئي التفوق النوعي والردع اللذين يشكلان ركناً أساسياً في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، -واللذين فرضهما واقع الاختلال في المعطيات الإستراتيجية- الأولوية لميزان القوى الإستراتيجي العربي- الإسرائيلي؛ عملت إسرائيل على بناء قوة عسكرية تتمتع بتفوق كفي، يتيح لها تعويض النقص الكمي في الإمكانيات والمعطيات الإستراتيجية بالقياس إلى الإمكانيات والمعطيات المقابلة عربياً<sup>(٢)</sup>. وكما هو معروف، ترى إسرائيل في وضعها الجغرافي والسكاني نقاط ضعف لا تجعلها قادرة على المجازفة بخسارة معركة واحدة، خوفاً من انهيارها وزوالها عن الوجود<sup>(٣)</sup>؛ لذلك

\* يقصد بالإستراتيجية: النظرة الشاملة التي تتعلق ببناء الأهداف العليا للدولة وتحديد المسارات الرئيسية نحو ذلك ثم تحديد الوسائل والآليات المطلوبة، وإعداد الخطط اللازمة للوصول لهذه الأهداف، في ظل تقدير كلي وشامل للظروف والبيئة المحيطة والقدرات الموجودة والكامنة لدى أطراف الصراع. وتنتقل الإستراتيجية الإسرائيلية في الأساس من نظرية الأمن القومي والمصالح العليا للدول وتسعى لاستخدام كافة قدرات الدولة لتحقيق الأهداف العامة للدولة ممثلة في البقاء وشرعية الوجود وصيانة المؤسسات والقيم للمجتمع.

(١) عطايا (١٩٩٨)، مصدر سبق ذكره، ص ٧

(٢) عزمي، محمود، (٢٠٠٢). الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، العدد (٢٥٨)، ص ١٣٥

(٣) Mission, Goals and strategy, Israel defense force official:

www.idf.il/english/history/future.set ٣١/٨/٢٠٠١

اعتمدت سياسية هجومية عنيفة، تهدف إلى إزالة أي مصدر للخطر عليها، وإلى ردع خصومها وأعدائها. ولتحقيق الأمن القومي الإسرائيلي، استلزم على إسرائيل بناء جيش\* قوي ومجهز بأحدث الأسلحة ومدعوم بنظام متطور للإنذار المبكر، وبصناعة عسكرية متقدمة، وبغطاء سياسي من دولة عظمى. وبالإضافة إلى وضعها السكاني والجغرافي فإن اعتماد إسرائيل وبشكل رئيسي على مقاليد قوتها العسكرية له ما يبرره، فإسرائيل نشأت في وسط عربي يرفض قبولها أو التعايش معها، وهو أمر لا يعول فيه الركون إلى أدوات ووسائل مهادنة في توجيه السياسات وإدارة أنماط من التفاعلات إلا وأن تكون القوة العسكرية هي الأداة الحاكمة فيها، وبهذا تكون المعضلة الأمنية قد طرحت مسألة الوجود وتأمين الذات أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما الوجود المدعم بقوة عسكرية متفوقة يصعب التشكيك بمصداقية فعلها ويجعل من مسألة اختبارها أو مواجهتها عمل باهض الكلفة، أو أن تتعرض إسرائيل إلى خطر الإبادة أو على الأقل، يفترض عليه التسليم بواقع لا يحمل طموح المقاصد التي ينهض عليها المشروع الصهيوني في تحقيق أماله بأرض الميعاد.<sup>(١)</sup>

كان لمؤسس دولة إسرائيل "دافيد بن غوريون"، عدة غايات وأهداف من السياسة والعقيدة العسكرية التي شكل على أساسها القوات ووحدها ضمن الجيش الإسرائيلي. فقد فرض بن غوريون التجنيد الإلزامي على كل من بلغ الثامنة عشرة من العمر، بهدف الإبقاء على الجهوزية العسكرية، وصهر المجموعات اليهودية المهاجرة من عدة أنحاء في العالم ضمن بوتقة ومجتمع إسرائيلي واحد. وعمل "بن غوريون" على الاستفادة من الأوضاع الدولية والدعم الغربي خلال حقبة الحرب الباردة؛ من أجل بناء ترسنتين حربيتين، تقليدية وعير تقليدية، بهدف تحقيق "الردع التصاعدي" ضد خصومه العرب وانتهاج عقيدة الهجوم.

وبمعنى آخر، أراد "بن غوريون" "أن يصل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى حد يقتنع معه العرب بأنهم عاجزون عن هزيمة إسرائيل عسكرياً.

\* قيام إسرائيل على أساس عسكري جعل أهم درس يمكن استخلاصه من التجربة الإسرائيلية في مجال "الأمن" هو استعمال الجيش كأداة فاعلة في عملية التحديث وبناء الدولة، حيث قام الجيش بإنشاء علاقات معقدة مع المجتمع الإسرائيلي على مستويات الفرد والفكر والمؤسسات، وبالتالي صار هذا الجيش يعد مظهراً حقيقياً للمجتمع الإسرائيلي.

(١) السلطان (٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧

وقد شكلت سياسة الردع الفعال، والضربة الإجهادية المسبقة وتأمين عنصر القدرة على المناورة الميدانية في القتال على أكثر من جبهة واحدة أركان أساسية في عقيدة إسرائيل العسكرية، ومع ذلك، فإن المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية وما تم انجازه على مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي قد خفف كثيراً من وزن القوة العسكرية ودورها في صياغة الإستراتيجية الإسرائيلية ونزوعها للحرب، ومن وجهة نظر هذا الرأي، يرتبط وبنحو خاص بطبيعة التغيير الذي أصاب مواقف بعض الأطراف العربية وقناعتها حول مفهوم الصراع العربي - الإسرائيلي ذاته، الذي لم يعد يطرح، القضاء على إسرائيل أو زوالها، بل حلت محل هذه اللهجة إمكانية التعايش المشروط بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وبهذا التغيير في النظرة، تحولت معطيات الصراع من كونه صراع أيديولوجي يحمل مضامين قيمة بين إرادتين متعارضتين حول الأحقية التاريخية في الأرض، إلى شكل من أشكال النزاع القانوني حول تفسير الحدود المسموح بها لوجود إسرائيل في ضوء القرارين (٢٤٢) أو (٣٣٨)\* ، ومدى التزام الجانب الإسرائيلي بالعمل على تطبيقهما.

على الرغم من التحولات التي شهدتها البيئتين الدولية والإقليمية، واستمرار عملية التسوية الشاملة بين إسرائيل وبعض الدول العربية لخلق بيئة أمنية شرق أوسطية يفترض أن تكون مستقرة ؛ إلا أن إسرائيل لا زالت متمسكة بمبدأ الحرب في عقيدتها العسكرية؛ وأن الأخيرة ما تزال تولى أهمية فائقة لتغليب الاعتبارات الأمنية - العسكرية على الاعتبارات السياسية، وتسعى إلى الفصل بينهما. فثمة اعتقاد يسيطر على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مفاده أن ما تم انجازه على الصعيد السياسي في إطار عملية التسوية السلمية ينبغي أن لا يصرف انتباه القيادات العسكرية عن تنمية وتطوير عناصر القوة العسكرية التي تعد خير ضمانة للحفاظ على المكاسب السياسي، بمعنى أن

\* القرار ٣٣٨: صدر في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، عقب الحرب التي جرت بين إسرائيل من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن، وتطبيق القرار ٢٤٢ وبدء المفاوضات بين الأطراف (المتحاربة).

العقيدة العسكرية الإسرائيلية لا ترى ثمة تناقض أو تعارض منطقي بين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وبين مسالك عملية التسوية السلمية.

بناء على ذلك، تشكل فكرة الحرب حيزاً مهماً في التفكير العسكري الإسرائيلي، ولضمان هامش واسع من إمكانية الانتصار في حرب محتملة تخوضها إسرائيل، تركز العقيدة العسكرية الإسرائيلية ضمن خياراتها المستقبلية على أهمية التفوق النوعي التكنولوجي لمنظومة أسلحتها العسكرية، وتدرّك القيادات الإسرائيلية الطبيعة المتغيرة للتوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية، وهو التوازن الذي أخذت فيه عناصر الكيف تتزايد بمستويات قد تدفع باتجاه تغيير المفاهيم التقليدية للحرب المقبلة المحتملة. إذ ترى العقيدة العسكرية الإسرائيلية أن نمط الحرب المستقبلية، سواء من حيث إدارتها أو تحديد نتائجها سيحكمها عامل التفوق النوعي العسكري أكثر من عوامل التعبئة الميدانية، وهذا ما يفرض على إسرائيل تعزيز إمكاناتها العسكرية لتكون قوة متميزة في ميدان الحرب.

وفي ضوء الأهمية المعطاة للمتغير التكنولوجي باعتباره يشكل ضماناً قوياً لتحقيق التفوق في معادلة التوازن الإستراتيجي، تركز الجهد العسكري الإسرائيلي على الحصول على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية بدعم خارجي أو تصنيع محلي؛ مما جعل إسرائيل تحقق بناء قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية، تتمتع بقدر ملموس من التفوق النوعي من حيث الأسلحة والمعدات التي تساندها قدرات عالية من إمكانات استخدامها عملياً بفاعلية وسرعة ولفترة طويلة نسبياً.

هذا الفصل يستعرض الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول: خصائص التسليح والحرب المقبلة، المبحث الثاني فيتناول قدرات إسرائيل الفضائية (منظومة الأقمار الصناعية)، وفي المبحث الأخير يتوقف الباحث عند العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

## المبحث الأول

### خصائص التسليح والحرب المقبلة

عند الحكم على طبيعة أي حرب مستقبلية تكون إسرائيل طرفاً فيها، تستوقف الباحث تراكمات ومفاعيل تتيح ربط خصائص التسليح في المنطقة بالهدف الذي حدد له مسبقاً. ولعل من أبرز أوجه هذا الربط ما يأتي:

١. تعدد التحولات التي طرأت على وسائل القتال التقليدية وتنوعها، ويأتي في مقدمة هذه التحولات، التركيز على التطور التكنولوجي للأسلحة الموجهة الدقيقة وبعيدة المدى، وأهم ما في ميزات هذه الظاهرة التكنولوجية التقليدية التي تعتمدها وسائل القتال الموجودة حالياً في ميدان المعركة الشرق أوسطي، هي القدرة على تدمير أهداف بعيدة المدى؛ الأمر الذي من شأنه أن يفصل عنصر تدمير الأهداف عن عنصر احتلال الأرض<sup>(١)</sup>. من هنا، أصبحت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تولي أهمية للأسلحة الإلكترونية (حرب كبس الأزرار)، والتزود بأجهزة الرؤية الإلكترونية وأنظمة المعلومات الأنوية العاملة بالكمبيوتر وأجهزة إطلاق الصواريخ الدقيقة، والطائرات من دون طيار.

٢. شهدت البيئة الإستراتيجية للمنطقة في العقد الأخيرين، حدوث تغير في النمط الأساسي للأسلحة والأنظمة المستعملة، بحيث أصبحت إسرائيل ومعظم الدول العربية تتسلح بتجهيزات متطورة من صنع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا. وكما هو معروف فإن مصر، السعودية، الإمارات والأردن هي من الزبائن الرئيسيين للطائرات المقاتلة والدبابات الغربية، بالتالي؛ فإن الانعكاس الأول لهذا المعطى يتمثل في أنه في أي حرب مستقبلية سوف تتلاشى ميزة إسرائيلية تقليدية، حيث ستجد إسرائيل نفسها تقاثل ضد أسلحة غربية مماثلة للأسلحة التي تمتلكها<sup>(٢)</sup>.

(١) ليفتال (١٩٩٠)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢

(٢) Klieman, Aharon, (١٩٩٢). **Reuven Pedatzur, Reaming Defense procurement through the ١٩٩٠ s**, (Tel Aviv University: Jaffee center strategic studies ), p.٣٠

٣. يتزايد التوجه بين دول المنطقة نحو استخدام الصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس التقليدية، بسبب توافرها، ويجري التأكيد على أهمية الصواريخ غير التقليدية في التفكير الإستراتيجي لهذه الدول<sup>(١)</sup>، وهو ما يعطي أي حرب مقبلة تخوضها إسرائيل طابعاً خاصاً يتميز عن الحروب السابقة التي خاضتها من قبل.

٤. تشير النشرات الإستراتيجية المتخصصة أن أجيال الأسلحة المستخدمة في ميدان القتال المستقبلي تتميز، بخصائص عملية عدة، أهمها:

- أنها ستؤمن المزيد من القدرات التدميرية والمناورة والمحافظة على البقاء، ويمكن أن يركب على هيكلها أجهزة حديث (ذخائر، تحريك، مراقبة، سيطرة، حماية).

- ستمكن من تقليص مقدار مستويات السيطرة بسبب أجهزة جمع المعلومات الحديثة.

- سيزداد استعمال الفضاء لاستخدامها بفعل تجديد نوعية الصواريخ. ونتيجة ذلك أصبح الاهتمام الإسرائيلي ينصب في شأن دور الطائرات في أي معركة مقبلة.

٥. تصغير الأخطار وذلك من خلال دمج إسرائيل بين الدرع وعميلة السلام، إذ ترى إسرائيل في ترسانتها العسكرية وفي مبدأ "إسرائيل قوية" الضمان الأول لأي تسوية مستقرة مع العرب، وهذه التسوية - بميزان الربح والخسارة - تتضمن تقديم تنازلات إسرائيلية طفيفة وشكلية مقابل حصول إسرائيل على عائدات إجمالية كبرى في الميادين الإستراتيجية والسياسية والاقتصادي.

من هنا؛ تنطلق المطالب والردود الإسرائيلية لمواجهة التسليح العربي من فكرة الحفاظ على تفوق إسرائيل أمام الدول المعادية لها، ولهذه الغاية أصبح الحرص الإسرائيلي على التفوق أكثر حدة، بهدف معادلة قوة الدول العربية الشرائية للأسلحة واستثماراتها الكبيرة لبناء قدراتها الخاصة على التصنيع الحربي. ونظراً لضالة خيارات إسرائيل، عليها أن تعمق التزامها الصارم بالبقاء متفوقة على توازن للقوى يميل لصالحها وعلى ردع موثوق، وذلك من خلال الاستمرار بأن تكون في طليعة التطور العالمي للأسلحة<sup>(٢)</sup>.

(١) لنير، تسفي، (١٩٨٣). عنصر النوعية في سباق القوة الإسرائيلي والعربي في الثمانينيات، مجلة معرخت، العدد

(٢٨٦)، ص ١٤٤

(١) Klieman (١٩٩٢)، op.cit.p. ١٣

## المبحث الثاني

### البرنامج الفضائي الإسرائيلي

تتصدر إسرائيل قائمة المستفيدين من نقل الخبرات والتقنيات العلمية وتوظيفها واستغلالها وتطويرها، بما في ذلك علوم الفضاء الخارجي، حيث تحتل المرتبة الثامنة في "نادي الدول الفضائية"، بعدما دخلت مجال الفضاء في العام ١٩٨٨، بإطلاقها القمر الاصطناعي الإسرائيلي الأول (أوفيك ١) أو ما يسمى "أفق ١" بوزن ١٠ كجم بواسطة صاروخ "شافيت ٢"، الذي يتكون من ثلاث مراحل، كما أطلقت إسرائيل على التوالي قمرين هما أوفيك-٢، أوفيك-٣ عام ١٩٩٥<sup>(١)</sup>، وأعلنت أن القمر مر بفضاء سوريا والعراق وإيران، كما أعلنت عن قدراته التي من ضمنها قدرات تجسسية. وواصلت إسرائيل شق طريقها الخاص وصولاً إلى إطلاق القمر الاصطناعي (أوفيك-٥) المخصص لعمليات التجسس. إضافة إلى القمرين الاصطناعيين (عاموس ١ و عاموس ٢) اللذين أطلقا لأسباب تقنية من جزيرة الأشباح في غويانا الفرنسية، والقمر الاصطناعي (نخسات) الذي أطلق من روسيا في العام ١٩٩٨. ويوجد لدى إسرائيل الآن خمسة أقمار اصطناعية تدور في الفضاء الخارجي هي (عاموس ١، عاموس ٢، إيريس، أوفيك-٥، نخسات)<sup>(٢)</sup>.

قامت إسرائيل بوضع القمر "عاموس-١" فوق مدار القمر العربي "عربسات ٢" في أجواء كينيا، وذلك للتجسس على الاتصالات العربية، لأن الأقمار الاصطناعية تستطيع تزويد إسرائيل بمعلومات هامة عن طريق التصوير الجوي، لكن فائدتها في تحقيق ردع بواسطة التصنت قليلة للغاية، لأن القمر الاصطناعي يمر فوق المنطقة لعدة دقائق فقط (١٥ ثانية كل سبع ساعات)؛ لكي يكتسب فعالية متواصلة، سيتطلب ذلك أن يكون لدى إسرائيل عشرات الأقمار الاصطناعية، هذا ما

(١) Federation of American Scientists. 'Israel Special Weapons-Armey', www.fas.org/nuke/Israel/agency/armey.htm ٢٧/٨/٢٠٠١

(٢) Maj.Gen Gideon Sheffer, (٢٠٠١). **IDF Service- Where is it Going?**, Strategic

Assessment, vol.٣, No.(٤), P.١



أكدته دراسة صادرة عن مركز الأبحاث الإستراتيجية من جامعة تل أبيب، قام بها البروفسور "أرييه شليف". وأخيراً تملك إسرائيل قمر الأبحاث العلمية "تخسات" وأطلق بصاروخ روسي<sup>(١)</sup>.

### جدول رقم (١)

يبين تفاصيل عن الأقمار الصناعية الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>

البيانات	أفق ١ -	أفق ٢ -	أفق ٣ -	أفق ٥ -
تاريخ الإطلاق	سبتمبر/أيلول ١٩٨٨	ابريل /نيسان ١٩٩٥	ابريل/ نيسان ١٩٩٥	أيار/مايو ٢٠٠٢
وسيلة الإطلاق	صاروخ شافيت	صاروخ شافيت	صاروخ شافيت	صاروخ شافيت
المواصفات	الوزن ١٥٦ كغم، الطول ٢,٣ م (إرسال)	شبيه أفق-١/إرسال واستقبال	الوزن ٢٢٥، الطول ٢,٣ م، تحكم ارضي	٣٠٠ كلغم، الطول ٢,٣، وقطره متر واحد
الارتفاع	٢٠٠ كلم	٢١٠ كلم	٣٠٠ كلم	٣٧٠
الارتفاع الأقصى	١١٥٠ كلم	١٥٠٠ كلم	٧٠٠ كلم	٦٠٠
زمن الدورة حول الأرض	٩٨ دقيقة	٩٠ دقيقة	٩٠ دقيقة	٩٠ دقيقة
مدة البقاء في المدار	١١٨ يوم	٦٠ يوم	٢-٣ سنوات التخطيط	٤ سنوات
المهام	اختباري	تكنولوجيا الاتصالات	استطلاع وتجسس إلكتروني	تجسس على دول الشرق الأوسط

(١) The Center for strategic & International studies(CSIS)Washington ٢٠٠٠

(٢) قام الباحث بعمل الجدول اعتماداً على العديد من المصادر أهمها: القهوجي، رياض، مصدر سبق

## جدول رقم (٢)

يبين التسلسل الزمني لبرنامج الفضاء الإسرائيلي<sup>(١)</sup>

السنة	المهمة
١٩٥٨	إنشاء معهد التكنولوجيا "التخنيون" في حيفا، وأنشئ للفضاء قسماً خاصاً في هذا المعهد .
١٩٦٠	أنشئت اللجنة القومية لأبحاث الفضاء بواسطة الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم برئاسة البروفيسور (ديفيد أفير) - بعد ثلاث سنوات فقط من إطلاق الإتحاد السوفييتي أول قمر صناعي في العالم.
١٩٦١	إطلاق إسرائيل للصاروخ (شافيت) الذي حمل معدات أرصاد جوية لارتفاع ٨٠كم.
بعد عام ١٩٦٧	قررت إسرائيل رصد حوالي ٢٠٠ مليون دولار يتم إنفاقها على مدى ٢٠ سنة من أجل تطوير قمر صناعي إسرائيلي.
١٩٧٤	بدأ البرنامج العلمي الإسرائيلي لاقتحام الفضاء تحت إشراف الجنرال حاييم بارليف.
١٩٧٧	اعترفت المجموعة العلمية العالمية بانجازات إسرائيل في أبحاث الفضاء حتى عقد المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لعلوم الفضاء في إسرائيل وشارك فيه ٥٠٠ عالم من ثلاثين دولة.
١٩٨٣	أنشأ وزير العلوم (يوفال تيمان) الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء (سلة).
١٩٨٤	تم تشكيل مجموعتين من الخبراء أحدهما تعمل في إسرائيل، والأخرى في الولايات المتحدة من أجل تطوير القمر الصناعي الإسرائيلي، وتزويده باحتياجاته العلمية والتكنولوجية من الولايات المتحدة.
١٩٨٦	أنشأت إسرائيل معهد (آشر) لتطوير بحوث الفضاء، ولتعزيز التعاون مع المؤسسات الخارجية العاملة في هذا المجال ويعمل في هذا المعهد علماء في الفيزياء وهندسة الطيران والفضاء وعلوم

<sup>(١)</sup> محمود، خالد وليد (٢٠٠٦ ب). منظومة الأقمار الصناعية وأهميتها في النظرية الأمنية الإسرائيلية

الجديدة، تحليلات، مركز القدس للدراسات السياسية. للمزيد اطلع على:

[http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local\\_type](http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type)

الكمبيوتر والهندسة الكهربائية، ومعظمهم من العلماء الروس المتميزين ويركز هذا المركز نشاطه على تطوير أقمار تجسس صغيرة.	
أبرمت شركة (أجيت) الإسرائيلية عقداً مع شركة (فيرشيكور) الأمريكية للصناعات الإلكترونية لتزويد إسرائيل باحتياجاتها اللازمة في قمر التجسس (أفق).	١٩٨٨
تم توقيع عقد آخر مع الشركة الفرنسية (اريان سبيس) مالكة الصاروخ (إيريان) لاستخدام هذا الصاروخ في إطلاق قمر الاتصالات (عاموس) في بداية ١٩٩٣.	أغسطس ١٩٨٨
أطلقت إسرائيل أول قمر صناعي اختبري "أفق ١" إلى الفضاء، في مدار أقرب نقطة فيه للأرض على بعد ٢٤٩ كم و أبعد نقطة ١١٤٩ كم بانحناء قدره ١٤٢,٩ درجة وكان وزنه ١٥٥ كيلوغراماً وكان من أهم وظائفه اختبار الخلايا الشمسية التي كان يحملها و إجراء تجارب في الاتصالات .	١٩٨٨ ١٩ سبتمبر
أطلقت إسرائيل قمرها الاصطناعي الاستكشافي "أفق ٢". ويبلغ وزن هذا القمر ٣٧٤ باوند ومجهز بجهاز تصوير، وقد يكون نسخة مشابهة للأقمار الاصطناعية الاستكشافية القديمة التي تعمدت على الكبسولات. وقد أطلق القمر في مدار أبعد نقطة فيه عن الأرض ٢٥١ كلم و أقرب نقطة ١٤٩ كلم بانحناء قدره ١٤٣,٢ درجة وذلك لإجراء اختبارات في الاتصالات .	آذار ١٩٩٠
أطلقت إسرائيل "أفق ٣" الذي يتمكن من رصد واستطلاع مسبق للأهداف المطلوب مهاجمتها، ومعرفة نتائج القصف بدقة وسرعة، بفضل تزويد هذا القمر بكاميرا تصوير مصغرة يمكنها التقاط صور لمساحات شاسعة من مسافات بعيدة.	١٩٩٥
فشلت إسرائيل في يناير عام ١٩٩٨ في إطلاق قمرها الصناعي (أوفق ٤) والوصول إلى المدار المخصص له حول الأرض، حيث سقط في البحر المتوسط، الأمر الذي تطلب من جهة نظر إسرائيل الإسراع في إطلاق قمرها الأخير (أوفق ٥) لتحقيق المهام الاستطلاعية والتجسس في المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا وحتى باكستان وأفغانستان. ويزن القمر ٣٠٠ كلغم في مدار أبعد نقطة فيه ٧٧٤ كلم و أقرب نقطة للأرض ٢٦٢ بانحناء قدره ١٤٣,٥ درجة، ثم تم تصحيح المدار لتصير أبعد نقطة ٧٧١ و أقرب نقطة ٣٦٩ كم .	١٩٩٨
أطلقت إسرائيل قمرها الصناعي الجديد (أيروس - ٢)، في نيسان آذار ٢٠٠٦ والمخصص للتجسس على المنشآت النووية الإيرانية. وتشير بعض المصادر إلى إطلاقها أيضاً قمراً من نوع (نخسات).	٢٠٠٦

تشير المصادر الإستراتيجية<sup>(١)</sup>، إلى أن مؤسسة (رافائيل) للصناعات العسكرية الإسرائيلية، عرضت تطوير قمر صغير (مايكرو)، لأغراض الأبحاث، يقل وزنه عن مائة كيلو غرام، يطلق إلى الفضاء من طائرة مقاتلة، بواسطة جهاز إطلاق خاص تزود به الطائرة، أطلق عليه (أنور شاحور)، تم استخدامه من قبل في إطلاق الصاروخ المضاد للصواريخ (أرو) ويعتمد في بنائه على تكنولوجيا إطلاق الصاروخ جو - أرض (بوب أي) ومن جهة نظر علماء (رافائيل)، فإن إطلاق الأقمار الصناعية بواسطة الطائرات المقاتلة يشكل تطوراً جديداً في مجال الفضاء، حيث يستطيع جهاز (شاحور) إدخال الأقمار الصغيرة إلى مدارها حول الأرض بارتفاع من ٥٠٠ كم إلى ١٥٠٠ كم، بالإضافة إلى ميزات الوزن الخفيف وقلة التكاليف وعدم الحاجة إلى قواعد إطلاق أرضية، فإنه يمكن إطلاق هذه الأقمار الصغيرة من أي مكان في العالم، والتحرر من القيود المرتبطة بالإطلاق من إسرائيل (من الشرق إلى الغرب)، حتى لا تسقط أقمار التجسس في أراض معادية لإسرائيل؛ إلا أن الأساس في تنفيذ هذه الخطة هو تكاليفها، حيث يبلغ سعر القمر الصغير المزود بكاميرا متناهية في الصغر ووسائل اتصال متقدمة حوالي ٨-٥ ملايين دولار، وبذلك يمكن إطلاق حوالي ٢٥ قمراً صناعياً صغيراً تغطي المنطقة العربية والإسلامية من باكستان إلى ساحل المغرب<sup>(٢)</sup>.

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم، أن إسرائيل سعت ومنذ نشوئها إلى تطوير برنامج فضائي متقدم لتحقيق وبلوغ أهداف تقانية تكنولوجية، أمنية - إستراتيجية، وليس من الصعوبة بمكان أن يلاحظ الباحث الأهمية الإعلامية التي توليها إسرائيل عند إطلاقها قمراً صناعياً إلى الفضاء مستخدمة هذا الحدث التكنولوجي السياسي لتوجيه رسائل لأطراف معينة من حيث القدرة العسكرية والتكنولوجية المتقدمة التي تحظى بها إسرائيل، والارتقاء الواضح للغايات التقانية العسكرية وللقناعة المترسخة في النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة بأن أي حرب قادمة ستخوضها إسرائيل ستعتمد بالدرجة الأولى على "حرب النجوم" وستكون الصواريخ الموجهة بالأقمار الصناعية هي الأسلحة التي ستستخدم فيها. أضف إلى ذلك، أن أحد أهم خيارات إسرائيل الإستراتيجية على الصعيد العسكري، يتحدد بتأمين تفوقها النوعي، وتنمية عناصر قدرتها العسكرية بمختلف صنوفها القتالية

(١) [www.defensenews.com/pgt.php?htd=I\\_story\\_٩٣٦٦٧٩.html&tty=wrlldwide](http://www.defensenews.com/pgt.php?htd=I_story_٩٣٦٦٧٩.html&tty=wrlldwide)

(٢) محمود (٢٠٠٦ ب)، مصدر سبق ذكره.

على المستويين التقليدي والإستراتيجي، وعلى نحو يظهرها بمظهر التفوق في معادلة التوازن الإستراتيجي بينها وبين من تصفهم (أعدائها) مثل إيران وسوريا ومنظمة حزب الله، سواء كانت هذه الأطراف منفردة أو مجتمعة، وعلى مستوى سياسات الردع أو على مستوى إنزال العقاب.

### المبحث الثالث

#### العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

تشكل المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، الشريان الرئيس والحيوي الذي يمكن الأخيرة من المحافظة على تفوقها عسكرياً على العرب، ووصول الجيش الإسرائيلي إلى ما هو عليه من تطور وتطور. وبفعل المساعدات العسكرية الأمريكية الضخمة التي تقدمها الإدارة الأمريكية لإسرائيل، غدا بفعلها الجيش الإسرائيلي القوة الإقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط.

وكما هو معروف، فقد بدأت المساعدات الأمريكية تصل إلى إسرائيل منذ بداية إنشائها عام ١٩٤٨، وخلال الفترة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٣ كان معدل ما تحصل عليه إسرائيل سنوياً من مساعدات يبلغ ١٢٢ مليون دولار. وقد بلغ حجم تلك المساعدات في تلك الفترة ٣،١ مليار دولار، منها ٢٧٧ مليون دولار مساعدات عسكرية. وفي عام ١٩٦٢ بدأت إسرائيل بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، إلا أن أول منحة عسكرية وصلت إلى إسرائيل كانت خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣<sup>(١)</sup>.

منذ العام ١٩٧٤ بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تتدفق على إسرائيل حتى زادت على ١٠٠ مليار دولار. واستطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ربط أي عملية سلام مع الجانب العربي بهبات عسكرية أمريكية ضخمة. إذ نالت إسرائيل عام ١٩٧٩ بعد توقيعها اتفاقية (كامب ديفيد) مع مصر، مبلغ خمسة مليارات دولار لإعادة نشر قواتها المنسحبة من شبه جزيرة سيناء، وبناء مطارات جديدة في النقب<sup>(٢)</sup>. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ حصلت على مبلغ ١,٢ مليار دولار. ومع بدء المفاوضات مع سوريا في العقد الماضي أعدت إسرائيل فاتورة بمبلغ ١٧ مليار دولار لدفع كلفة الانسحاب من الجولان<sup>(٣)</sup>. وأدى توقف المفاوضات وقتها إلى عدم حصول

(١) القهوجي (٢٠٠٤)، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٢

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٣

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤٣

الجانب الإسرائيلي على المبلغ المطلوب. وعند انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من غزة في صيف ٢٠٠٥، طلبت الحكومة الإسرائيلية من الولايات المتحدة مبلغاً من المال للمساعدة في إعادة إسكان المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن غزة، جُمِد الطلب بسبب الإعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة في نفس العام<sup>(١)</sup>.

وأعدت إسرائيل فاتورة أخرى عادلته قيمتها مبلغ ١٠ مليار دولار لتنفيذ خطة الانسحاب من الضفة الغربية وفق مشروع أولمرت أو ما يسمى بخطة (الانطواء) \*.

وتشير المعطيات، أنه ومنذ العام ١٩٨٧ بدأت إسرائيل بالحصول على ١,٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية سنوياً. إضافة إلى ذلك تمول الحكومة الأمريكية مشاريع عسكرية أخرى تقوم بها إسرائيل. إذ أنفقت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٨٦ حتى الآن أكثر من مليار دولار على تطوير (أرو) أو (السهم) ولا تدرج ميزانيات التطوير هذه وما شابهها في بند المساعدات العسكرية. إذا حصلت إسرائيل على أموال وتكنولوجيا أمريكية لتنفيذ هذا المشروع ومن ثم تسويقه<sup>(٢)</sup>.

في لقاء سنوي عقد في واشنطن بين القيادات العسكرية للبلدين في تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠١، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة قيمة المساعدات العسكرية السنوية لإسرائيل بنحو ٦٠ مليون دولار سنوياً حتى سنة ٢٠٠٨، إذ ستبلغ حينها حوالي ٢,٤ مليار دولار سنوياً<sup>(٣)</sup>

(١) الدويك، عبد الغفار ، (٢٠٠٢). سياسة التسليح في إسرائيل ، شؤون الشرق الأوسط ، عدد (١٠٦)، ص ١٠٧  
• للمزيد راجع :

[http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local\\_type=١٢٨&local\\_details=٢&id١=٤٢٥&menu\\_id=١٠&cat\\_id=٨](http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=١٢٨&local_details=٢&id١=٤٢٥&menu_id=١٠&cat_id=٨)

(٢) القهوجي (٢٠٠٤)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤٣

وستطالب إسرائيل الولايات المتحدة بعلاوة لميزانية الدفاع في عام ٢٠٠٧ بمقدار نحو مليار دولار في ضوء التغييرات الإستراتيجية في الشرق الأوسط. ومن بين التهديدات التي ستعرضها إسرائيل على الإدارة الأمريكية: انعدام الاستقرار السياسي والعسكري في لبنان، خطر التدهور في الحدود الشمالية لإسرائيل، انعدام الاستقرار حيال السلطة الفلسطينية وإمكانية (التطرف) في المناطق و التحول النووي الإيراني والدور المتعظم لإيران في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

ووفق الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، يتعهد الأمريكيون، باستثمار ما نسبته ٢٧% من المساعدات الأمريكية في إسرائيل نفسها، كما يلتزم الجانب الأمريكي بشراء منتجات صناعية إسرائيلية لاستخدامها في إنتاجه. وقد استثمرت شركة (لوكهيد مارتن) مبلغ ٩٠٠ مليون دولار في إسرائيل بعد صفقة طائرات (إف - ١٦)، واستثمرت شركة (بوينغ) مبلغ ٧٥٠ مليون دولار بعد توقيعها اتفاقية بيع طائرات (إف - ١٥) و (بلاك هوك) لإسرائيل<sup>(٢)</sup>.

لقد كان للحرب على (الإرهاب) التي أعلنها الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)، أثرها على زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل -الشريك الاستراتيجي لأمريكا في حربها تلك- فخلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن الأولى، حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية لم تحصل عليها سابقاً من أية إدارة، فقد حصلت إسرائيل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ على ١٠,٥ مليار دولار كمساعدات نقدية و ٦,٣ مليار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة، بما فيها ٤,٥ مليار دولار ثمن ١٠٢ طائرة (إف - ١٦) من شركة (لوكهيد مارتن)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيفة يديعوت أحرنوت ، إسرائيل ستطالب بمليار دولار أخرى من الولايات المتحدة، ٢٣/٢/٢٠٠٧

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.



## جدول رقم ( ٣ )

قيمة المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل لشراء أسلحة (١٩٩٩-٢٠٠٥)<sup>(١)</sup>

السنة	المبلغ (ألف دولار)
١٩٩٩	١,٨٦٠,٠
٢٠٠٠	٣,١٢٠,٠
٢٠٠١	٧٧٠,٠٥٤
٢٠٠٢	٦٣٠,٨٥٣
٢٠٠٣	٨٦٢,٤٠٧
٢٠٠٤	١,٢٩٧,٧٢
٢٠٠٥	٢,٧٦٢,٨٠٥
الإجمالي	٦,٣٢٣,١٨٢

يلاحظ من هذا الجدول، بأن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في اتجاهها العام هي في تزايد مستمر، خاصة في عام ٢٠٠٠، حيث ازدادت قيمة هذه المساعدات من أجل ضمان قدرة إسرائيل على مواجهة الفلسطينيين جراء اندلاع انتفاضة الأقصى في ذلك العام، ثم عادت وانخفضت في الثلاثة أعوام الذي تلتها، وذلك بسبب أحداث ١١/سبتمبر التي حدثت في الولايات المتحدة، وبعد ذلك عادت وارتفعت قيمة المساعدات العسكرية لإسرائيل.

<sup>(١)</sup> Israel: US. Foreign Assistance, www.FPC.state.gov, ٤/٥/٢٠٠٦

أهم ما تستفيد منه إسرائيل دفاعياً عبر علاقاتها بواشنطن، هو حصولها على نظام الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات الاستخبارية العسكرية، وذلك إما عبر إطلاعها على كل ما تلتقطه أقمارها الصناعية تقريباً، وإما ما تعترضه أجهزة رصدها من اتصالات عسكرية وأمنية بين العرب<sup>(١)</sup>. ما يمكن قوله هنا، أن استمرار المساعدات الأمريكية لإسرائيل وعلى الرغم من طعن الأخيرة للإدارة الأمريكية من خلال سوء تصرفات كأعمال التجسس، وعلى الرغم من الانتقادات التي تطل الإدارة الأمريكية يعرضها من المنظمات الدولية بشكل مستمر نتيجة هذا الدعم. ورغم ازدياد حالات التجسس الصناعي العسكري على الولايات المتحدة من قبل إسرائيل وبيع التكنولوجيا الأمريكية لدول تمارس الولايات المتحدة حظراً على التعامل العسكري معها كالصين على سبيل المثال، إلا أن تأثير اللوبي الصهيوني وقوته في القرار السياسي الأمريكي هو ما يجعل استمرار تدفق تلك المساعدات، فاللوبي الصهيوني يمثل جماعة ضغط تسمى (الإيباك)\* لها أثراً كبيراً، على تعديل بوصلة الإدارات الأمريكية وتوجيهها للوجهة التي تراها جماعة الضغط مناسبة.

ومن الأهمية القول، أن إسرائيل لم توقع لغاية الآن اتفاقاً للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، خشية أن تجد نفسها مقيدة بشروط أمريكية تمنعها من شن هجمات استباقية أو وقائية ضد أهداف معينة في حال عارضت واشنطن خطوة كهذه. وترى الدراسة، أن إسرائيل لن تستطيع تحقيق استقلالية تامة عن الولايات المتحدة لفترة طويلة، حتى لو أنها أمنت حاجات الجيش

<sup>(١)</sup> تمتاز إسرائيل عن غيرها من الدول بأنها تستطيع أن تشتري السلاح من الشركات الأمريكية مباشرة بينما على الدول الأخرى أن تحصل على موافقة وزارة الدفاع الأمريكية أولاً قبل الشروع بتوقيع العقود. كما تمتاز إسرائيل بتوقيع صفقات شراء أسلحة ومعدات حربية بمبالغ تقل قيمتها عن ١٠٠ ألف دولار، فيما على الدول الأخرى توقيع صفقات شراء أسلحة لا تقل قيمتها عن ذلك المبلغ.

\* جماعة الإيباك (AIPAC) تضم ممثلي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة والأفراد المؤثرين في مجالات عملهم، وتأسست عام ١٩٥١، وقد بلغت ميزانيتها السنوية العام الماضي ٥٠ مليون دولار، وتعد مؤتمرًا سنويًا يتسابق على حضوره كبار السياسيين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء. وأنشأت (إيباك) مركز أبحاث (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) عام ١٩٨٥، بهدف إعداد ونشر أبحاث عن منطقة الشرق الأوسط وفق وجهة النظر الإسرائيلية ورفعها لأصحاب القرار. وتصدر (إيباك) مجلة بعنوان (تقرير الشرق الأدنى) كل أسبوعين وهي مختصة بقضايا الشرق الأوسط والعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

كافة، وذلك بأن إسرائيل بحاجة ماسة إلى المساعدات المالية السنوية من واشنطن. وعليه يرى الباحث، أن تحركات إسرائيل العسكرية ستبقى عرضة لتأثير الضغوط الأمريكية إلى حد كبير. كما أنه وفي المستقبل فإن الموقف الإسرائيلي الأساسي من رعاية القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) لن يتغير أغلب الظن. فالقيادة الإسرائيلية ستبقى ترى في علاقة الرعاية مع واشنطن حاجة ماسة لمصالح الأمن القومي الإسرائيلي.

في خلاصة هذا الفصل، يستنتج الباحث، أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا زالت تحتفظ بالتفوق النوعي في جيشها وسلاحها، ولا زال ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط يميل لمصلحتها، ويتضح من المعطيات أعلاه أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية في تقدم مستمر، ولا زالت إسرائيل الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، فهي لا زالت تملك أقوى سلاح رادع يدرأ عنها الإخطار الإستراتيجية أو خطر الزوال في المستقبل المنظور.

ورغم ذلك، إلا أن ثمة نقاط ضعف طرأت على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خاصة على صعيد الجيش الذي حصل فيه ترهل ضمن مجالات التدريب ومستوى الطاقة البشرية والبنية والتنظيم<sup>(١)</sup>، وظهور ترهل في الجيش الإسرائيلي بدا وضاحاً في المواجهة العسكرية (تموز ٢٠٠٦) التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله، والتي شوهدت صورة الجندي الإسرائيلي وأثارت حالات التمرد في صفوفه، و "الفشل الذي لازم الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان قد أدى إلى حدوث اختراقات وثغرات أصابت المنظومة الأمنية الإسرائيلية على شكل تحطيم "أسطورة الجيش الذي لا يقهر"<sup>(٢)</sup>، كما كشفت حركات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عن نقاط ضعف أيضاً في العسكرية الإسرائيلية التي عجزت عن وقفها، وأحببت معنويات جنود الجيش الإسرائيلي<sup>(٣)</sup>. ناهيك عن التخمة التي راح يعانها الجيش في السنوات القليلة الماضية على مستويي القيادة والقاعدة، وحالات الفساد وتفشي البيروقراطية والفضائح الأخلاقية التي طالت رموز الجيش، وازدياد حالات الرفض للتجنيد الإلزامي والخدمة العسكرية التي أبرزت انقسامات في داخل المجتمع الإسرائيلي.

(١) زئيف شيف، جيش الدفاع لعام ٢٠٠٠ يجب أن يتغير، هآرتس، ١٩/١١/١٩٩٧

(٢) هايل الدعجة، قهر الجيش الذي لا يقهر، صحيفة الرأي العدد، ١٩/٩/٢٠٠٦

(٣) القهوجي (٢٠٠٤)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٣

ولا شك أن الجدل السياسي الدائر في إسرائيل سبب للجيش مشكلات خاصة، فالانقسامات الحادة، أحيانا، حول مستقبل عملية السلام والانسحابات من الأراضي المحتلة، كسرت الإجماع القومي على قضايا الدفاع، وكانت عملية السلام قد أثرت كثيراً في قدرته القتالية وميزانية الدفاع، ولعل هذا ما يبرز تنامي المعارضة لعملية السلام في صفوف أغلبية الجنرالات الإسرائيليين.

تفترض الدراسة، أن ثمة متغيرات طرأت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، أثرت في بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية، منها: تزايد القدرة الكمية العسكرية العربية، وحصول دول على منظومات من الصواريخ الباليستية ذات المديات المتفاوتة وتلك التي تهدد العمق الإسرائيلي، وإمكانية حصول دول عربية وإسلامية -مثل إيران وسوريا- على التكنولوجيا العسكرية بوساطة المال<sup>(١)</sup>.

ويتضح من المعطيات التي سبقنا، أن أحد أهم خيارات إسرائيل الإستراتيجية على الصعيد العسكري يتحدد بتأمين تفوقها النوعي وتنمية قدراتها العسكرية بمختلف صنوفها القتالية على المستويين التقليدي والإستراتيجي، وما يمكن ملاحظته هو، أن إسرائيل دولة عسكرية تحشد كل قواها من أجل بناء قواتها وإمكاناتها العسكرية، وبأنها لا تستطيع الشعور دائماً بحالة الأمن والطمأنينة لوجودها اللامرعي في قلب منطقة زرعت بها ولا تمت لها بأي صلة.

<sup>(١)</sup> يائير عفرون (١٩٩١). مفهوم إسرائيل الأمني، مجلة سكيلا حودشيت، ص ٨٣

## الفصل الرابع

### إسرائيل وخيارات الأمن والسلام

حكم رؤية إسرائيل الأمنية ودورها في المنطقة، تاريخ محدد، هو تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو تاريخ ما زال يحتفظ بتأثيراته القوية والمباشرة في صوغ تلك الرؤية. ولذا نجد تاريخ الصراع هذا يصبغ المفاصل الرئيسية لرؤية إسرائيل للتسوية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، كما انعكست تأثيراته على إدارتها للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولعل هذا التأثير يبرز واضحاً في الشروط التي تضعها القيادة الإسرائيلية لمنع قياد دولة فلسطينية وتأجيل بت القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الأرض، ومصير القدس والمستوطنات والحدود وقضية اللاجئين. ومن هنا تأتي أهمية البعد الأمني في اتفاق السلام الإسرائيلي - المصري، واتفاق "إعلان المبادئ" مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقيات تفصيلية، وفي الاتفاق مع الأردن عام ١٩٩٤، والمشاريع الإسرائيلية المطروحة على كل من سوريا ولبنان. كما يمكن ملاحظته في طروحات إسرائيل الأمنية والإقليمية. وتظهر آثاره في التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية.

سيحاول هذا الفصل، توضيح خيارات الأمن والسلام بالنسبة لإسرائيل من خلال أربعة مباحث، يعرض المبحث الأول أولويات السلام والأمن لإسرائيل، أما المبحث الثاني، فيتعرض للآثار التي تركتها عملية السلام على السياسة الأمنية الإسرائيلية، ويأتي المبحث الثالث لإلقاء الضوء على التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية التي تؤمن لها أمنها من خلال استبدال أمن الحدود بأمن الأعماق الاقتصادية وفق طروحات مشروع الشرق الأوسط الجديد. وسيعرض المبحث الرابع رؤية حول مستقبل الأمن الإسرائيلي.

## المبحث الأول

### أولويات الأمن والسلام في المفهوم الإسرائيلي

تصدرت نظرية الأمن الإسرائيلي، التي تبلورت ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي فما بعد، الرغبة المعلنة في إحلال السلام، إلا أن قادة إسرائيل، اعتبروا "الأمن" على أنه الهدف الحقيقي والأهم.

فالسلم في المفهوم الإسرائيلي، يعني فرض الاستسلام على العرب، وذلك لأنه يفرض من موقع "القوة". إذا ظهرت إسرائيل أمام العرب قوية إلى درجة يصعب قهرها بالقوة، فإن الطريق تكون عندئذ قد فتحت للمفاوضات المباشرة وللسلم<sup>(١)</sup>، وقد أكد (بن غوريون) المفهوم ذاته حين قال "بأنه الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلم هي رؤية إسرائيل قوية"<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك، يتضح للباحث، أن العناصر الأساسية للأمن الإسرائيلي تعطي مؤشراً على مدى التخطيط الدقيق للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتوافق التام فيما بينها ليجعلها دائماً في تصاعد مستمر. فبعد أن استطاعت إسرائيل أن تصل إلى هذه المرحلة من النجاح؛ فإنها ترى أنه لا يجب عليها هذه المرة أن تكتفي بتسوية لا تقل عن معاهدة سلام مصحوبة بتسويات أمن متبادلة وفعالة وهي تتطلع إلى عقد معاهدات سلام وإقامة علاقات متبادلة وتعاون مع الدول العربية، عن طريق الدول في مفاوضات مباشرة - سرية أو علنية - مع كل دولة عربية أو مع الدول العربية مجتمعة، لتستطيع استيعاب ما حققته من نصر والاستعداد لمرحلة أخرى جديدة؛ لذلك فهي تتمسك حالياً ببعض العناصر الأساسية لتحقيق أمنها حتى في حالة الوصول إلى حل سلمي أو سياسي للمشكلة، وقد جاءت هذه العناصر على لسان "إيغال ألون" نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، والتي تنحصر في ثلاثة عناصر أساسية هي<sup>(٣)</sup>:

<sup>(١)</sup> بارزيلي إسرائيل، وزير الصحة الإسرائيلي السابق، جبروزاليم بوست، ١٠/٨/١٩٦٧

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> أضواء على الإستراتيجية الصهيونية، (٢٠٠٥). دراسات إستراتيجية، النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني

الفلسطيني (فتح، أنظر: [www.fatah.net/public/newsletter/index%202005.htm](http://www.fatah.net/public/newsletter/index%202005.htm))

أ- احتياجات أمن إسرائيل.

ب- الميل التاريخي للشعب اليهودي لأرض إسرائيل.

ج- الإمكانيات السياسية.

ويحتوي كل عنصر من هذه العناصر، على عدة نقاط هامة ومعقدة، وهي في حد ذاتها تلقي ضوءاً على أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

ويتضح من الأدبيات العسكرية والإستراتيجية الإسرائيلية، أن مسيرة السلام لم تسهم حتى الآن على مستوى المؤسسة العسكرية في تكوين توجه نحو البدء بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، بل يمكن القول، أن الفكر العسكري الإسرائيلي يتجه نحو التخطيط لتصورات واحتمالات تتدرج جميعاً في خانة حالة الحرب والنزاعات المسلحة، وليس هناك ملمح أو دليل في الفكر العسكري الإسرائيلي يوحي بأن حالة السلم التي كانت وفق الرؤية الإسرائيلية قد تركت أي أثر أو تغيير يذكر في فكر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وثمة مرجع استراتيجي يلقي الضوء على الفكر الاستراتيجي العسكري خاصة فيما يتعلق بمستقبل هذه القوة والاتجاهات العامة له، حيث يؤكد أن عملية السلام لن تؤدي إلى تغيير الاتجاهات الموجودة حالياً في المنطقة، وإذا -ما تمت- ستؤدي إلى تطور في اتجاهين متوازيين: أولهما: زوال الدوافع العربية لشن هجوم عسكري على إسرائيل، وثانيهما: أن الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ محتلة سيولد إغراءً لاستغلال ضعف إسرائيل النسبي في المعطيات الإستراتيجية الجديدة التي ستنشأ في حال شن هجوم مفاجئ ضد إسرائيل؛ وعليه، فإن تسوية النزاع لا يعني أن التناقضات الأساسية قد أزيلت وخاصة أن عملية التسوية لا تنطلق من تحول تاريخي لدى الطرف العربي الذي حدث لديه تحول ناجم عن روح برجماتية على أساس معايير الجدوى، لذا فإن القوة العسكرية القادرة هي الأساس الذي تضمن ردع العرب عن الصراع العسكري<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> مركز جافي للدراسات الإستراتيجية (١٩٩٦). أمن إسرائيل في عصر السلام، ندوة التقرير العسكري والعلمي

والتكنولوجي، عدد (٩٩)، ص ٢

فثمة خبراء في الأمن الإسرائيلي\* وجدوا في عملية السلام، عائقاً أمام الاستمرار في تطوير المؤسسة العسكرية بالزخم المطلوب، كما اعتبروا الانسحابات الناجمة عنها ضمن قاعدة الأرض مقابل السلام، خطراً على أمن إسرائيل كونها تجردها من العمق الجغرافي المطلوب على الرغم من تطور نوعية الأسلحة الحديثة في الشرق الأوسط، التي باتت قادرة على تخطي الحواجز الجغرافية، مثل الصواريخ الباليستية، لذا، فإن إسرائيل لا زالت تضيء أهمية كبيرة على العمق الجغرافي الذي يراه قادتها أساسياً لاستيعاب أي هجوم عربي مباغت، وتوفير الوقت اللازم لتعبئة فرق الاحتياط الإسرائيلية وخصوصاً على جبهتي الجولان وغور الأردن<sup>(١)</sup>.

يعني هذا، أن السلام لا يشكل ضماناً لعدم قيام حرب بأي صورة وعلى أي شكل، حيث أن السلام يمكنه أن يفرض صعوبات على شن الحرب، لكنه لن يكون عائقاً يحول دون نشوبها<sup>(٢)</sup>.

في هذا السياق، واصلت إسرائيل تصريحاتها بشأن استعدادها للحرب وذلك على الرغم من النجاحات التي جنتها من وراء عملية السلام، وخصوصاً على المسارين الفلسطيني\* الأردني. فقد جاء على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، أن "على إسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب في المستقبل".\* ويبدو أن هذا كان يهدف إلى دفع الأطراف العربية المنخرطة

\* جبرائيل بن دور: هو أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن الوطني في جامعة حيفا

(١) Kam, Ephraim,(٢٠٠١). **The Jordan Valley-An Area of Vital Security to Israel in A changing World**”, Strategic Assessment, Vol. ٣, No.(٤), p.٣.

(٢) Kam,op.cit,p.٤.

\* قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل سنة ١٩٩٣، اعترفت فيه المنظمة بشرعية وجود إسرائيل، واعترفت الأخيرة بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتلاه عدة اتفاقيات مرحلية تبين تدرج انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية. وتم تأجيل الاتفاق بشأن مصير اللاجئين، والقدس، والحدود إلى مفاوضات مستقبلية دعيت مفاوضات الحل النهائي. واستلمت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في غزة وأريحا أولاً وفي مراحل لاحقة، استلمت الحكم في باقي مدن الضفة الغربية.

\* قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل سنة ١٩٩٣، اعترفت فيه المنظمة بشرعية وجود إسرائيل، واعترفت الأخيرة بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتلاه عدة اتفاقيات مرحلية تبين تدرج انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية. وتم تأجيل الاتفاق بشأن مصير اللاجئين،



في عملية السلام إلى احتواء العناصر المتطرفة، خاصة الإسلامية منها. في حين أن الرئيس المصري حسني مبارك اعتبر هذه التصريحات " خطيرة جداً ولا تتناسب مع جهود السلام في المنطقة<sup>(١)</sup>.

بناء عليه؛ احتلت مسألة الأمن في كل المفاوضات العربية الإسرائيلية التي تمت بدءاً من اتفاقات رودس عام ١٩٤٩ وحتى آخر جلسة أو لقاء إسرائيلي سوري رسمي أو غير رسمي؛ موقفاً مركزياً في الأولويات الإسرائيلية، وظل هاجس الأمن حاضراً بقوة في سير المحادثات والمفاوضات العربية الإسرائيلية، فقد احتلت مسألة الأمن حيزاً كبيراً في مفاوضات مدريد ١٩٩١ واتفاق أوسلو ١٩٩٣، وفيما بعد اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤ وساهمت بقوة في تعطيل تقدم المفاوضات في أكثر من محطة. والتدقيق في الشق الأمني من اتفاق أوسلو ١ وأوسلو ٢ يؤكد نجاح الجانب الإسرائيلي في ابتزاز الجانب الفلسطيني وفرض شروطاً أمنية قاسية مست بالسيادة الفلسطينية على الأرض والصلاحيات التي منحت لها، طيلة فترة المرحلة الانتقالية. وبيّنت المفاوضات والاتفاقات أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية لا يعني الإقرار بالحقوق الفلسطينية كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

على سبيل المثال، جاءت المواد السياسية والأمنية في معاهدة وادي عربة (اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤) لتمهد الطريق للتكامل الإقليمي الأردني-الإسرائيلي، من إعلان الاعتراف المتبادل وإلغاء حالة العداء (المادة الثانية) إلى التعهد بعدم الدخول في أي حلف أو السماح بأي عمل يقوم به طرف ثالث ضد أحد الطرفين الموقعين على المعاهدة (المادة الرابعة)\* إلى الاتفاق

والقدس، والحدود إلى مفاوضات مستقبلية دعيت مفاوضات الحل النهائي. واستلمت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في غزة وأريحا أولاً وفي مراحل لاحقة، استلمت الحكم في باقي مدن الضفة الغربية.

<sup>(١)</sup> صحيفة الخيلج (الشارقة)، ١٣/١/١٩٩٥

\* لقد عالجت المادة الرابعة مسألة الأمن، فتضمنت ديباجة أعادت تعهد الطرفين بالامتناع من التهديد بالقوة أو باستعمالها من جانب أحدهما ضد الآخر، والامتناع من اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة للتأكد من عدم السماح باستخدام أراضي أي طرف لممارسة أعمال أو تهديدات بالعداء أو التخريب أو العنف ضد الطرف الآخر. ودعت المادة ذاتها إلى الامتناع من الدخول في ائتلاف أو تحالف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته أو الترويج له، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه ونشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال عدائية ضد الطرف الآخر،

على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية متكاملة وعلاقات اقتصادية وثقافية طبيعية (المادة الخامسة)، والنقطة الأخيرة بالتحديد تعادل إقامة علاقات طبيعية على أساس اتفاق منفرد غير مقتصر على إزالة حالة العداء أو حتى على إقامة علاقات دبلوماسية باردة.

يتضح للباحث مما سبق؛ أن إستراتيجية العلاقة التي تربط إسرائيل بجاراتها من الدول العربية ترتبط بمفهوم الأمن، وبمفهوم مصادر التهديد الرئيسية والثانوية التي تتعرض لها، ومما لاشك فيه أن اتفاقيات الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما تبعها من اتفاقيات ترسيم حدود بين الأردن وإسرائيل، وقبل ذلك اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل؛ ترتبط ارتباطاً عضوياً بمهددات الأمن الإسرائيلية، بل إن إدراك ومضمون تلك المهددات، أصبح إلى حد كبير، متغيراً تابعاً لترتيبات الأمن والالتزامات السياسية التي نصت عليها تلك الوثائق.

---

كما نصت على عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر، إضافة إلى ذلك فقد نصت المادة الرابعة على تعد الطرفين بالتعاون على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، واتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف ولمكافحة هذه النشاطات ومركبيها، وكذلك منع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله، كذلك التعاون على منع التسلسل عبر الحدود ومكافحته.

## المبحث الثاني

### عملية السلام وأثرها على الأمن الإسرائيلي

كما رأينا في المبحث السابق، فإن التصور الإسرائيلي ينطلق في تبنيه لفرضية السلام الدائم والشامل مع الأقطار العربية أو مع البعض منها، من اعتبار أن السلام من شأنه أن يقلل من الاندفاعات والرغبات الحادة في التوجه نحو أنماط وحدوية تشكل تهديداً لأمن إسرائيل، ذلك أن السلام يعني إنهاء الحرب وبالتالي اعتراف العرب بإسرائيل والحفاظ على الحدود القائمة والسلامة الإقليمية لها ولجيرانها، وإنهاء المقاطعة والحصار العربي وإقامة علاقات كاملة معها. وبمعنى آخر، فإن العلاقات العربية مع إسرائيل وفي ظل سيادة العوامل التي تغذي الصراع ستكون علاقات قائمة على أساس الاستعداد الدائم لخوض حرب محتملة، ومثل هذا الوضع سيوفر للعرب عوامل ضغط قوية تدفع بهم -على الأقل- تهديد أمن إسرائيل إذا كان هناك شكل من أشكال التضامن العسكري؛ وبالتالي فإن سيادة حالة من الاستقرار في ظل سلام يحكم علاقة إسرائيل بالأقطار العربية عموماً والفلسطينيين خصوصاً؛ من شأنه أن يضعف الاعتبارات المتحكمة بالصراع، وبموجب هذا المبدأ تم تقييد وتجميد دور مصر في عملية الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن تقييد قوى عربية أخرى في إطار عملية التسوية: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أثارت اتفاقيات السلام بين كل من إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيين، مجالاً جديداً من المسائل الأمنية لدى المنظرين الإسرائيليين، بشأن معرفة إلى أي حد ينبغي لمسيرة السلام أن تغير أو أن تؤثر في الإستراتيجية الإسرائيلية<sup>(١)</sup>.

إن اعتراف القادة الإسرائيليين بعدم قدرة إسرائيل على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة إلى البحث عن حلول سياسية، غير انه في عام ١٩٧٩ انكسر طوق العداء العربي تجاه إسرائيل؛ إذ أدى اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر والتسويات الأمنية المشمولة به إلى تقليص التهديد العسكري (مع انه لم يلغ نهائياً) تجاه إسرائيل من جانب أقوى واكبر دولة عربية، مع خلق فرصة لحل أشمل للنزاع. وقد جاء فيما بعد "اتفاق أوسلو" مع الفلسطينيين، ومن ثم "اتفاق وادي عربة" مع الأردن ليعززوا هذا الاتجاه<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين لا يزالون

(١) عطايا (١٩٩٨)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧

يعتقدون بأن سوريا والفلسطينيين يهددون أمنهم، لكنهم لا يشكلون بمفردهم خطراً على الوجود الإسرائيلي<sup>(١)</sup>.

يبدو أن إدراك القيادة الإسرائيلية غياب إمكان إحراز نصر إستراتيجي على الدول العربية، إضافة إلى تأثير الأيديولوجيا الصهيونية، قد وفرا أرضية لهيمنة الشأن الأمني على رؤية تلك القيادات لمكونات التسوية السياسية التي تطلبها، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات لا متكافئة تسيطر على طروحات إسرائيل الأمنية مع جوارها الفلسطيني والعربي كجزء من تنظيم شروط "اندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهناك أدلة على ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر :

١. احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة اللاحق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويسرى هذا على تدابير تضمنها الاتفاق مع الأردن، ويجد الباحث أن ثمة إصراراً إسرائيلياً على تضمين الاتفاقيات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق واسعة نسبياً منزوعة السلاح، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع إسرائيل، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتخفيض حجمها، وتقليص قدراتها الهجومية. من هنا، تمسك إسرائيل بمطلب أن يتضمن اتفاق السلام مع سوريا أيضاً، عملية نزع سلاح مناطق تتجاوز حدود الجولان في مقابل نزع سلاح مساحة رمزية في الجانب الإسرائيلي وذلك على غرار ما حدث مع مصر؛ وحرصها أي إسرائيل ألا تؤثر التسوية السلمية مع الدول العربية عليه من موارد مائية، وإصرارها على أن يأخذ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فترة زمنية تسمح لإسرائيل بتقويم الترتيبات الأمنية المعتمدة؛ وأن يشمل الاتفاق مع الأردن تحديداً لخطوط انتشار القوات العسكرية الأردنية، واعتبار إسرائيل بقاء الكيان الفلسطيني منزوع السلاح (خارج وجود جهاز قوي للشرطة الفلسطينية) كشرط من شروط التسوية وإقامة دولة فلسطينية.

٢. وجود توجه واضح لدى المخططين الإستراتيجيين الإسرائيليين لإقامة نظام أمني إسرائيلي - أردني - فلسطيني، يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل، بنظام أمني إسرائيلي -

(١) ليفتا (١٩٩٠)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠

سوري - لبناني، ويأتي هذا في سياق سياسة تحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أراضي عربية محتلة إلى رصيد أمني لها. وثمة تصور يبيده القادة الإسرائيليون ومنهم (شمعون بيرس) تصور يختزل عملية السلام إلى عملية توليد مصالح اقتصادية متبادلة يرتبط بتأسيس نظام إقليمي جديد فيها<sup>(١)</sup>.

٣. تحويل مرحلة "الحكم الذاتي" الفلسطيني المنصوص عليها في (اتفاق أوسلو) إلى مرحلة اختباريه لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن المستوطنات الإسرائيلية وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة، وأمن مواطنيها بصورة عامة. كما أن إسرائيل تنظر إلى التجمعات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية وفي إسرائيل نفسها (عرب ٤٨) من منظور أمني، وتشرط أن تقبل الدول العربية التي تستضيف تجمعات فلسطينية، الموافقة على مبدأ "توطينهم"، وترتبط مساواة معاملة مواطنيها الفلسطينيين بمواطنيها اليهود بالحل الشامل والمنسجم مع شروطها<sup>(٢)</sup>.

٤. النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها: أي كعازل بينها وبين سائر الدول العربية ومطالبته بالبقاء خارج أي تحالفات أو معاهدات سياسية أو عسكرية تسمح بوجود قوات غير أردنية على أراضيه، كما تلمح إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أو يؤديه الأردن للمحافظة على أمن إسرائيل، وفي هذا السياق كشفت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية الصادرة يوم ٢٤/٤/٢٠٠٦ عن وثيقة سرية لمفهوم الأمن الإسرائيلي طرحت في تقرير اللجنة العسكرية - المدنية برئاسة (دان مريدور)\* وتم رفعها إلى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق (شاؤول موفاز) تضمنت التوصية الثالثة

(١) بيرس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد، ترجمة غازي السعدي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات

الفلسطينية، ص ٣٤

(٢) هلال، جميل، (١٩٩٥). المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٢)، ص ص

٥٠-٤٩

\* وزير إسرائيلي سابق من حزب الليكود.

من الوثيقة ما يلي (للأردن أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ويجب المساعدة على استقراره)<sup>(٣)</sup>.

أما عن وجود تغييرات في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الحالية في ظل مسيرة السلام، يمكن القول، أن سياسة الأمن الإسرائيلية تمر في الأعوام الأخيرة ، بتغيرات جذرية، وأهدافها باقية كما هي (حماية وجود الدولة وأمن مواطنيها)، وحتى الظروف الجغرافية -السياسية لم تتغير، وما تزال إسرائيل جزيرة يهودية صغيرة في محيط عربي مسلم، وستبقى هكذا، ولكن قائمة الأعداء والأخطار كتبت من جديد، وباتت الدبلوماسية تحل شيئاً فشيئاً محل المواجهة العنيفة في الحوار مع العرب،"إن التهديد التقليدي لهجوم عربي لاحتلال إسرائيل، أو إعادة الأراضي المحتلة بات أمر مستبعد أكثر من أي وقت مضى، والإسرائيليون مقتنعون بأن الخطر العسكري الذي تتعرض له إسرائيل لا يكمن في غزو الدبابات، وإنما في إطلاق صواريخ أرض-أرض على المؤخرة الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>. فالسياسة الأمنية الإسرائيلية الجديدة تميل لاعتبار اتفاقيات السلام التي تدعها الولايات المتحدة العامل المركزي في حماية الأمن القومي الإسرائيلي ومنع الحرب، وتعتبر بنود الأمن أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سوريا. وإلى جانب الميل إلى تحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح، القوة العسكرية حيوية بالنسبة إليها حتى يواصل العرب طريق السلام، ويحترموا الاتفاقات في المستقبل<sup>(٣)</sup>. بناء على ذلك؛ فإنه على الرغم من كل ما تم إنجازه عن طريق التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب لغاية الآن، إلا أنه لم يضعف من النزعة الإسرائيلية في جنوحها لتعظيم الأولويات العسكرية لتأمين متطلباتها الأمنية. فالرؤية الأمنية الإسرائيلية تذهب في تأكيدها على أن إسرائيل ينبغي أن تكون في حالة استعداد للحرب ضمن المديين المتوسط والبعيد، وأن السلام العربي -

<sup>(٣)</sup> صحيفة هآرتس، ٢٤/٤/٢٠٠٦

<sup>(٢)</sup> ألوف بن ، تلطيف لغة المواجهة، صحيفة هآرتس، ٨/١٠/١٩٩٣

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

الإسرائيلي "سيكون سلاماً مسلحاً" وأن ما سيجعله ممكناً هو "التوازن المسلح الذي يصون ويحفظ قدرة إسرائيل واعتماداً على قواها الذاتية فقط على صد أية هجمات أو مبادأة عسكرية عربية"<sup>(٤)</sup>.  
 بالتالي، يمكن قراءة المعادلة الأمنية الإسرائيلية في رؤيتها لموضوعة السلام، إلى أن (إقامة سلام مع بلد عربي أو أكثر لا تقلل -بالنسبة لإسرائيل- من فرص الحرب، بل تزيد في الواقع) ، فاتفق السلام سمح لإسرائيل ، ومن خلال تقليصه المخاطر الجدية للحرب على الجبهة المصرية والأردنية بـ (تركيز قوة أكبر لشن الحرب على الجبهات الأخرى، بمعنى انه كلما قويت قوات الدفاع الإسرائيلية ،زادت فرص مبادرة إسرائيل إلى شن حرب)<sup>(١)</sup>.

### ويمكن تلخيص الأهداف للموقف الإسرائيلي من السلام مع العرب بالنقاط التالية:

١. إن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي لا يكمن في المشكلة الفلسطينية أو المناطق المحتلة بل أساساً في مدى التقبل العربي للوجود الإسرائيلي والإقرار النهائي بشرعيتها في ظل حدود معترف به.

٢. إنهاء حالة الصراع مع الدول العربية ،و إن عملية إنهاء الحرب ومنع وقوعها من خلال اتفاقيات السلام مع الدول العربية والضمانات البديلة لا يكفي لتحقيق السلام المنشود وان ذلك يتحقق من خلال:

أ. الحرص على بقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً بشكل دائم حتى بعد تحقيق السلام ووجود ضمانات دولية وتحطيم نظرية الأمن القومي العربي مما يحرر إسرائيل من أعباء الإنفاق العسكري المتواصل.  
 ب. إنشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب تضمن نفاذ إسرائيل إلى المجتمعات العربية والسيطرة على مقوماتها الاقتصادية واختراق المقومات الثقافية للأمة العربية القائمة على رفض الوجود اليهودي في فلسطين.

٣. إن السلام في المنطقة سيوفر الفرصة لإسرائيل لتكون الدولة القائدة في منطقة الشرق الأوسط والتي تعمل على ربط المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه الرأسمالية اليهودية والغربية

<sup>(٤)</sup> هوروفيتز دان، وآخرون،(١٩٩٦). الديمقراطية والأمن في صراع متسديم، مركز الدراسات الإستراتيجية

،الجامعة الأردنية،ص٣٢.

<sup>(١)</sup> ليفتا (١٩٩٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥

وفي نفس الوقت تتحول المنطقة العربية إلى سوق استهلاكي للبضائع والصناعات الأجنبية وأيدي عاملة رخيصة للاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية.

وحول صورة الأمن الإسرائيلي في الطريق إلى سلام مع الدول العربية ، هناك إصرار إسرائيلي على ما يسمى " مركبات الأمن الحيوية" في أي تسوية مستقبلية، و أهمها : إن التسويات الأمنية المستقرة ستفرض على إسرائيل تبني سياسة أمنية حذرة ، وإن سلام شامل في المنطقة سيغير الأهمية النسبية للأرض المحتلة، وستحتاج إسرائيل من أجل ضمان السلام إلى بنية تحتية أمنية متقدمة وإلى ترتيبات رقابة على الأسلحة ، وأن الأسس الأمنية التي ستكون حيوية في أوقات السلام تبدأ بضرورة تنمية فكر الدرع الإستراتيجي لتجنب التهديدات الوجودية.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، يتضح للباحث، أن نتائج المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ انتهاء المرحلة الانتقالية التي أسسها اتفاق أوسلو في ٤ أيار ١٩٩٩، وانتهاء مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وبدء مفاوضات الحل النهائي، كانت المسائل التي تتعلق بصميم الأمن خاصة بالنسبة لإسرائيلي هي الفاصل في التقدم نحو محادثات الحل النهائي، فأكثر من مرة اقترب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من موضوع الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي القدس، اللاجئين، الحدود، الاستيطان، المياه، مستقبل العلاقة الثنائية ومع الجوار. وكلها مسائل حساسة وسريعة الاشتعال، ويعتبرها الطرفان قضايا مصيرية. ورغم تفوق إسرائيل عسكرياً على العرب مجتمعين وامتلاكها أسلحة نووية، وإدراك الإسرائيليين أنه في حال قيام دولة فلسطينية فإنها سوف تكون ضعيفة عسكرياً ومرتبطة اقتصادياً لسنوات طويلة بإسرائيل، إلا أن القوى الإسرائيلية، بيسارها ويمينها حاكمة ومعارضة، وبغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية السياسية القائمة، كانت ولا زالت موحدة حول مفهوم الأمن بإبعاده الإستراتيجية، وجميعها تعبر عن أربعة مخاوف أمنية رئيسية: الأول، خطر وقوع هجوم مباغت تشنه الجيوش العربية يوماً ما ضد إسرائيل، تكون أراضي الضفة الغربية وقوات السلطة الفلسطينية رأس حربته. والثاني، تحول الدولة الفلسطينية يوماً ما إلى دولة معادية لإسرائيل تسعى لتحقيق طموحات الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية وإعادة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم، وتستعين بالفلسطينيين في إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف. والثالث أن تعقد يوماً



تحالفات واتفاقات مع قوى إقليمية معادية لها. والرابع، أن يواصل المتطرفون الفلسطينيون، تنفيذ عمليات إرهابية عبر أراضي الدولة الفلسطينية<sup>(١)</sup>.

وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن ثمة انقسام في المواقف داخل إسرائيل حول ضرورة تحقيق إسرائيل السلام مع جيرانها، فما بين تيار يدعو للإسراع بإبرام اتفاقية سلام مع الفلسطينيين والعرب (تيار الأحزاب اليسارية) مثل حزب (ميرتس)، والأحزاب العربية وحركة (السلام الآن)، و تيار لا زال يتمسك بمقولة أرض إسرائيل التاريخية ويرفض التنازل عن السيادة عن المناطق المحتلة ويمثله (الأحزاب اليمينية) بقيادة الليكود والأحزاب الدينية، ويرى هذا التيار أن أمن إسرائيل يتحقق من خلال امتلاك القوة وأن إسرائيل القوية هي القادرة على فرض السلام على العرب دون حاجتها لتقديم تنازلات في مجال الأراضي وإمكانية قيام حكم ذاتي للفلسطينيين في ظل السيادة الإسرائيلية.

يبرز تيار ثالث هو تيار (الأحادية) •، القائم على فك الارتباط والحل الأحادي والجدار العازل، هذا التيار يمثله حزب (كديما) • الذي يتزعمه (أيهود أولمرت) رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، وعلى ما يبدو أن ديناميكيات الفصل الأحادي ستغدو السياسة المستقبلية التي ستسير عليها

<sup>(١)</sup> يتسحاق مردخاي، زعامة أمنية في مجتمع مجزأ ، هآرتس ، ١٩٩٨/٩/٢٠،

• في كانون الأول ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أرنيل شارون) وهو يتحدث في مؤتمر بمدينة هرتسليا ، عن نيته في تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، يترتب عليها انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وقد طبق شارون خطته هذه في صيف ٢٠٠٥، وقد أدت خطط شارون إلى نشوء تخمينات حول دوافعه ، ومن بين التفسيرات المقدمة أن شارون أراد تحرير إسرائيل من عبء قطاع غزة، وإبعاد الضغط الدولي عنه، والاستجابة لما يراه العديد من الإسرائيليين كتهديد ديموغرافي تفرضه نسبة الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، أو كما قال (دوف فاسغلاس) منسق خطة فك الارتباط عن الفلسطينيين: إن خطة شارون الأحادية تجعل من المتيسر لإسرائيل الوقوف بشكل ملائم في وضع مؤقت يبعد إسرائيل قدر المستطاع عن الضغط السياسي (دوف فاسغلاس، صحيفة هآرتس، ١٨/١٠/٢٠٠٤).

• أسس شارون هذا الحزب رسمياً في نوفمبر/تشرين الثاني من ٢٠٠٥، بعد أن تبنى سياسة الحلول الأحادية الجانب واهتزت فرصته بالاستمرار في ترؤس حزب الليكود، بعد الحملة القوية والمؤثرة التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتينياهو المعارض لخطة الانفصال عن غزة، وقد ترأس شارون حزب كديما إلى أن دخل في غيبوبة فنزعم هذا الحزب من بعد شارون، أيهود أولمرت.

إسرائيل، هذه السياسة؛ أفضت إلى سقوط مبدأين أساسيين في التفكير الأمني الإسرائيلي، حكم أحدهما تاريخياً، فيما الثاني تحكم في "سياستهم الفلسطينية" منذ أن بدأت عملية مدريد - أوسلو:

المبدأ الأول: وهو أرض إسرائيل الكبرى، حيث لم يعد هناك سوى أقلية ضئيلة تؤمن بهذا المبدأ وتتمسك به، فالتوقيع على اتفاق أوسلو، كان بداية "الزلزال" الفكري الذي ضرب الإجماع الإسرائيلي حول هذا المبدأ، وتنفيذ اتفاق الخليل زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي (نيتنياهو) وحكومة الليكود، وبعده "النبضة الثالثة" من إعادة الانتشار، ولاحقاً الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عهد أيهود باراك، وفيما بعد تفكيك مستوطنات غزة والانسحاب عنها، الذي كان بمثابة "الارتداد" الأهم إلى سقوط ذلك المبدأ.

والمبدأ الثاني هو الأرض مقابل السلام، الذي حكم عملية السلام، وكان أحد أهم مرجعياتها، فالغالبية الإسرائيلية لم تعد تتمسك بهذا المبدأ، فهي ليست معينة بالسلام مع الفلسطينيين أو العرب، ولا تصرف جل وقتها في التفكير بخصائص "الشريك الفلسطيني"، وثمة فناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتحلى عن أراض محتلة، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها والديموغرافية، من دون أن تنتظر أو تشترط في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، من دون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه. إذ لم تعد إسرائيل تكثرث بمن يحكم الضفة أو القطاع، إلا من الزاوية التي تخص أمنها، ولم تعد لدى التيار المركزي فيها اهتمامات خاصة بهوية الشريك الفلسطيني وأحواله، فهي ماضية في سياساتها الأحادية، ماضية في فرض الحل النهائي بخرائطه الجغرافية والديموغرافية والمائية، الأمنية والسياسية، من دون انتظار أحد<sup>(١)</sup>.

النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة، تقول أن الأرض: الضفة الغربية والجولان، لم تعد حاسمة الأهمية في توفير الأمن لإسرائيل، ذلك أن التهديدات الأساسية للأمن الإسرائيلي تتجلى في "الإرهاب" و"أسلحة الدمار الشامل"، الإيرانية على وجه التحديد، والتطور في منظومة الصواريخ الباليستية، التي اختصرت جغرافية الزمان والمكان ومثل هذه التهديدات لا تحول دونها أراض الضفة والجولان المحتلة، على أن ذلك لا يعني أن الجلاء عن هذه المناطق المحتلة بات وشيكاً، أو أن

<sup>(١)</sup> الرنتاوي ، مصدر سبق ذكره، "اتصال شخصي".

استمرار احتلالها سيفقد مبرره، فالاحتلال له "مبررات" عدة، أهمها الأمن، ولكنه ليس المبرر الوحيد.

لا شك أن التجربة التاريخية تبين أن السلام الدائم لإسرائيل لن يتحقق إلا عندما تطمئن الأخيرة إلى احتواء كل التهديدات الموجهة إليها، وتشعر بأن الوضع في المنطقة يوحى بالاستقرار الدائم وهذا ما لا يمكن أن يحصل؛ "لأن الشرط الأول لقيام سلام ثابت ومستقر، هو الثقة المتبادلة تجاه إسرائيل ليس متوفراً وهذا ما تراه إسرائيل نفسها"<sup>(١)</sup>. وبالتالي فإن التسوية السلمية بالمفهوم الإسرائيلي ما هو إلا مبدأ تستفيد منه إسرائيل لاختيار السلام من ناحية ولا استمرار أيديولوجيتها المبنية على القوة والعنف من ناحية أخرى، وليس بالضرورة أن تدخل إسرائيل في حروب جديدة ولكنها بالضرورة ستشارك بقوة في صنع السياسات العسكرية في المنطقة من منطلق الشريك والخبير والمنتج للسلاح الذي تحتاجه المنطقة، وستحرص على ضرورة وجود عدو للمنطقة حتى لا يوجد مبرر لأي هدوء يسود المنطقة.

وعلى الرغم من اهتزاز مفهوم الأمن الإسرائيلي الاستراتيجي أكثر من مرة منذ قيام دولة إسرائيل، وتأکید التجارب الملموسة، في أكثر من محطة بارزة، أن احتلال أراضي الغير بالقوة، والتفوق العسكري لم ولا يوفران الأمن الكامل لإسرائيل؛ إلا أن مخاوفها الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري والاقتصادي والحضاري، تنسيها كل الدروس المستخلصة من التجربة بما في ذلك تلك التي استخلصها خبراءها الامنيون من الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠)، ومن المواجهة العسكرية مع حزب الله (١٢ تموز ٢٠٠٦).

وعليه؛ فإن استمرار تمسك القيادة الإسرائيلية بمفاهيم الأمن القديمة، سوف يعطل تقدم أي مفاوضات قادمة، وسيطيل أمد الصراع سنوات طويلة، ومن المهم الإشارة أيضاً في هذا السياق، أن اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية وإن أحدثت ثغرات واسعة في جدار الأمن الإسرائيلي، وغيرت جزئياً (مزاج) الشارع الإسرائيلي، تجاه الأمن والعلاقة مع العرب والفلسطينيين، لكنها لم ترق لمستوى تحرير مفهوم الأمن من تأثيرات الايدولوجيا الغيبية، ولم ترق لمستوى التأثير في القرار السياسي الأمني الرسمي، ولم تقتنع القيادات الإسرائيلية أن صنع السلام مع العرب يفرض تجريد

<sup>(٢)</sup> غازي السعدي، متخصص في الشأن الإسرائيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث

الفلسطينية، عمان، (٢٠٠٦)، "اتصال شخصي".

الأمن القومي من الايدولوجيا وسياسة التوسع والهيمنة. ورغم اقتناع إسرائيل وبعد مرور أربعين عاماً على احتلالها للأراضي العربية المحتلة، أن القوة العسكرية والاحتلال لا يوفران الأمن والأمان لإسرائيل ومواطنيها ، بل فقط السلام هو الذي يؤدي إلى ذلك، وأن التوصل إلى حل نهائي لن يتم إلا إذا اتخذت قيادة نل أبيب قراراً بالانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ؛ إلا أن إسرائيل لا زالت تعتبر أن الأهداف الإستراتيجية العليا لها هي المحافظة على أمنها من خلال تحييد أي تهديد عسكري عربي، وفي الوقت نفسه إرساء أسس الحل السياسي في المنطقة، ولكن تلك التي تتسجم مع أهدافها الإستراتيجية العليا وهي (الأمن أولاً).

### المبحث الثالث

#### أمن إسرائيل برؤية اقتصادية

ثمة اهتمام إسرائيلي بدأ واضحاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ينصب على صوغ مشاريع للتعاون الاقتصادي الإسرائيلي - العربي، ووضعت المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة عشرات الأبحاث التي تناولت مشاريع لأنشطة اقتصادية إسرائيلية - عربية. لكن تلك المشاريع بقيت دون نسق محدد أو إطار جامع، إلى أن قام جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي بوضع "عملية السلام والتعاون الاقتصادي" في إطار مشروع بناء نظام إقليمي جديد. وكان أفضل من عبر عن هذا المشروع وتولى التنظير والترويج له وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيرس)، وشرحه في كتاب صدر في خريف سنة ١٩٩٣ بعنوان "الشرق الأوسط الجديد".

ويبدو أن طرح "بيرس" لمشروع الشرق الأوسط الجديد، استمد مقوماته الفكرية والأيدولوجية من الأطاريح التي جاء بها أو -بشر بها- مؤسس الصهيونية (ثيودور هيرتزل) والتي تدعو إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حيوية اقتصادياً تلعب فيها إسرائيل دور القائدة والمركزية، حيث تتحكم بالنشاطات الاقتصادية بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية<sup>(١)</sup>.

وتعبيراً عن الرؤية الاقتصادية كاستراتيجية إسرائيلية جديدة، أكد (أبا اييان) أمام مؤتمر السلام المنعقد في جنيف<sup>(٢)</sup> عام ١٩٧٣، بأن الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام، هو انتشار شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> كان (ثيودور هيرتزل) من أوائل الكتاب والقادة الصهاينة الذين نظروا إلى إسرائيل (الكبرى) بمنظار اقتصادي وليس بمنظار جغرافي، بمعنى تحقيق الحلم الصهيوني الخاص بإسرائيل، اقتصادياً وليس جغرافياً.

• وزير الخارجية الإسرائيلية السابق، ويسمى في اللغة العبرية (أبا إييفين)، وتولى منصب وزير الخارجية من عام ١٩٦٦-١٩٧٤

<sup>(٢)</sup> انعقد مؤتمر السلام في جنيف في ١٩٧٣/١٢/٢٤ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً، وشارك فيه كل من الأردن ومصر وإسرائيل.

<sup>(٣)</sup> السلطان (٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢

تكفي نظرة إلى مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، لإدراك أنه مشروع لا يتوقف عند حدود إقامة "سوق شرق أوسطية" بل هو في صيغته الإسرائيلية المتداولة مشروع لتأسيس نظام إقليمي جديد؛ مشروع مشترك يجد هدفه النهائي "في إنشاء مجموعة إقليمية من الأمم لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية<sup>(١)</sup>. وقد اعتبرت الأفكار التي جاء بها هذا المشروع بمثابة الإطار الموجه لمستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، إنها انعكاس للبعد الاقتصادي في التفكير الإسرائيلي وآفاقه المستقبلية<sup>(٢)</sup>.

لا شك، أن مراجعة الأفكار التي جاء بها (شمعون بيرس)، تنفيذ أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، يتضمن إقامة نظام إقليمي جديد يتولى مهمة تثبيت بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية، بمعنى تنفيذ المشروع يستدعي إقامة بنية أو بنى تنظيمية ترسم حدود للنظام الإقليمي المقترح وتحدد وظائفه وتتوسع بتوسعه، من خلال تشييد اقتصاد إقليمي عبر ثلاث مراحل هي:

١. إقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف.
٢. إشراك مؤسسات اقتصادية دولية في إنجاز مشاريع تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة.
٣. صوغ سياسة اقتصادية للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية مع إقامة وتطوير مؤسسات إقليمية رسمية<sup>(٣)</sup>.

حسب المفهوم الإسرائيلي، فإن تطبيق هذا النظام يقوم على ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى، تبدأ من إقامة "كونفدرالية" تجمع فلسطين، الأردن وإسرائيل أي إقامة إتحاد اقتصادي يضم الأطراف الثلاثة. أما المرحلة الثانية، تنطلق من توسيع منطقة الاقتصادي الثلاثي لتشمل سوريا ولبنان، المرحلة الثالثة، وهي تشكيل مجموعة بلاد الشام المكونة من الأطراف الموجودة في المرحلة الثانية، ليضاف إليها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي .

في ضوء هذا التصور حسب فإن المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي سيمكن إسرائيل من تحقيق أهداف اقتصادية واسعة تبدد قلقها الاقتصادي وتؤمن لنفسها عمقاً اقتصادياً يوفر لها

(١) بيرس (١٩٩٤)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢

(٢) السلطان (٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤

مساحة كبيرة من المراوحة من خلال تخليها عن الانشغال بأمن الحدود الجغرافية القريبة والتفكير بأمن الأعماق الاقتصادية البعيدة.

(فالشرق أوسطية) وفق الرؤية الإسرائيلية، تشمل أبعاداً سياسية وأمنية وأخرى اقتصادية، ما يهمننا في دراستنا هذه، هو الجانب الأمني في المشروع، ولموضوع الأمن الإسرائيلي في إطار الفكرة الشرق أوسطية، وفي الإدراك الإستراتيجي معنى واحداً، وهو ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي بشقيه التقليدي وغير التقليدي، وهذا المشروع يستهدف استبدال أمن الحدود الجغرافية بأمن الأعماق الاقتصادية. لذلك ستكون مهمة إسرائيل في المرحلة القادمة بناء الأبعاد الأمنية بإطار اقتصادي جديد وبما يمكنها من التسلل إلى مفاصل الاقتصادات العربية عبر المعابر الأردنية والمصرية وفيما بعد السورية واللبنانية<sup>(١)</sup>. مما يمكنها من السيطرة على اقتصادات السوق نظراً لتفوق قدراتها الاقتصادية مقارنة الاقتصادات العربية.

ما يجدر التنويه إليه، عند الحديث عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي، هو أن هذا المشروع الإسرائيلي عبارة عن وليد مرحلة تاريخية محددة، وهي مرحلة لم تستكمل معالمها بعد، ومن الخطأ التعامل مع هذا المشروع كرسم تخطيطي جاهز ومهيأ للتطبيق التنفيذ، لأن جوانب مما يطرحه المشروع ذات طابع تجريبي، ويعتمد في قيامه وتنفيذه على الأطراف العربية التي قد يكون لها تصورات أخرى أو قد تجد نفسها غير قادرة على تبني المخطط الإسرائيلي، إضافة إلى أن إسرائيل قد تجد نفسها بحاجة إلى إدخال تعديلات واسعة عليه، كذلك يمكن أن تفرض تطورات وتعقيدات الواقع في حركته الفعلية مساراً مختلفاً عند بدء تطبيق المشروع، حتى إذا افترضنا موافقة الأطراف عليه، والأهم من ذلك حصول توتر بين عناصر المشروع، كما هو الحال بالنسبة لتجميد عملية السلام. وبالتالي توقف هذا المشروع عن التداول. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الطرح، يحظى بمساحة -لا بأس بها- في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي القائم على أهمية إقامة الاقتصاد الشرق أوسطي على قاعدة عريضة من مشاريع الربط الإقليمي الإستراتيجي في المنطقة، سواء على صعيد السياحة، الزراعة، الصناعة، البيئة... الخ؛ بحيث تؤدي هذه المجالات إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي وتثبيت استقراره في المنطقة.

(١) السلطان (٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩

## المبحث الرابع

### مستقبل الأمن الإسرائيلي

سيبقى مفهوم الأمن بالنسبة لإسرائيل، هاجساً دائماً ومستمراً، وسيظل هذا المفهوم رهناً حقائق وتاريخ جغرافيا الصراع، وبمقدار ما تزداد شهية إسرائيل للتسلح، كلما اتسعت دائرة التحديات والأخطار التي تستشعر بها.

فرغم الإنجازات التي حققتها إسرائيل في مجال احتلال الأراضي وتوسيع رقعتها، وفي مجال القدرات العسكرية التي تملكها، خاصة في المجال النووي، وقوة الردع التي تتحلّى بها وهيبة جيشها (الذي لا يقهر)؛ إلا أنها لم تستطع توفير الأمن الشخصي لسكانها، وفي الوقت الذي يتركز فيه الحديث في الوقت الراهن على السلام بين العرب وإسرائيل، فإن الحرب ما تزال هاجساً إسرائيليّاً قائماً، ويمكن الاستنتاج بأن الحيازة الإسرائيلية لمزيد من القوة العسكرية تغري إسرائيل بالاندفاع نحو إيجاد أوضاع جديدة في المنطقة أكثر ملائمة لها.

كما يتضح من معطيات الدراسة؛ فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية، بدأت تتكيف ببناء قدرتها العسكرية على تقديم تنازلات لا تمس جوهر الأمن الإسرائيلي، بمعنى تقديم تنازلات في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية المحدودة، أو التي يمكن تعويضها بطرق أخرى، وباتت التفكير الأمني الإسرائيلي يتجه لتعزيز قدراته الدفاعية في مواجهة أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب، إذ تبين أن خطر الحروب الصغيرة وأسلحة الدمار الشامل على وجود إسرائيل هو أعظم من أي وقت مضى، وباتت مسألة الأرض في مفهوم النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة غير حاسمة في توفير أمن إسرائيل في ظل التسابق المحموم لامتلاك الدول أسلحة غير تقليدية أو صواريخ سواء كانت عابرة للقارات أو متوسطة أو قصيرة المدى، فكان لوصول الصواريخ العراقية إلى عمق إسرائيل في عام ١٩٩١، ومن ثم صواريخ (حزب الله) في تموز ٢٠٠٦ دوراً كبيراً فيما حصل -ويحصل- من تبدل على النظرية الأمنية الإسرائيلية إذ دفع ذلك التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تبني نظرة مستقبلية يتم التركيز فيها على تطوير وبناء نظام دفاع جوي تكتيكي ضد الصواريخ الباليستية مع تطوير وحيازة أنظمة الاستطلاع الالكترونية للإنذار المبكر، سواء بواسطة الطائرات أو بواسطة الأقمار الصناعية القادرة على التصوير أيضاً، والهدف من ذلك هو محاولة ضرب قواعد الصواريخ قبل التمكن من إطلاقها .



وعند الحديث عن مستقبل الأمن الإسرائيلي، يتضح من المتابعات للخطاب الإستراتيجي لدوائر صنع القرار في إسرائيل، على أن الأخيرة تولي اهتماماً مركزياً لتحقيق جملة من المتطلبات المستقبلية لحماية وتحسين أمنها القومي، أبرزها:

١. التركيز على القواعد التقليدية التي قامت عليها النظرية الأمنية، وهي الردع، الإنذار المبكر، والقدرة على تحقيق نصر حاسم وسريع، جيش قوي مزود بأحدث التقنيات العسكرية.

٢. ستعمل إسرائيل على حماية إقليمها الجغرافي، والمقصود بها، المنطقة الموجودة تحت سيطرتها على جانبي "الخطر الأخطر"، عبر تطبيق خطط سكانية واقتصادية ذات مضامين عسكرية في مناطق ١٩٤٨، واحتواء الضفة الغربية في أي حل قادم من خلال مواصلة بناء جدار الفصل الذي سيتحكم استراتيجياً بالفلستينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. يضاف إلى ذلك تعويض الخسارة المترتبة على الانسحابات الإسرائيلية من جنوب لبنان وقطاع غزة بإجراءات وترتيبات تضمن الأمن الإسرائيلي .

٣. وجود مؤسسة عسكرية ضخمة وضرورة سيطرتها على كافة أوجه الحياة الإسرائيلية من أجل تهيئة حشد بشري ضخم لتحقيق مقولة الشعب المسلح، وتعويض ضعف وقلة العنصر البشري الإسرائيلي، ومحاولة خلق الشعور الدائم بالقلق وعدم الاستقرار بخلق حالة من التوحد والانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي. وستبقى الأداة العسكرية لدى إسرائيل، الأكثر ترجيحاً كأداة نظامية للتعامل مع معطيات البيئة الإقليمية، وبسبب هذه الأهمية سيتبقى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حريصة على ضمان مستوى متقدم من التفوق العسكري النوعي بشقيه التقليدي، وغير التقليدي. وستزداد اعتماد إسرائيل أكثر من الناحية العسكرية الصرف، على تفوقها التكنولوجي، ويقضي هذا إحياء صناعة الأسلحة المتقدمة فيها، واستيعاب تكنولوجيات الولايات المتحدة الأكثر ملائمة خاصة فيما يتعلق بمنظومات الصواريخ الباليستية. وستخصص إسرائيل المزيد من الأموال لجمع المعلومات والنظم التي توجد قاعدتها في الفضاء.

٤. ستعزز إسرائيل قدراتها الاقتصادية، وخصوصاً في ميدان الصناعة والقاعدة التكنولوجية المتقدمة، فالفكر الأمني الإسرائيلي وتحقيقاً لأهدافه الإستراتيجية العليا، لن يغفل بما تضطلع به الأدوات غير العسكرية، فقد أشار (شمعون بيرس) أن هموم إسرائيل الأمنية لم تعد محصورة بأفاق عسكرية ضيقة، إنما تمتد لتشمل أنماط التفكير بصياغات جديدة لا تقتصر قوانين عملها على الوسيلة العسكرية لتأمين مستلزمات التفوق المنشود، ولعل طروحات (الشرق أوسطية) تأتي في مقدمتها.

وستحاول إسرائيل إظهار نفسها كقيادة إقليمية للمنطقة قادرة على التحكم في الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية مع المنطقة

٥. ستحاول إسرائيل في سياستها الأمنية المستقبلية، التأكيد على أهمية إستراتيجيتها في مواجهة ( الأعداء الجدد) في المنطقة، والذين تحذر إسرائيل من تزايد نفوذهم وهم: "الإرهاب" والأصولية الإسلامية، "أسلحة الدمار الشامل"، " البرنامج النووي الإيراني"، و"حرب العصابات في الأراضي الفلسطينية وحزب الله في جنوب لبنان..." "لأنه من الصعب انتصار إسرائيل في حربها ضد مقاتلي العصابات، ومن أجل اجتناب العصابات من جذورها، يجب قطع محاور امدادتها مع الخارج، وربما الأهم من ذلك، قطع الصلات بينها وبين السكان الذين يؤيدونها"<sup>(١)</sup>.

٥. الاعتماد على الحرب الوقائية؛ وذلك انسجاماً مع اعتماد إسرائيل على نظام الاحتياط الموسع والاحتفاظ بقوات نظامية قليلة العدد ستكون إسرائيل مستعدة للقيام بضربات استباقية مفاجئة من أجل شل قدرة الخصم على حشد القوات لمواجهة إسرائيل.

٦. ستعزز إسرائيل سعيها الحثيث والمتواصل من أجل وصولها إلى تحقيق تفوق عسكري في الشرق الأوسط، وسيحظي الجيش الإسرائيلي بقسط وافر من التطوير بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، خاصة في مجالات حوسبة السلاح في ميادين عسكرية متنوعة، إضافة إلى إدخال أسلحة متقدمة في وحدات الجيش الإسرائيلي تفوق كل ما تمتلكه الجيوش العربية". كجزء من خطة بناء مجال حيوي يضمن لإسرائيل تفوقها وتقدمها عسكرياً وتكنولوجياً (خاصة التكنولوجيا العسكرية) على الدول العربية المحيطة بها، وأيضاً على إيران وتركيا.

٧. ستستند إسرائيل في أي حرب تخوضها في المستقبل، على سلاح الجو، وستحاول استغلال تفوقها في هذا السلاح كي تنتصر مع إصابات خفيفة قدر الإمكان.

٨. ستحاول إسرائيل الاستثمار الأمثل للعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية في مجال الدعم المادي (اقتصادياً وعسكرياً)، باعتبار هذا الاستثمار يعد من أهم دعائم الأمن الإسرائيلي.

<sup>(١)</sup> بونين، زئيف، (١٩٩٩). مجلة نتيف الإسرائيلية، ترجمة خالد عايد، ص ٤٤، والكاتب هو المدير العام لهيئة تطوير

الوسائل القتالية (رفائيل) سابقاً، وباحث كبير في مركز بيغن-السادات للأبحاث الإستراتيجية في جامعة بار ايلان، إسرائيل

لا شك أن أصعب قرار ستواجهه إسرائيل في السنوات القادمة، هو القرار المتعلق بمستقبل الأراضي التي تحتلها، وستكون المطالب الإسرائيلية بخصوص تسوية شاملة، هي تلك التي ستأتي وفق رؤية إسرائيل للسلام ومقاس الأمن لديها، وستنطلق المطالب الإسرائيلية بخصوص أي تسوية قادمة مع العرب أو مع الفلسطينيين تحديداً من النقاط التالية:

١. موافقة إسرائيلية على إقامة دول فلسطينية منقوصة السيادة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة و أن تكون لها سيادة على الأفراد، دون أن يمتد إلى الأراضي التي تسعى إسرائيل لتهدوها من خلال بناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد لإسرائيل، مع التأكيد على عدم التفاوض مع المنظمات التي تعتبرها (إرهابية)، وضرورة مواصلة السلطة الفلسطينية عمليات قمع المنظمات الفلسطينية الراضة للتسوية السياسية.

٢. التفكير شبه الرسمي السائد بشأن "خيار السلام"، ضمن "الخيارات الإستراتيجية المستقبلية" يحمل جوانب معقدة، إذ ستبقى اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض في المفهوم الإسرائيلي مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام نفسه يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية، لا سيما في ظل وجود حكومة إسرائيلية يطغى على سياساتها سمة الأحادية والانفصال من جانب واحد، ففكرة خيار السلم لم تستقر على أرضية ثابتة بعد في إسرائيل.

٣. ستطالب إسرائيل بترتيبات أمنية مع الفلسطينيين و مع سوريا ولبنان، بحيث تبقى على حالة (اللاحرب) و(اللاسلم) ، وإيجاد حدود توفر لإسرائيل أمنها، وفق إستراتيجية "الأحادية" ، التي ستسلكها حكومات إسرائيل القادمة بصرف النظر عن سيكلها أو يرأسها ويشارك بها، ما يجعل الحديث العربي المتفائل عن فرص تنفيذ خريطة الطريق، حديثاً ساذجاً، لا معنى واقعي له، سوى الضلوع عن قصد أو بدونه، في عملية " تقطيع الوقت" التي أتقنت الحكومات الإسرائيلية فنونها وأساليبها بتفوق.

٣. ستخضع الخطوات القادمة لإسرائيل سواء على صعيد (الحدود، التسوية، الجدار الفاصل)، لمعيار أساسي وهو معيار الأمن، وفي القلب من المعيار تأتي مسألة التهديد الديمغرافي، كهاجس يؤرق قادة إسرائيل الذين يحلمون ببقاء الدولة اليهودية، من هنا فإن ثمة قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتحلى عن أراض محتلة في المستقبل، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها والديموغرافية، من دون أن تنتظر أو تشتترط في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، ومن دون أن تنتظر

انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه. فهناك من يؤكد على أن "الخطر على أمن إسرائيل ينبع من الخلل في التوازن الديمغرافي، الذي سيؤدي في المستقبل إلى غالبية عربية سواء كان ذلك على مستوى دولة إسرائيل، الذين سيطالبون بدولة كل مواطنيها، أو على مستوى الأراضي المحتلة. ولذلك يتوجب إعادة تعريف المصالح الإسرائيلية ببناء الدولة اليهودية والديمقراطية، وما يتم على أرض الواقع من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف. ولذلك يجب تقسيم الأرض ليس مقابل السلام المنشود مع العرب وإنما بسبب أن إسرائيل في حال عدم قيامها بذلك لن تكون هناك دولة يهودية وستكون حكومة الدولة الإسرائيلية في المستقبل حكومة الأقلية اليهودية التي تحكم الأغلبية العربية وذلك ما اثبت التاريخ عدم واقعيته. لذلك لا مفر من تقسيم الأرض بين الشعبين، حتى لو كان ذلك من جانب واحد"<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> ناثور، ارييه، (٢٠٠١). أرض إسرائيل الكبرى، ط١، جامعة حيفا وزيمورا بيتان، ص٩٧ (المؤلف باحث ومحاضر

في جامعة بن غوريون)

## الخاتمة والاستنتاجات

لعل إشكاليات الأمن الإسرائيلي وتحدياته، كانت ولا زالت واحدة من أهم الفواصل التاريخية في رسم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الإسرائيلية داخلياً وخارجياً، وهي إشكالية استهلكت من تلك الدولة قدراً ليس بالقليل من الجهد، مع كل ما أحاط ذلك من ردود أفعال وتطورات، فقد جاء الفكر الإسرائيلي نتاجاً لعقائد دينية وسياسية امتزجت فيها الدعوات التوسعية المدعمة بالألة العسكرية تحقيقاً لأهدافه الإستراتيجية.

لقد تناولت هذه الدراسة ركائز المنهج الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية الأمن، تحديداً فترة عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦ . وتبنت الدراسة مفهوماً للأمن الإسرائيلي يمكن تلخيصه بـ " الوسائل والأساليب الإسرائيلية المتاحة للدفاع وحماية القيم الأساسية لإسرائيل، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم بالكتلة الحيوية ، وبباقى القدرات الشاملة لها (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً). وتأسيساً على هذا المفهوم اتضح للباحث ما يلي:

١. مفهوم الأمن الإسرائيلي يتخطى التعريفات والحدود المتعارف عليها، أو كما قال دافيد بن جوريون: " أمن الدولة الصهيونية ليس قضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة، وإنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية، أي أن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة الأجنبية وإنما هو مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته".
٢. مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية الإسرائيلية وكذلك البيئة الإقليمية والدولية، من هنا؛ فإن هذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.
٣. مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن ارض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطيته نشوب حرب أخرى، إلى أن تحين الظروف المناسبة لذلك.
٤. أمن إسرائيل مفهوم مطلق لا يتحقق إلا من خلال سيطرة إسرائيلية فعلية على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش بالهزيمة، أو يتم تشويه صورة الردع الإسرائيلية وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية<sup>(١)</sup>.

(١) عطايا(١٩٩١). مصدر سبق ذكره، ص٣

٥. الأمن الإسرائيلي لا يعتمد فقط على القوة العسكرية، بل كذلك على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وعلى إقامة مستوطنات جديدة في المناطق الخالية والإستراتيجية وعلى تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي والصناعي في إسرائيل.

ومن خلال إرجاع الباحث مفهوم الأمن الإسرائيلي إلى جذوره، تبين أن تشكل النمط الأمني في الفكر الإسرائيلي الراهن، والصورة العدائية التي تسيطر على العقليّة الإسرائيليّة؛ إنما ترجع لتلك الفترة التي اكتسب بها اليهود الخبرة التاريخية لهم في أوروبا، والتي تركت آثاراً سلبية مهمة على العقليّة الإسرائيليّة الراهنة وأنماطها الفكرية، وانطلاق معظم الإسرائيليين من عداة البيئة الخارجية واستهدافها لهم.

كما ناقشت الدراسة الاقترايات المختلفة لتحقيق الأمن في إسرائيل، من خلال قيام الباحث بدراسة جذور الأمن في الفكر الصهيوني، وكشفت عن سيطرة اللغة الأمنية على طريقة تفكير القيادات السياسية الإسرائيلية، منذ مؤسس دولة إسرائيل (دافيد بن غوريون) والذي سار على نهجه قادة الحكومات الإسرائيلية لغاية اليوم، ورغم ظهور بعض الشخصيات القيادية في إسرائيل والتي تعتبر من النخب السياسية وتنتهج الواقعية في تفكيرها، (شمعون بيرس)، مثلاً، هذه الشخصيات التي تؤمن وتدعو إلى أن يكون التكامل الإقليمي (الاقتصادي) هو الحل لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي؛ إلا أن هذه الدعوات جوبهت برفض قوي داخل إسرائيل، خاصة من تلك النخبة التي تتبنى إستراتيجية الفصل الأحادي الجانب ضمن عقلية راحت تتحكم في صنع القرار السياسي الإسرائيلي تتبنى فكرة الفصل على فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي الذي نادى به (بيرس) ومؤيدوه كمنهج لتحقيق الأمن. وهذا يظهر أن ثمة جدلاً دائراً بين مختلف التيارات السياسية، والمعارضة في إسرائيل حول الإستراتيجية الأمثل التي يمكن الحفاظ بها على الأمن، إستراتيجية تراوحت ما بين دعوة (بيرس) التي يريدها قوة اقتصادية تعتمد على قوة عسكرية رادعة، أو كما يراها ويمارسها رئيس حزب الليكود (نيتينياهو) على أساس أنها قوة عسكرية، قادرة على إخضاع جوارها، وفرض ما تريده عليهم.

و رغم التحولات الجيو-سياسية التي شهدتها العالم والمنطقة بشكل خاص خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي عززت من أمن إسرائيل، وأتاحت لها فرصاً ملائمة لحرية العمل السياسي وتمتين مكانتها في معادلة التوازن العسكري في المنطقة، سيما بعد انهيار القوة العسكرية العراقية؛ إلا أن إسرائيل باتت تواجه تحديات من نوع جديد، تفرض عليها التفاعل مع هذه البيئة

الإستراتيجية المتغيرة بكل ما تحمله ليس فقط من فرص ومكاسب، والأهم من ذلك ما تحمله من تحديات ومخاطر وقيود، وما تركته من مفاعيل على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتصل بنظريتها الأمنية.

أمام هذا الواقع الجديد، ظهرت مطالبات من كتاب وقادة عسكريين ورجال إعلام وساسة في إسرائيل بضرورة إعادة قراءة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف أمام النظرية الأمنية الإسرائيلية، مع بلورة الخطط وإعادة صياغتها على وجه يتناسب مع تلك المتغيرات، وقد لمست مراكز صنع القرار الإستراتيجي في إسرائيل ظهور التهديدات الأكثر خطورة على أمن إسرائيل منذ أوائل التسعينيات، ورأوا أن ثلاثية "الردع والإنذار والحسم" كدعامات أساسية في المفهوم الأمني الإسرائيلي، صارت تعكس رؤية قديمة. حيث فقدت إسرائيل الردع عام ١٩٧٣، وحرب لبنان ١٩٨٢ لم تنفع بشيء، ولم يردع أبناء الانتفاضة الفلسطينية، وجاءت حرب الخليج الثانية لتكشف بصورة واضحة عن ضعف صمود المؤخرة الإسرائيلية<sup>(١)</sup> وعزز ذلك الضعف اندلاع انتفاضة الأقصى، والمواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله (تموز ٢٠٠٦) التي كان أحد تداعياتها - بشهادة الإسرائيليين أنفسهم - ضرب بعض أسس وركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك من خلال إطلاق الصواريخ والتسلل واختطاف جنود إسرائيليين<sup>(٢)</sup>.

وكان لتوقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم بين إسرائيل والأردن وقبل ذلك مع مصر، أثر إيجابي في تحسين البيئة الإستراتيجية والأمنية لإسرائيل، فقد مثل نجاح إسرائيل من عقد اتفاق سلام مع الأردن عام ١٩٩٤ منعطفاً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي إذ قلل من إدراك التهديد للأمن الإسرائيلي. واكتسب هذا الاتفاق أهميته من وجهة النظر الأمنية بالنظر إلى الافتراض الذي قام على اعتبار الأردن محور الجبهة الشرقية والتي يمكن أن تضم الأردن وسوريا والعراق. ومثل هذه الجبهة كان من الممكن أن تمثل تهديداً لقلب الأراضي الإسرائيلية التي يقطنها حوالي ٨٠% من سكان إسرائيل. وهذا الأمر ينطبق على مصر أيضاً لكن إسرائيل لا زالت تنتظر إلى مصر من منظار المهدد الحقيقي لها رغم وجود اتفاق سلام بينهما،

<sup>(١)</sup> أوري سمحوني ، الأمن والسلام ، ملحق معارف ، ١٥/١/١٩٩٩

<sup>(٢)</sup> ليفران، اهارون، (٢٠٠١). أقول قدرة الردع الإسرائيلية، مجلة ننتيف، إسرائيل: مركز أريئيل للبحوث السياسية،

والخشية الإسرائيلية تنبع من تمكن جماعات إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين من السيطرة على الحكم في مصر؛ مما يشكل عندها تهديداً للأمن الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الجدل لا زال غير محسوم حول ما إذا كانت القوة أو السلام هما الضمان للأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين في الأغلب يعتقدون أن السلام القائم على القوة، يمثل الوصفة أو الضمان الحقيقي لأمن دائم ومطلق. وعلى الرغم من دخول إسرائيل في عملية التسوية السلمية مع الدول العربية، والتي كان من المفترض أن يستتبع ذلك تراجع أولوية قضية الأمن لدى القيادات الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يحدث من الناحية الفعلية، ولم يترجم على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن السلام يشكل عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن، بالإضافة إلى دوره المحوري في تقليل التهديد العسكرية؛ إلا أن الهواجس الأمنية مازالت تسيطر على المنهج الإسرائيلي في التعامل مع البيئة الإقليمية المباشرة. ورغم أن التجارب التاريخية تثبت أن احتلال أراضي الغير بالقوة، والتفوق العسكري لم ولا يوفران الأمن الكامل لإسرائيل، إلا أن مخاوف الأخيرة الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري، تنسيها كل الدروس والعبر المستخلصة من التجربة بما في ذلك، تلك التي استخلصها خبراءها الأمنيون من الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة في جنوب لبنان التي ضربت أهم أسس وركائز النظرية الأمنية وهو (الردع)، - رغم ذلك - إلا أن القيادة الإسرائيلية لا زالت تتمسك بمفاهيم الأمن القديمة، من هنا تفترض الدراسة أن ذلك، سيكون له تداعيات سلبية سواء على صعيد تعطيل تقدم أي مفاوضات قادمة، وإطالة أمد الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي لسنين طويلة.

في هذا السياق، يمكن القول، أن تغير البيئة السياسية والأمنية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت في الوقت الراهن تصب في غير صالح إسرائيل، ما يطرح على أمنها تحديات ومخاطر كبيرة، خصوصاً على خلفية التحولات السياسية الإستراتيجية التالية:

أولاً، تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية-الحليف الرئيس لإسرائيل - في المنطقة التي باتت تشهد توترات واضطرابات أمنية لم تشهد لها مثيلاً من قبل، كما باتت تشهد مزيداً من العداء للسياسات الأميركية، والتي تؤثر مباشرة ومداورة على أمن إسرائيل واستقرارها.

ثانياً، تزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة، خصوصاً تلك المعطوفة على خلفية أيديولوجية (دينية) أو ما تسمى ب (الأصولية الإسلامية)، لاسيما أن هذه الحركات تتمتع ببعد شعبي جارف، وتقف من إسرائيل موقفاً معادياً، على أساس من عقيدتها الأيديولوجية - الدينية، والفصائل



الفلسطينية (حماس) ، و (الجهاد الإسلامي) خير دليل على ذلك. ولا شك أن إخفاق الحرب الإسرائيلية على لبنان (في مواجهة حزب الله) عزز من قوة هذه الحركات سياسياً وشعبياً، في فلسطين ولبنان والعراق.

ثالثاً، بروز إيران كدولة قوية منافسة، تحظى بنفوذ إقليمي قوي من قبل حزب الله وسوريا، وهي أطراف لازالت معادية لإسرائيل.

رابعاً: خطر الصواريخ الباليستية ذات المديات المختلفة والتي اختصرت جغرافية المكان والزمان، وقللت من الأهمية الإستراتيجية للأرض.

وعليه؛ فإن التوصية التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة، هو أن العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً جربوا تقديم كل ما يمكن لهم تقديمه لطمأنة إسرائيل على أمنها ووجودها، بل وعلى حقها في الوجود والتفوق، وانتهوا إلى ما انتهوا إليه إلى الخطط الأحادية الجانب والمجازر التي تقترفها إسرائيل يومياً في الضفة الغربية وقطاع غزة ، غير أبهة باليد الممدودة لها للسلام، لذا؛ فقد آن أوان تجريب العرب لخيار الردع، فإسرائيل لن تقبل بسلام إلا على مقاس أمنها، أو إذا اقتنعت أن ثمن الاستمرار في احتلال الأراضي العربية، أعلى بكثير من ثمن الجلاء عن تلك الأراضي والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. إن اخطر التحديات التي تواجه إسرائيل الآن هي عدم الاعتراف بها في الوجود... ، وهو ما تتخذ منه ذريعة للتمسك بعقلية القلعة العسكرية، بل العجز عن التأقلم الإقليمي والدولي.

ربما من هذا المنطلق، جاءت دعوة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لإسرائيل أن تختار بين أن تبقى أسيرة عقلية القلعة أو السلام<sup>(١)</sup> ؛ لكانه يريد التذكير والإشارة إلى ما حدث العام ٧٣ قبل الميلاد عندما حاصرت جيوش الرومان مجموعة من اليهود في قلعة (المسادا) التي كانت آخر معقل لهم قبل أن يطردهم الرومان، واعتقدوا أنهم سينجون إن هم تحصنوا بالقلعة ولكن الرومان استطاعوا دخول القلعة مما دفع اليهود الموجودين فيها إلى الانتحار الجماعي.

وهذه هي العقلية المسيطرة على النفسية والذهنية اليهودية منذ ذلك اليوم، مروراً بالأحياء التي كانوا يعيشون بها في أوروبا وهي المسماة بالجيتو اليهودي .

(١) العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مقابلة مع التلفزيون الأردني، ٣/٣/٢٠٠٧

إشارة العاهل الأردني عبد الله الثاني التاريخية - والتي يتفق معها الباحث - تنطبق بكليتها على إسرائيل اليوم، فهي أمام خيارين هما : أن تعيش محاصرة وبخوف ورعب ودون أمن واستقرار لأبنائها وأجيالها القادمة، أو أن تختار السلام مع جيرانها العرب الذين قدموا لها مبادرة تاريخية في العام ٢٠٠٢ ووافقت عليها الدول العربية المجتمعة في قمة بيروت تحت عنوان (مبادرة السلام العربية) التي تؤمن لإسرائيل اعترافاً عربياً بها، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. إلا أن نظرة إستشرافية مبنية على المعطيات الراهنة، تكفي للدلالة بوضوح إلى أن إسرائيل ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، والذي سيبقى حاضراً في كل سياساتها ، الداخلية و الخارجية.

## المراجع والمصادر

## أولاً: الدوريات

- إبراهيم، صلاح ، (١٩٩٠) . إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي: نماذج نظرية ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد (٢٥).
- باليس ، الفي ، (١٩٩٢) . عوامل المحافظة والتغيير في مواقف الليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (٩) .
- تماري، سليم و حمامي، ريماء، (٢٠٠١). انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤٦/٤٥).
- الخطيب، عمر، (١٩٨١). القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل، سلسلة دراسات الخليج للدراسات العربية، العدد (٣٨).
- الدويك، عبد الغفار ، (٢٠٠٢). سياسة التسلح في اسرائيل ،شؤون الشرق الأوسط ، عدد (١٠٦).
- رودمان، دافيد ، (٢٠٠١ أ ) . مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي-نظرة تمهيدية ، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٣).
- السامرائي، شفيق عبد الرازق، (١٩٨٨) . الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية ، العدد (٥٦).
- ستينجرج، جيرالد، (٢٠٠٦). هل تمنع الدبلوماسية إيرانية من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ رؤية إسرائيلية"، إعداد: سمير زكي البسيوني، مجلة مختارات إيرانية، العدد (٦٦).

- سيبوني، غابريال، (٢٠٠٧). الأوجه العملياتية لمحاربة إطلاق صواريخ القسام، مجلة آفاق إستراتيجية ، العدد (١٤).
- صادق ، حاتم ، (١٩٧٠) . استراتيجية فرص السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٩).
- عبد الكريم، إبراهيم، (٢٠٠١) . مقارنة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل،مجلة شؤون الأوسط ، العدد (١٠١).
- عزمي ، محمود ،(٢٠٠٢). الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد (٢٥٨).
- عنتر، عبد النور،(٢٠٠٥) . تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،العدد(١٦٠).
- كرباح، يوسف،(٢٠٠٥). الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين،مجلة الدراسات الفلسطينية،العدد (٦٣) .
- كوهين، ستيفارت، (٢٠٠١) . تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٥).
- كوهين، أليوت، وآخرون، (١٩٩٠) . سكاكين دبابات وصواريخ:الثورة الأمنية الإسرائيلية،من سلسلة دراسات في أمن الشرق الأوسط،العدد (٤١).
- لنير، تسفي،(١٩٨٣). عنصر النوعية في سباق القوة الإسرائيلي والعربي في الثمانينيات،مجلة معرخوت،العدد (٢٨٦).

- ليفران، اهارون، (٢٠٠١). أفول قدرة الردع الإسرائيلية، **مجلة نتيف**، إسرائيل: مركز أريئيل للبحوث السياسية، رقم (٩٧).
- ماركوس، جوناثان (٢٠٠٠). دفاع إسرائيل على مفترق طرق، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد (٩٣).
- المجنوب، طه محمد، (١٩٧٢). التطورات الجديدة في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (٢٣).
- محمد، جاسم محمد، (١٩٨٣). الإستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، **مجلة دراسات الخليج العربي**، عدد (٦٥).
- هادي، جعفر، (٢٠٠٥). مستقبل إسرائيل والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مقابلة لرئيس أركان الجيش السابق الجنرال موشيه يعالون، **مجلة النور**، العدد (١٧١).
- هلال، جميل، (١٩٩٥). المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد (٢٢).

#### ثانياً: الكتب

- أبو هدبه، أحمد، (٢٠٠١). **الثابت والمتغير في السياسة العسكرية الإسرائيلية**، ط ١، القاهرة.
- آغا، حسين وآخرون، (١٩٨٢). **إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسليح**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
- أيلون، (١٩٨٦). **أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها**، ط ١، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر
- بدهتسور، رؤوبين (٢٠٠٤ أ)، **ثقافة الأمن الإسرائيلية - مصادرها وتأثيرها في الديمقراطية الإسرائيلية**، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان

- البراري ، حسن (٢٠٠٤). أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجيات والسياسة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
- بن دور، جبرائيل، (٢٠٠٣). نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان
- بيرس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد، ترجمة غازي السعدي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية
- بيرلموتر، موسى ، (١٩٨٣). دقيقتان فوق بغداد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ،بغداد
- جابر ،فؤاد ، (١٩٧١) . الأسلحة النووية الإسرائيلية واستراتيجية إسرائيل ،ترجمة زهدي جاد الله ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت
- الحلو، أنجلينا، (١٩٦٧) . عوامل تكوين إسرائيل،بيروت: ،مركز البحوث، منظمة التحرير الفلسطينية
- الخلايلة، احمد ،المياح، عبد اللطيف، (٢٠٠٢) . إسرائيل بين الإستراتيجية والعقيدة ، ط ١ ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية .
- رودمان، دافيد، (٢٠٠٣ ب ) . عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي - مراجعة ابتدائية ،ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.
- رياض، عادل محمود، (١٩٧٧) . الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الشركة العربية للطباعة والنشر.
- رياض، عادل محمود، (١٩٧٧) . الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية

- زياد، منى، (١٩٩٥) . بنو إسرائيل، جغرافية الجذور، دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر
- السلطان ، جمال مصطفى ، (٢٠٠٠) . الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، ط ١ ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر
- طال، إسرائيل ، (١٩٨٠) . أمن إسرائيل في الثمانينيات ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- العابد، إبراهيم، (١٩٧١) . مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني.
- عبد الحليم ،فؤاد (١٩٧٤) . الأمن الآسيوي والشرق الأوسط ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة
- عطايا، أمين محمود، (١٩٩٨) . الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دولة الإمارات العربية المتحدة
- فالد ،عمنويل، ( ١٩٩٢) . انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية، ط١، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية عمان
- القهوجي،رياض،(٢٠٠٤) . المؤسسة الأمنية والعسكرية، إسرائيل : دليل عام ٢٠٠٤، ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- الكيلاني ،هيثم ، (١٩٦٩) . المذهب العسكري ،بيروت ،مركز الأبحاث،منظمة التحرير الفلسطينية
- لورن،إيغال ، (١٩٧١) . تكوين الجيش الإسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد العودة ،لبنان
- ليفتا، أرئيل ، (١٩٩٠) . النظرية العسكرية الإسرائيلية دفاع وهجوم، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية،عمان

- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧٩). الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، الطبعة الأولى، القاهرة
  - هوروفيتز دان، وليساك ، موشي ، (١٩٩٦). الديمقراطية والأمن في صراع متسديم، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.
  - هويدي، أمين، (١٩٧٥). الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة للنشر
- ثالثاً : منشورات المؤسسات**
- مركز جافي للدراسات الإستراتيجية (١٩٩٦). أمن إسرائيل في عصر السلام، ندوة التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، عدد (٩٩).

#### رابعاً: الصحف

- أحمد مطر، (في زمن آخر كنا لعبة في يد الكبار)، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧/١/١٥
- أرييه كسبي، لم نخض هذه الحرب بعد، هآرتس، ١٩٩٩/٦/١٠
- افتتاحية صحيفة هآرتس، "كيف يعالج النووي الإيراني"، ٢٠٠٤/٩/١٤
- افتتاحية يديعوت أحرنوت، التهديد السوري يرتفع درجة، ٢٠٠٧/٢/٢
- افرايم سنيه، بمسؤولية إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠، يديعوت أحرنوت، ١٩٩٦
- ألوف بن ، السلام هام والجيش أكثر، هآرتس، ١٩٩٩/٧/٢٧
- ألوف بن ، تلطيف لغة المواجهة، هآرتس ، ١٩٩٣/١٠/٨
- ألوف بن، قرار إسرائيلي بإبراز التهديد الإيراني على المساحة الدولية ، هآرتس ، ٢٠٠٤/٧/٢٧،
- ألوف بن، صحيفة هآرتس، ١٩٩٩/٧/٢٧



- أهارون ليبيران ، ردع غير محدد ، صحيفة معاريف ٢٠٠٦/١٢/٢١
- أوري سمحوني ، الأمن والسلام ،ملحق معاريف ،١٩٩٩/١/١٥
- بارزيليائي إسرائيل، وزير الصحة الإسرائيلي السابق ،جيزوزاليم بوست،١٩٦٧/٨/١٠
- بن كاسبيت ،معاريف،٢٠٠٥/١٠/٢٨
- رؤوبين بدهستور ، ميزان الرعب الجديد، هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٥
- رؤوبين بدهستور ، وسائل نووية متعددة،هآرتس ٢٠٠٤/٩/٢٣
- رؤوبين بدهتسور، من يعلق موآب؟ صحيفة هآرتس ١٩٩٩/٥/٢٥
- رون تيره (ضابط استخبارات إسرائيلي) ، خطر وجودي ، معاريف ،٢٠٠٦/١٠/٢٩
- زئيف شيف ، انقلاب في تعريف التهديدات، هآرتس ،١٩٩٩/٥/٥
- زئيف شيف ،جيش الدفاع لعام ٢٠٠٠ يجب أن يتغير، هآرتس،١٩٩٧/١١/١٩
- زئيف شيف ،هآرتس ،٢٠٠٦/٨/٣
- زئيف شيف ،هآرتس ،٢٠٠٠/٣/٩
- زئيف شيف ،هآرتس،٢٠٠٦/٨/٢٤
- زئيف شيف، ، " انقلاب في تعريف التهديدات" ،هآرتس ١٩٩٩/٥/٥
- شارون ساديه، هآرتس،١٩٩٦/٦/٢٧
- صحيفة الأهرام،٢٠٠٦/٦/٢٣
- صحيفة الرأي الأردنية ،عمان ،١٩٩٤/١/١٣
- صحيفة معاريف، ٢٠٠١/٤/١٠.
- صحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٢/٢/٤

- العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مقابلة مع التلفزيون الأردني، ٢٠٠٧/٣/٣
- عريب الرنتاوي، إسرائيل في البيئة الأمنية الإستراتيجية الجديدة، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٥/٩/٢٩
- فيلنائي، متان، هارتس، ١٩٩٨/٩/٢٧
- متان فيلنائي، صحيفة هارتس، ١٩٩٨/٨/٢٧
- معاريف، ٢٠٠٦/٨/١١
- معاريف، ١٩٦٩/٦/٦
- معاريف، ٢٠٠٥/١٠/٢٨
- هارتس ٢٠٠٦/٨/٣
- هارتس، ٢٠٠٢/٦/١٤
- هارتس، ٢٠ أيار ١٩٤٨
- هارتس، ٢٠٠٧/٢/١٢
- هارتس، ٢٠٠٢/٦/٤
- هارتس ٢٠٠١/٣/٢
- هاني المصري، إخراج غزة من دائرة الصراع، صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٦/١١/٧
- هايل الدعجة، قهر الجيش الذي لا يقهر، صحيفة الرأي العدد، ٢٠٠٦/٩/١٩
- يتسحاق مردخاي، زعامة أمنية في مجتمع مجزأ، هارتس، ١٩٩٨/٩/٢٠
- يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٦/٨/١١
- يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٢/٥/٢٤

- يديعوت أحرنوت، ٢٨/٣/٢٠٠١

- يديعوت احرنوت، ١٠/١١/٢٠٠٦

#### خامساً: الاتصال الشخصي

- د. علي عبد الله، باحث في مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، (٢٠٠٦)، "اتصال شخصي".

- عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، (٢٠٠٦)، "اتصال شخصي".

- غازي السعدي، متخصص في الشأن الإسرائيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث

الفالسطينية، عمان، (٢٠٠٦)، "إتصال شخصي".

#### سادساً: الإنترنت

- كيالي، ماجد، (٢٠٠١ أ). مفاعيل الانتفاضة على الأمن الإسرائيلي، موقع مفهوم الإلكتروني:

<http://www.mafhoum.com/press٢/٥٩P٤.htm>

- داود، سليمان داود، (٢٠٠٦). المقاومة الفلسطينية تخفي الصعاب وخلق واقع جديد، موقع

الجزيرة نت، -٤٠٠٠-٤٣٤C٩F٤٢-٣E٠A،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٤٣٤C٩F٤٢-٣E٠A-٤٠٠٠-٩٣D٥-٠B٣٧٧E٤٥٧A٢B.htm>

- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (التواصل)، تهديد صواريخ القسام، انظر:

<http://www.altawasul.net/MFAAR/anti+terrorism/general+information/kassa>

[m+rockets+continue+to+fall+inspite+of+cease+fire+٢٦١٢٢٠٠٦.htm](http://www.altawasul.net/MFAAR/anti+terrorism/general+information/kassam+rockets+continue+to+fall+inspite+of+cease+fire+٢٦١٢٢٠٠٦.htm)

- أرييه ناتور، (٢٠٠٢). أرض إسرائيل الكاملة.. إيمان وسياسة، النشرة المركزية، العدد (٢)،

موقع حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، موقع الحركة على الإنترنت:

- [www.fateh.net/public/newsletter/٢٠٠٢/٣١٠١٠٢/٦.htm](http://www.fateh.net/public/newsletter/٢٠٠٢/٣١٠١٠٢/٦.htm)

- الكيالي، ماجد (٢٠٠٤ ب). إسرائيل وسياسة توازن المصالح، موقع إسلام أونلاين:  
[www.islamonline.net/Arabic/In\\_Depth/Palestine/articles/٢٠٠٤\\_١١/article٠١.sh](http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/٢٠٠٤_١١/article٠١.sh)
- ٤١ - tml
- روبن، باري (٢٠٠٦). إستراتيجية إسرائيل الجديدة، مجلة الشؤون الشرق الأوسط للشؤون الدولية ٢٣٣k - [www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_mutabaat-٠١-٠٣.htm](http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_mutabaat-٠١-٠٣.htm)
- وثيقة مؤتمر هرتسليا، (٢٠٠٦). حول محاور وثيقة "مؤتمر هرتسليا السادس"، موقع عرب ،  
٤٦k - [www.arabs٤٨.com/display.x?cid=١٩&sid=١٦٥&id=٣٧٨١٩](http://www.arabs٤٨.com/display.x?cid=١٩&sid=١٦٥&id=٣٧٨١٩)
- بدوان، علي، (٢٠٠٤). لماذا تزعت نظرية الأمن الإسرائيلية؟:  
<http://www.alarabnews.com/alshaab/٢٠٠٤/٠٩-٠٤-٢٠٠٤/a٩.htm>
- مزارع شبعاء، موقع bbc باللغة العربية:  
[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid\\_٧٦٥٠٠٠/٧٦٥٧٤٨.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_٧٦٥٠٠٠/٧٦٥٧٤٨.stm)
- محمود، خالد وليد، (٢٠٠٦ أ). قراءة في الحرب بين إسرائيل وحزب الله وتداعياتها على المشهد الإسرائيلي، موقع مركز القدس للدراسات السياسية على الإنترنت:  
<http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php>
- محمود، خالد وليد (٢٠٠٦ ب). منظومة الأقمار الصناعية وأهميتها في النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة، تحليلات، موقع مركز القدس للدراسات السياسية على الإنترنت:  
[http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local\\_type](http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type)
- [www.defensenews.com/pgt.php?htd=I\\_story\\_٩٣٦٦٧٩.html&tty=wrldwide](http://www.defensenews.com/pgt.php?htd=I_story_٩٣٦٦٧٩.html&tty=wrldwide)
- أعضاء على الإستراتيجية الصهيونية، (٢٠٠٥). دراسات إستراتيجية، النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الموقع على الإنترنت:

[www.fatah.net/public/newsletter/index/%٢٠٢٠٠٥.htm](http://www.fatah.net/public/newsletter/index/%٢٠٢٠٠٥.htm)

- موقع اتحاد العلماء الأمريكيين (٢٠٠١)، التسلح الإسرائيلي:

**Federation of American Scientists. 'Israel Special Weapons Army'**

[www.fas.org/nuke/Israel/agency/army.htm٢٧/٨/٢٠٠١](http://www.fas.org/nuke/Israel/agency/army.htm٢٧/٨/٢٠٠١)

سابعاً: المراجع الأجنبية

- Hunter, Robert ,( ١٩٦٧ ). **Israel and the Arab World** ,The Institute of **Strategic Studies** ,London .
- Klieman, Aharon,(١٩٩٢).**Reuven Pedatzur,Reaming Defense procurement through the ١٩٩٠ s** , (Tel Aviv University:Jaffee center strategic studies).
- Barbara Opall-Rome, “**Regional War Fears Reshape Israeli Defense Planning**” ,Defense News, September ١٦-١٠-٢٠٠٢.
- Barry, Buzan,(١٩٩١) . **People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, Boukder, Lynne Rienner Publishers.
- Duncan Lannox,(١٩٩٩). **Why is Difficult to Defend Against Ballistic Missile?”** Jane’s Defense Weekly.
- Encyclopedia of the Social Sciences, Vol (١١),p ١٤٠.
- James, Bennet, **In the conflict, Narrowing Ratio of Dead pressure Sharon**,The New York Times, March ١٢,٢٠٠٢
- Joseph Alpher,( ١٩٩٤) **Israel Security Concerns in the Peace process**, International Affairs .Vol. Zo . No.( ٢) .

- Joseph Alpher,(١٩٩٤), **Israeli Security Concerns in the peace process**, International Affairs, Vol. ٧٠, No (٢).
- Kam, Ephraim,(٢٠٠١). **The Jordan Valley-An Area of Vital Security to Israel in A changing World**”, Strategic Assessment, Vol. ٣, No.(٤).
- Maj.Gen Gideon Sheffer,(٢٠٠١). **IDF Service- Where is it Going?**, Strategic Assessment,vol.٣ , No.(٤).
- Michel Handle (١٩٧٣) . **Israel ‘s Political Military Doctrine** ,Cambridge University press London.
- S. T. Rosen,(١٩٧٧) .**A stable System Of Mutual Deterrence in the Arab Israeli Conflict** ,The American Journal of political Science Review,p.٣٣
- Schelling, Thomas G (١٩٦٦) . **The Strategy OF Conflict** ,Harvard University press .
- The Center for strategic & International studies(CSIS)Washington ٢٠٠٠
- The Reut Institutions (٢٠٠٦). **Terror is an Existential Threat**,vol (٢٦).
- Waltz, Kenneth ,(١٩٧٩). **Theory of International Politics**, New York, McGraw-Hill.

## **Prospects of Israeli Security.. Reality and the Future**

By

**Khaled Waleed Mahmoud**

Supervisor

**Dr. Dhiab Makhadameh**

**(Abstract)**

The aim of this study is to monitor, analyze the factors and determinants that have contributed in one way or another in creating a complicated security climate that surrounded Israel, specifically the time from ١٩٩١-٢٠٠٦. Highlighting the sources of threat to Israeli security strategy in that period, whether it was internal which include (the Palestinian resistance and the demographic danger), or external threats as (Iran and its nuclear project, ballistic missiles, terrorism, Islamic fundamentalism and its northern front: Syria and Hezbollah). As well as giving a vision of the future features of Israel's security strategy and anticipation to the future, and therefore, what has been proposed in the context and evaluation of this study, which is considered as a reply to the question of what are the changes and shifts that have taken place in the Israeli current security conception? What are the threats that Israel are facing, and the repercussions that will affect the future of Israeli security?



The study started out from the key hypothesis of "the updates that have emerged on the Israeli security theory in the last decade of the twentieth century, leading to the Israeli security which came under threat more than ever before."

At the end of this study, the researcher came out with bunch of results and the mostly important are:-

First: the Israeli security was still in the forefront of the Israeli strategic thinking, and Israel was able to employ its economic, financial, military and intelligence for the security component. The latter factor has played a "fixed" and "variable" vital and strategic role to the internal and external Israeli's policy, which to a certain extent got the acceptance and promotion of the international community, especially from the United States of America, which sponsored the requirements of Israel's security through the provision of military and financial support, In spite of Israel's refusal to sign the agreements of reducing unconventional weapons in the Middle East. Which is the same acceptance, who accompanied the Arab-Israeli negotiations since its beginnings until this writing, and will continue throwing up its shadows in the future.

Second: There are political, economic, military and demographic variables that influenced many of the concepts of the Israeli security doctrine that created a growing feeling among the Israeli decision-makers and politicians of the necessity to reconsider some of the pillars on which the Israeli security theory depends on, particularly after a different political and military positions

being composed in the region that led in one way or another to the decline of two principles in the Israeli security thought, namely the principle of land for peace and the other was the land of great Israel.

Third: Israel was able to make the security issue as a matter of life and death and surround it by a sacred aura, and turned to be held as a collective complex that manipulated and continues to identify trends in Israeli public opinion.